دراســـات لغويــة

في

١ ـ النزاع بين الشعراء والنحاة

٢ ـ " قضية النحو الميّت والنحو الحي "

٣ ـ " الاتجاه الوظيفي التطبيقي في النحو العربي في لبنان ومصر حتى عام ١٩٥٠ "

تأليف

الأستاذ الدكتور

خليل عبدالعال خليل

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف والعروض

بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ـ الفيوم

جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
فرع الفيوم

النزاع بين الشعراء والنحاة في القديم والحديث

نشأته، ومظاهره. دوافعه، ونتائجه

إعداد

دكتور
خليل عبد العال خليل
مدرس بقسم النحو والصرف والعروض

٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

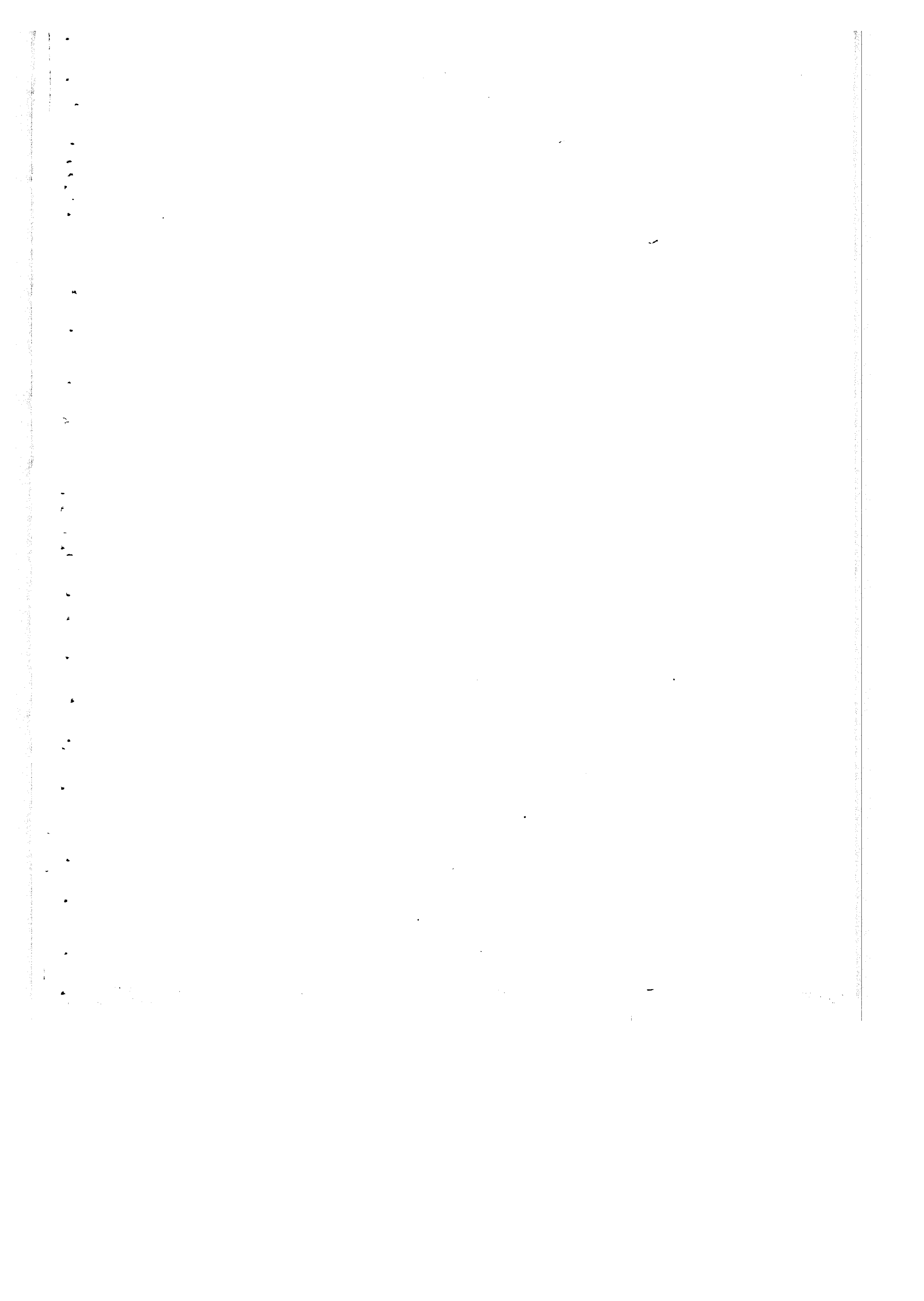
تقديم

هذه سطور أرجو أن أحاول من خلالـــها إضـــاءة موضـــوع مـــهم مـــن موضوعات الدراسة النحوية، وهو موضوع. "النزاع بين الشعراء والنحاة فى القديم والحديث"

ولست أقصد من خلال السطور التى ستجيئ تحت هذا العنـــوان أن أدرس الرواية والاستشهاد باللغة أو رواية اللغة والاستشهاد بها على قواعد النحاة، فـــهذا موضوع قد سبقنى إليه علماؤنا المعاصرون فى أبحاث جادة مفيدة علمية رصينة.

لكننى أقصد من عنوان بحثى أن أنقل صورة حية مملوءة بالنماذج الموثقـــة لما كان عليه الحال إبان نشأة النحو، وبداية نشأة قواعده، ثم مسلك نحاتنا الأوائـــل مبتكرى هذه القواعد من شعرائنا المعاصرين لهم، مقـــارنين ذلـــك بمســـلكهم مـــن الشعراء القدامى؛ لنعرف دوافع موقف هؤلاء النحاة من هؤلاء الشعراء؛ ثم نســـعى جاهدين إلى معرفة نتائج هذا المسلك على الشعر والشعراء والنحو النحـــاة. قديمـــا وحديثا.

وقد اخترت ثلاثة من الشعراء هم الفرزدق، والمتنبى، ونزار قبانى وكـــان يمكن أن نضيف إلى هؤلاء الشعراء الثلاثة – الفرزدق – المتنبى – نـــزار قبـــانى الذين أدرنا عليهم محاور هذا البحث كان يمكن أن نضيف إليهم لفيفا من الشـــعراء الذين برزوا على الساحة الأدبية على مر العصور من أمثال جريـــر، والأخطـــل، والعجاج ورؤبة ابنه ثم بشار، وأبى نواس، وأبى تمام وابن الرومى ثم نسير قليـــلا



حتى عصر أبى العلاء وغيره ثم نصل إلى العصر الحديث فنجد مع نزار قبانى مجموعة ليست قليلة من الشعراء والأدباء ممن سبقوا نزارا وعاصروه فكل هؤلاء الشعراء الكبار والأدباء المشهورين من ذكرت ومن لم أذكر كانت لهم مواقف معينة من النحو والنحاة، تدل فى مجملها على تشابه الجميع، واتفاقهم حول ظاهرة محددة، هى جمود النحو والنحاة عند أبواب محددة وعصور محددة، وعدم رغبتهم فى تجديد، وتحسين النحو لذلك رأينا أبا العلاء المعرى يضع النحاة فى منزلة دونية فى رسالة الغفران، ويفضل عليهم الشعراء، والأدباء ورأينا المنفلوطى فى العصر الحديث فى النظرات فى مقاله عن زيد وعمرو يتمنى من الحاكم داود - فى أسطورته أن لو كان أخذ على النحاة موثقا قبل فك سجنهم ألا يستخدموا الأمثلة القديمة العقيمة الخاصة بـ "زيد وعمرو" وليس قصد المنفلوطى مقصورا على الأمثلة، بل إنه فى اعتقادى كان يريد من النحاة القدامى والمتأخرين بل وممن عاصره من المشتغلين بالدراسات اللغوية والنحوية أن يبذلوا جهودا عملية فى عقد مصالحة بين قواعد اللغة، وبين متكلمى هذه اللغة من الخاصة والعامة من الشعراء وغيرهم.

وتنتهى هذه المصالحة إلى تجديد مستمر وتطوير مستمر لأبواب النحو لتلتقى مع إبداع الأدباء شعراء وروائيين وغيرهما، ومع بقية المثقفين ومن على شاكلتهم.

وينبغى أن نشير إلى أن الشعراء وعامة الأدباء لا يريدون من النحاة أن يلغوا قواعد النحو، أو يلغوا مادة النحو نهائيا فلا تُدَرَّس ولا تعلم.

فهذا مطلب مرفوض، ودعاته حاقدون وهم جهلة هذه الأمـــة علـــى مـــر التاريخ ممن أسموا أنفسهم بصفوة المثقفين ممن يبذلون جهودا مضنية فى تســـطيح مناهج التعليم، والقضاء على المواد الأساسية التى تشكل الهوية العربية الأصيلة فى أعماق النشأ.

إن الأدباء الكبار شعراء وغير شعراء يدعون دوما إلى فض الـــنزاع بيـــن النحاة أنفسهم، وبين النحاة وبين غيرهم من الأدباء؛ بإصلاح ما يحتاج إلى إصـــلاح فى أصول النحو وقواعده وقد يقول قائل لماذا لا يكون فض هذا النزاع بـــأن يتبـــع الشعراء والأدباء عامة أوامر وقواعد النحاة التى استنبطوها من كلام العرب القديـــم ولكى نجيب بموضوعية على هذا التساؤل نقول: إن هذه القواعـــد قـــد اســـتنبطت استنباطا ناقصا إلى حد ما من بعض كلام العرب؛ ولم تحدد لها مساحات جغرافيـــة متعددة تكون لكل منها خواصها المعروفة، حيث تم استبعاد كثير مـــن المســـاحات الجغرافية والبشرية من الدراسة.

ونتج عن ذلك إلى جانب أمور أخرى متعددة وجود كـــثرة مـــن الأشـــعار والنصوص الأدبية، بل والقرآنية من القراءات المتعددة، مخالفة لهذه القواعـــد مـــن قديم ومند نشأة هذه القواعد.

فهل وضع النحاة ذلك فى الحسبان، أم حكموا على ما خالف تلـــك القواعـــد التى ابتكروها باللحن والخطأ؟ وظل الأمر على تلك الحال إلى عصرنا الحديث!!

وعلى هذا فكل أديب يدفعه إبداعه إلى الخروج من دائـــرة هـــؤلاء النحـــاة ينازع، ويلحن، ويتعقب ولو أطاع هؤلاء الأدباء أولئك النحويين لما كان لدينا هـــذا

الكم الهائل من الإبداع الأدبى السامى الذى رمى بكثير من أوامر النحاة بعيدا عن بؤرة مشاعره وشعوره، فدارت عجلة إبداعهم حرة طليقة تنتقل من حسن إلى أحسن، ومن جيد إلى أجود.

إن هذا البحث ليس الأول فى موضوعه، وليس الأخير بل هو محاولة تفكير بصوت عال، ليسمع المنشغلون بالدرس النحوى – عن طريق هذه الدراسة – مشكلة الأدباء عامة، والشعراء خاصة، والناس أجمعين مع النحو والنحاة قديما وحديثا.

وهى محاولة موضوعية، وليست مغرضة إلى لفت الأنظار إلى حتمية القيام بخطوة إيجابية تجاه تصحيح الأمور تصحيحا يعود بالنفع على اللغة العربية وقواعدها ومتكلميها، بدلا من الدعوة إلى تدميرها وتسطيحها، وتهميش كل ما له صلة بالدراسة العربية، والهوية العربية الأصيلة.

أما محتويات هذه الدراسة المتواضعة فهى عبارة عن هذه المقدمة، وعنوانات ستة هى:-

أولاً : اللحن قديم أم محدث جديد؟

ثانيًا: موقف علماء النحو الأوائل من معاصريهم من الشعراء.

ثالثًا: الفرزدق وصورة حية من نزاع النحاة معه.

رابعًا: المتنبي ونزاع النحاة له

خامسًا: نزار قباني ونزاع النحاة له أو نزاعه مع النحاة.

سادسًا: أسباب النزاع ودوافعه ونتائجه.

وسوف تكوّن هذه العنوانات، موضوع هذا البحث ولن أكرر ذكر محتواها الذى قضت ظروف وطبيعة هذا البحث أن يتكرر بعضٌ منها فى أثناء عرض البعض الآخر، ولكنه تكرار متمم للفائدة فى موضعه ثم إن هذه الدراسة قُضِيَ لها أن تجئ فى صفحات معدودات؛ لذا فلم يكن فى المستطاع الاستعانة بالدراسات التى أنجزت حول هؤلاء الشعراء الثلاثة قديما وحديثا، وهى كثيرة كثيرة، ومنها النحوى واللغوى ومنها النقدى والبلاغى ومنها والأدبى ومنها غير ذلك.

فقد اكتفينا فى تشكيل محتوى هذه العنوانات على دواوين هؤلاء الشعراء، ومواضع ذكرهم فى كتب النحو والنقد القديمة والحديثة.

آملين أن نوفق فى تحقيق القصد من هذه الدراسة بقدر الجهد الذى بذل فيها،

والله من وراء القصد.

المؤلف

أولاً : اللحن قديم أم محدث جديد؟

إن من يراجع أحاديث العلماء عن نشأة النحو يجـــد أن مســـألة الصـــواب والخطأ، وحمل الناس على الصواب فى الكلام كانت الشغل الشاغل لعلماء النحـــو الأوائل،(١) قبل ذهابهم إلى حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، الأعراب البوّالين علـــى أعقابهم، ونقل ما عندهم من نماذج رأى النحاة استنباط قواعد منها وفرضها علـــى الناس جميعا ليحتذوها، ويلتزموا بعدم الخروج عليها، وكان الناس إلى حد كبير فـــى البصرة والكوفة والمدينة وغيرها يتكلمون قريبا من هذه النماذج، لكن اللغة فـــى أى مجتمع كائن حى متغير على ألسنة متكلميها حسب تنوع ثقافاتهم، وتعدد حاجاتـــهم، وتأثرهم بمن يخالطون، وتغير ظروفهم ...

لكن علماء النحو لم يقتنعوا بهذه الخاصية من خواص اللغة، أو لم يعرفـــوا ذلك، واستمروا يراقبون نطق الناس، عامتهم وخاصتهم، شعراء، وقراء، وأمـــراء، وغيرهم. معتقدين تمام الاعتقاد أن ما نقلوه من بوادى نجد وتهامه، والحجاز ومـــا رواه إليهم من الأعراب هو المثال الصحيح، أما معاصروهم من الشعراء وغيرهم فأى خروج منهم على هذا المثال. فهو خروج مرفوض، موصوف بالخطأ واللحـــن، إذن فلهم أن يحكموا على هذا التركيب بالصواب، وعلى ذاك بالخطأ و علـــى هـــذه اللفظة بالخطأ أو باللحن أو ليست من المعانى القديمة !! أو... أو...، وهذا البيـــت صواب، وذلكم خطأ، وتلكم القصيدة صواب، وهذه خطأ، أو فيها عيوب نحويـــة أو لغويـــــــة، وهـــــــذه أشـــــــعار جاهليـــــــة

مقبولة، لأن بيئاتها خالية من اللحن، أما أشعار معاصريهم فليست كذلك. لأنها ليست جاهلية، وليست قديمة.

فالقدم أساس الصحة والغرابة مدعاة للقبول.(٢) بيد أن الأمر ليس كما اعتقد النحاة الأوائل رحمهم الله -؛ لأن شعر الأقدمين جاهليين وإسلاميين ليس خاليا من اللحن ففيه من ذلك ما لا يعد ولا يحصى!!

قال الشيخ عبد القاهرة الجرجاني في الوساطة تحت عنوان: أغاليط الشعراء "ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر فيها، هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت، أو أكثر لا يمكن لعائب إلا أن يقدح فيه، إما في لفظه ونظمه، وإما في ترتيبه وتقسيمه، ومعناه وإعرابه ولولا أن أهل الجاهلية جدوا أي: (خصوا) بالتقدم، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة، والأعلام والحجة لوجدت كثيرا من أشعارهم معيبة مسترذلة، مردودة منفية، لكن هذا الاعتقاد الجميل، والظن الحسن ستر عليهم، ونفى الظنة عنهم، فذهبت الخواطر في الذب عنهم كل مذهب وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام..."(٣)

ثم ذكر عبد القاهر الجرجاني رحمه الله نماذج عديدة، جعلها قطرة في بحر مما يمكن عده لحنا في شعر الأقدمين، مما تعقبه عيسى بن عمر الثقفي وغيره من القدامى والمتأخرين، ومن ذلك:-

قول امرئ القيس:

أَيَا رَاكِبًا بَلِّغَ إِخْوَانَنَا مَنْ كَانَ مِنْ كِنْدَةَ أَوْ وَائِلِ

فنصب بلغ" وحقه السكون.

وقوله :

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِر

فأسقط النون من "خظاتا" لغير إضافة.

وقول طرفة

(قَدْ رُفِعَ الفَخُّ فما تَحْذَرِي) أي : فما تحذرين ؟!

وقول الأسدى:-

كُنَّا نُرَقِّعُهَا وقد مُزِّقَتْ واتَّسَعَ الخرقُ على الرَّاقِعِ

بتسكين "نرقعها" وحقها الرفع.

وقول ذى الخِرَقِ الطُّهوى:

يَقُولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

فأدخل الألف واللام على الفعل

وقول رؤبة:

أقفرتِ الوعثاء والعثاعِث   مِنْ بعدهم والبرق البرارِث

والصواب: البراث وليس البرارث...(٤)

ثم ذكر الجرجانى فى نماذج كثيرة فى شعر هؤلاء الجاهليين والإسـلاميين مما يمكن عده لحنا، لكن النحاة الأوائل وتلامذتهم قبلوا شعر هؤلاء كله، وأما ما فيه من خروج على قواعدهم فالتمسوا له مخرجا، فوصلت إلينا مؤلفاتهم مملوءة بالاعتذار عن شعر هؤلاء بالإضافة إلى مؤلفات فى الضرورات، مملوءة بشعر هؤلاء الأقدمين وامتلأت المؤلفات النحوية بالتخريجات والتأويلات من مثل قولهم هذا البيت قيل هكذا طلبا للخفة، وذلك خوف الثقل، وذا للمجاورة و ذانك للاتباع.. و.. وذلك لأن أصحاب هذا الشعر يجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم، بل إن تغيير الرواية كانت وسيلة من الوسائل الفاعلة لإخراج هذا الشاعر، أو ذاك الشاعر من لوم مخالفة القواعد المأخوذة من شعرهم !!!

ولا ننسى فى هذا الأمر إقواء النابغة الذى ما كان هو نفسه سينشغل به، لولا تدخل معاصريه، بجعل قينةٍ تمد صوتها بقافية أبياته؛ حتى يتضح ما بها من خلل على حسب اعتقادهم كل ذلك يساعد على القول بأن البيئة الصافية، أو التى اعتقد النحاة الأوائل – رحمهم الله – أنها خالية من اللحن لم تكن خالية من اللحن الذى يقولون عنه. فالنحو قديم قدم اللغة وليس مُحْدَثًا جديدًا لكنّه أصبح كثيرًا كثيرًا فى مراحل متأخرة نظرا لظروف كثيرة ومتعددة ومتراكمة.(٥)

لكن القوم قد انصرفوا إلى القديم انصرافا كليا، غير راغبين فى نتاج عصرهم، وكأن "الموضة" آنذاك كانت تفضيل القديم واستحسانه، قال ابن سلام:

أخبرني يونس بن حبيب أن علماء البصرة كانوا يقدمون امرأ القيس بن حجر، وأهل الكوفة كانوا يقدمون الأعشى، وأن أهل الحجاز والبادية كانوا يقدمون زهيرا والنابغة.(٦)

بيد أن اللغة كائن حي، و ينبغي أن تكون قواعدها كذلك حيّةً، مرنة. أما محاولة التمسك بنماذج محددة لتكون هي المثال الذي لا ينبغي لأحد مخالفته شعرا أو قواعد، فهذا شئ غريب، لم يقُل به المنصفون من أهل العلم قديما وحديثا.

إن محاولة تثبيت اللغة بقواعد محددة محال، والاقتناع بإمكان ذلك نوع من الخيال. ومع هذا كله فلننظر في موقف علماء النحو القدامى من معاصريهم من الشعراء.

فلو كانَ عبدُ اللهِ مولىً هجوتُهُ ولكنَّ عبدَ اللهِ مولى مواليا

فَرَدَّ ابنُ أبي إسحاقَ عليه قائلا:

أخطأت، أخطأت إنما الصواب هو :مولى موالٍ !!

فالفرزدق لا يحتمل ملاحظة ابن أبي إسحاق له فيَسُبُّه بأنه ليس أهلا لأن يُسَبَّ من الفرزدق لأنه ليس مولى فقط، بل هو مولى مَوَالٍ .(٧) غَيْرَ أَنَّ غَضَبَ الفرزدق صَرَفَه عن مسايرة قواعد النحو التي تقضي بحذف الياء من "موالي" عند تنوينها رفعا أو جرًّا.... كما هو معروف في تنوين المنقوص جرًّا هنا، وأما ابن أبي إسحاق فهو مشغول بقواعده أولاً، وليس بالرد علي سب الفرزدق له، فبدلا من أن يرد السب بمثله، رَدَّ السبَّ بتخطئة الفرزدق في قواعد النحو.(٨) مما يدل دلالة قاطعة وواضحة علي انشغال النحويِّ الكبير بقواعده في المقام الأول!!

وفي موقف آخر يجتمع الفرزدق وابن أبي إسحاق وغيرهما فإذا الفرزدق ينشد قصيدته التي منها قوله :-

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتًا أو مُجلَّفُ

برفع :مجلف

فقاطعه ابن أبي إسحاق قائلا له :علام رفعت "مجلف"؟

فغضب منه الفرزدق، وَرَدَّ عليه قائلا: علي ما يسوءك وبنوءك إن لنا أن نقول، وعليكم أن تحتجوا " أو قال :وعليكم أن تتأولوا.." (٩)

ثانيًا: موقف علماء النحو الأوائل من معاصريهم من الشعراء.

إن موقف علماء النحو من شعر معاصريهم من الشعراء كان علي النقيض تماماً من شعر الشعراء الأقدمين الذين رُوِي لهم من أعراب نجد، وتهامة، والحجاز...

فأما شعرهم الموافق لقواعد النحاة فهو غير مقبول، وبخاصة شعر هؤلاء الشعراء الذين عاشوا في الحضر بعد القرن الثاني الهجري.

وأما شعرهم المخالف لقواعد النحاة فهو شعر معيب ليس بمقبول، ولا يعذر صاحبه، ولا يبحث له عن مخارج مثلما فُعِل ذلك مع شعر الأقدمين.

ولم يَرْضَ شعراءُ هذه الفترة عن ملاحقة النحاة لهم، و تخطيئهم، والحكم علي شعرهم المخالف لقواعد هؤلاء النحاة بأنه لحن، أو خطأ، لأن هذا تحيز بلا مبرر للأقدمين، وازدواجية في المعايير..

لقد عدّ ابن سلام الجمحى من طبقات شعراء الإسلام عشر طبقات وكل طبقة ذكر لها أربعة رهط متكافئين معتدلين.

شملت الطبقة الأولي: جريراً، والفرزدق، والأخطل، والراعي النميري.(٦) وسوف نختار الفرزدق أنموذجاً علي هذه الطبقة، وذلك لكثرة نزاع النحاة له ونزاعه معهم.

ثالثـــا: الفرزدق وصورة حية من نزاع النحاة معه:

قال ابن سلام، وكان ابن أبي إسحاق يكثر الرد علي الفرزدق، فقال فيه الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولي هجوته ولكنّ عبدَ الله مولي مواليا

فرد ابن أبي إسَحاق عليه قائلاً:

أخطأت، أخطأت إنما الصواب هو :مولي موالٍ !!

فالفرزدق لا يحتمل ملاحقة ابن أبي إسحاق له فيسبه بأنه ليس أهلاً لأن يُسبّ مـــن الفرزدق لأنه ليس مولي فقط، بل هو مولي موالٍ .(٧) غير أن غضب الفــــرزدق صرفه عن مسايرة قواعد النحو التي تقضي بحذف الياء من موالي، عند تنوينـــها رفعاً أو جراً.... كما هو معروف في تنوين المنقوص جراً هنا، وأمـــا ابـــن أبـــي إسحاق فهو مشغول بقواعده أولاً، وليس بالرد علي سب الفرزدق له، فبدلاً مـــن أن يرد السبّ بمثله، رد السب بتخطئة الفرزدق في قواعد النحو.(٨) مما يدل دلالـــة قاطعة وواضحة علي انشغال النحويّ الكبير بقواعده في المقام الأول!!

وفي موقف آخر يجتمع الفرزدق وابن أبي إسحاق وغيرهما فإذا الفـــرزدق ينشـــد قصيدته التي منها قوله :-

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يدعْ من المال إلا مسحتاً أو مُجلَّفُ

برفع :مجلفُ

فقاطعه ابن أبي إسحاق قائلاً له :علامَ رفعت "مجلف"؟

فغضب منه الفرزدق، وردّ عليه قائلاً: علي ما يسوءك وبنوءك إن لنا أن نقـــول، وعليكم أن تحتجوا " أو قال :وعليكم أن تتأولوا:." (٩)

ويلتقي يونس بن حبيب مع أبي عمرو بن العلاء، فيقول الأخير " إنني لا أعـــرف لها وجها " أي : لا يعرف وجها لرفع مجلــف "

ثم قال أبو عمرو ليونس لعل الفرزدق قالها بالنصب، ولم يأبه ؟ أي لم يأبه ينظـــام القافية، فخالفها.!!؟

فقال يونس لأبي عمرو : لا إنه كان ينشدها علي الرفع وأنشـــدنيها رؤبـــة علـــي الرفع.(١٠)

ويروي المرزباني موقفا آخر حدث بين الفرزدق والنحاة

قال المرزباني أخبرني عبد الله بن هارون الشيرازي عن يحيى بـــن علـــي عـــن الأطروش بن إسحاق بن إبراهيم الموصلي، عن إسحاق قال : قال الفرزدق لـــيزيد بن عبد الملك :

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا ... بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ

عَلَي عَمَائِمِنَا تُلْقَي وَأَرْحُلِنَا ... عَلَي حَرَاجِفَ تُزْجَي مُخُّهَا رِيرِ

قال أبو عبيدة، وكان عَنبسةُ بنُ مَعْدَانَ الفِيلِ حاضرًا -، فعاب علي الفرزدق قولـــه "رِيرِ " بكسر الراء، من قوله "مخها رِيرٌ" فقال الفرزدق رادًا علي عَنبسةَ -موبخا له علي ملاحقته له -: وما يُدْرِيك أنتَ يا ابْنَ النَّبَطِية (١١)

قال أبو عبيدة : ثم دَخَلَ قلبَ الفرزْدَق من كلام عَنبسةَ منه شيءٌ، فغيَّرَ البيتَ إلي : "علي حَرَاجِفَ تُزْجيها محاسيرِ" (١٢) فلقيه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وقد

نجم تلك الأيام وانشغل عنبسة، فقال عبد الله للفرزدق : عِيْبَ عَلَيك بيتُك، وقد قال الأعشى : كلُّ مِلْثٍ صَوَابَه ماطرٍ؟ فقال الفرزدق : قد واللهِ علمتُ ذاك، ولكنَّ ابنَ النبطية شككني فيه، ثم عاد الفرزدق من بعد ذلك إلي قوله الأول(١٣)

وكان عنبسة الفيل دوما ينحاز إلي جريرٍ ضد الفرزدق، ويروي علي الفرزدق، ويُعينُ عليه النحاةَ والشعراءَ، فهجاه الفرزدق بأبيات أضاعت هيبته :!

منها قول الفرزدق:

لقد كان في مَعْدَانَ والفيلِ شاغلٌ لِعَنْبَسَةَ الراوي عليَّ القَصَائدا

لكن ابن سلام يجعل مكان عَنْبَسَةَ في ملاحقة الفرزدق في هذه الرواية –عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي...."

لكننا نطمئن إلي رواية المرزباني، لأن عبد الله بن أبي إسحاق كان قد لام : الفرزدق علي مخالفته القواعد لصالح القوافي إلا أننا لا نستبعد أن يقول ابن أبي إسحق معلقا علي خفض "رير " بأن قياس النحو هو "رير" (١٤)

لكن الفرزدق لا يعدم مُنَاصِرًا آخر من النحاة، ــ حيث نجد يونس بن حبيب يصوب للفرزدق ما قاله، ويستحسنه ويقول : والذي قال الفرزدق حَسَنٌ جائز (١٥)

ويبدو أن الفرزدق أراد أن يتحدي النحاة، ويشغلهم بشعره، فكان هذا بالنسبة لهم موضوعا من موضوعات الحديث اليومية، التي تكثر فيها الأقوال و الاجتهادات في نوادي نحوهم وأدبهم، وذلك لأن شعر الفرزدق وغيره فاكهة مجالسهم، وما كان الفرزدق وغيره ليحرموهم من هذه الفاكهة .!!!

قال ابن سلام : وكان الفرزدق يداخل الكلام، وكان ذلك يعجب أصحاب النحو!!(١٦)

نعم كان ذلك يعجب أصحاب النحو !!إنهم إن وجدوا له مخرجا مَنّوا عليه به، وأظهروا له وللناس عامة براعتهم وقدرتهم علي فهم العربية، وامتلاك ناصيتها. وإن لم يجدوا عندهم ما يقولونه فيه ردوه إليه وخطأوه وهو في الحالين مادة حديث يومية، كان النحاة يجدون فيه أنفسهم، ويلفتون إليهم أنظار الخاصة والعامة فقد امتلكوا علما جديدا جعلهم رقباء علي الشعراء، والأمراء، والقراء، والناس أجمعين..."(١٧)

لكن الفرزدق لم يرضخ لملاحقة النحويين له منذ بداية تعقبهم له، فكلما كان يسمع أن واحدا منهم يؤاخذه في شعره، هجم عليه كالأسد بسيل من التوبيخ، جاعلا من قوة الهجوم وسيلة من وسائل إسكات الخصم، أو علي الأقل تحويله من جهة ملاحقته وتتبع أخطائه إلي جهة الحياد والموضوعية.

قال ابن سلام: وقد أخذ علي الفرزدق شيء في شعره فعلم أنه ابن أبي إسحاق – فقال الفرزدق: أين هذا الذي يجر خصييه في المسجد ولا يصلحه" (١٨)

وليس هناك أقذع من هذا السب، ويبدو أن هذه المقولة جعلت عبد الله بن أبي إسحاق يتحاشي الفرزدق، برغم عدم رضا الأول عن مخالفات الثاني النحوية، بل إنه كان أحيانا يتلمس لمثل هذه المخالفات نوعا من التجويز، كان الفرزدق يتمناه من مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي منذ البداية.

قال المَرْزُبانِي : روي عبد الله بن جعفر عن سلمان عن الرياش عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، قال كنا عند بلال بن أبي بردة، فأنشد الفرزدق:

تُرِيكَ نُجومَ الليلِ، والشَّمسُ حيَّةٌ ... زَحَامُ بناتِ الحارِثِ بْنِ عياد

فقال عَنْبَسَةُ بنُ معدان : الزِّحامُ مذكر ؟!! فكيف يقول : تريك ؟

فقال الفرزدق لعنبسة : اغرُب أنت يا ابنَ النبطية فقال عبد الله بن أبـــي إســحاق، مؤيدًا للفرزدق : والزِّحامُ له وجهان، أن يكون مصدرا مثل الطِّعان والقِتال، مــن قولهم : زاحمته زحاما،فهذا مذكر، كما قال عَنْبَسَةُ، أو يكون جمعًا للزحمة يُرَادُ بها الجماعة المزدحمة، فهذا مؤنث :لأن الزِّحام هو المزاحمة، كما أن الطِّعـــان هــو المطاعنة. ويعلق المَرْزُباني علي هذه الرواية بقوله : وقول عَنبسةَ أقوي وأعـــرفُ في الكلام.(١٩)

لكنّ الذي يَلفِتُ النظر في موقف عبد الله بن أبي إسحاق هو أن النحـــاة كـــان فـــي إمكانهم أن يكونوا أكثر مرونة مع الشعراء في أيامهم الأولي، وعلي هـــذا فكـــان باستطاعة النحاة الأوائل جَعْلُ قواعد النحو أكثرَ مرونة منذ بدايتها، فتستوعب كـــلَّ ما خَالَفَهَا في شعر الشعراء السابقين للنحاة الأوائل، وتســـتوعب شـــعر الشـــعراء المعاصرين لهؤلاء النحاة الأوائل، ويَظَلُّ الشعراءُ والنحاةُ في مركب واحدة يسيرون بها في اتجاه رقي اللغة، ونموها، وتجددها، بدلاً من تجديف الشعراء نحو اتجـــاه، وتجديف النحاة نحو اتجاه معاكس، وتكون النتيجة إما ثبات المركب فـــي مكانـــها، وإما اضطرابها وغرقها وغرق مَنْ فيها !!!

أما الفرزدق ونحاة عصره فقد استمروا في اتجاهين متناقضين؛ فقد استمر الفـــرزدق في منهجه الذي رسمه لنفسه من أنَّ عليه وله أن يقول بأي كيفية شاء، مخالفا مـــا في أيدي النحاة، أم موافقا، بل إنه لما يخالف ما عند النحاة أميل. وعلي النحاة أن يجدوا مسوغا لما يقول، أو يعدلوا من قواعدهم منذ البداية، وإلا فالفرزدق سيستمر في إعنات النحاة وشغلهم بشعره، كل حسب علمه، وحسب علاقته بالفرزدق.....

قال المَرْزُباني: فمن ذلك قوله -يعني الفرزدق -لإبراهيم بن هشام بـــن إســـماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك، وقد أراد الفرزدق أن يذكرفي شعره خئولتـــه الخليفة ورحمه به، ويمدحه بذلك – ويتعب النحاة قائلا :

وما مِثْلُه في النَّاسِ إلا مُمَلَّكاً   أبو أُمِّه حَيٌّ أبوه يُقَارِبُه(٢٠)

أي : أنه خاله. قال المَرْزُباني : وكان الفرزدق يُداخِلُ الكلام، وكان ذلك يُعْجِـــبُ أصحاب النحو.

ثم قال المَرْزُبَاني : فأتعب أهلُ اللغة والنحو أنفسهم فيه لشرحه، ومنهم سيبويه ومَنْ بَعْدَه، ولم يبلغوا منه ما يُقنع ويُرضي" (٢١) ومن ذلك الذي تحدي بـــه الفـــرزدق النحاة، أو إن شئت قل أراد الفرزدق أن يشغل به النحاة قوله :

أَلستُم عَائجين بِنا لَعَنَّا   نَرَي العَرَصَاتِ أو أَثَرَ الخِيام(٢٢)

فقالوا: إن فَعلتَ فأغن عَنا   دُموعًا غيرَ رافئةِ السجام

فكيف إذا رأيتَ دِيارَ قومي   وجيرانٍ لنا كانوا كِرام

وانشغل النحاة بهذه الأبيات فتوقفوا عند لفظة "لعنا" فذكروا أن لعنا لغة في لعلنـــا، وتحدثوا عن خفض جيرانَ، وعن إلغاء "كان " وزيادتها مع تثبيت معني الـــمـضي والتقدير : وجيران لنا كرام كذلك.."(٢٣)

وعندما قال الفرزدق بيته المشهور في هجاء جرير :

فَهَل أنتَ إنْ فاتَتَ أتانك رَاحِلُ إلِيَ آل بسْطام بْنِ قيسٍ فَخَاطِبُ(٢٤)

أتعب النحاة المعاصرون للفرزدق وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين، أتعبوا أنفسهم في تخريج رفع " خاطب " والتي تعتبر إقواء في قصيدة بائية مجرورة، فمنهم مـــن قال إنه أخطأ وكان ينبغي عليه أن يقول "فخاطب" بجر الباء بكسرة ظاهرة، ومنـــهم من قال : إن قوله :فخاطب " أمر لجرير، من قولهم :خاطبهم يخاطبهم خطابا، أي مثل قولك لرجل سكت : تكلم، أي : هات حجتك، ويعلق الشيخ شـــاكر رحـــمه الله محقق طبقات ابن سلام علي ذلك بقوله: أَرَادَ بَعْضُهم دفْع الإقواء عن الفـــرزدق، فتكلف تكلفا، أي أن الإقواء عند الشيخ شاكر هو خير من هذا التكلف الذي تحدثـــوا به في البيت (٢٥)

أما البيت الذي أتعب الفرزدق به النحويين حقاً فهو قوله :

تالله قَدْ سَفِهتْ أمية رأيها فاستجهلتْ سفهاؤها حلماؤها (٢٦)

وقد بادر معاصرو الفرزدق بالخكم علي البيت بالخطأ، وأما المتأخرون فحـــاولوا تغيير رواية البيت، ففي الجواليقي واللسان، والفارقي "هيهات قد ســفهت"، وفـــي

مجالس ثعلب :"هيهات ما سفهت " وفي الجو اليقي والفارقي : حلماؤها سفهاؤها " برفعهما، وفي مجالس ثعلب، واللسان : ينصب الأول.

أما القول الذي أطمئن إليه، وأعتقد أنه القول الذي جعل النحو والشعر متكاملين، وليسا متنازعين، وكلا منهما في حاجة للآخر، مستفيدا منه فهو قول الفارقي: " إن قول الفرزدق : "استجهلت " يجب الوقوف عنده ليكون كلاما تاما منفصلا عما بعده، وفي استجهلت ضمير "فاعل " من "أمية " وسفهاؤها رفع بالابتداء، وحلماؤها خبره، وقد قال بهذا الرأي عددٌ من العلماء الثقات القادرين علي توظيف المادة النحوية لخدمة المادة الشعرية علي الدوام، وكذلك تحويل المادة الشعرية الجميلة إلي حصن وسند للنحو، بدلا من جعلها مادة خلافية قديما وحديثا.

قال الجواليقي : ويجوز أن يكون حلماؤها بدلا من أمية بدل اشتمال، وسفهاؤها رفع باستجهلت، والتقدير : قد سفهت حلماء أمية فاستجهلت سفاؤها، وهو قول ثعلب، وأبي حيان..."(٢٧)

ومن أمثلة النزاع بين النحاة والفرزدق ما نقله محمد بن يزيد النحوي، في موقف النحاة من جمع ما كان علي "فاعل " نعتا علي فواعل، لئلا يلتبس بالمؤنث فهم لا يقولون في ضارب، ضوارب، ولا يقولون في قائل قوائل : لأنهم يقولون في جمع ضاربة ضوارب، وقاتلة، قواتل؛ ولم يأت " فواعل " جمعا " لفاعل " إلا في حرفين هما : فارس وجمعه فوارس، وهالك وجمعه هوالك.

قال المرزباني، أخبرني محمد بن أبي الأزهر قال حدثنا محمد بن يزيد النحوي، قال الفرزدق في يزيد بن المهلب :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ   خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ (٢٨)

قال : وفي هذا البيت شئ يستطرفه النحويون، وهو أنهم لا يجمعون " فاعل " إذا كان نعتاً علي "فواعل" لئلا يلتبس بالمؤنث، إلا حرفين هما: "فوارس" و"هوالك" حيث أمنوا اللبس في الأول، لأن هذا مما لا يستعمل في النساء فأمنوا الالتباس، وأجروا الثاني علي أصله لكثرة الاستعمال، لأنه مَثَلٌ.

ثم قال محمد بن يزيد :....فلما احتاج الفرزدق –لضرورة الشعر– إلي ذلك الأصل، أجراه علي أصله، فقال نواكس الأبصار. وقد قال النحويون ولا يكون مثل هذا أبداً إلا في ضرورة.(٢٩)

وقد ذكرنا فيما مضي نزاع النحاة للفرزدق في بيته :

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابن مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ   مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ

ورأينا انشغال ابن أبي إسحاق برفع مجلف، وتعليقات أبي عمرو ويونس وغيرهما.

ويبدو أن انشغال هؤلاء النحاة برفع "مجلف" لم يصرف غيرهم من أهل النحو عن البيت، إذ تحدثوا عن اشتقاق"مسحتا"، وهل ورد "أسحت " عن العرب، أم أن المستعمل هو " سحت".

فقالوا : تقول العرب :سحته، وأسحته، وقد قرأ القراء بهما جميعاً قوله سبحانه وتعالي :"فيسحتكم بعذاب " فمن قرأها بضم ياء المضارعة من "يسحتكم " فهي عنده من أسحت يسحت، ومن فتح ياء المضارعة فهي عنده من سحَت يسحُت، بفتح الحاء في الماضي وضمها في المضارع (٣٠).

ويبدو أن متأخري النحاة كانوا أكثر مرونة من متقدميهم في التعامل مع الفـــرزدق وغيره، مما تنازع فيه قدامي النحاة مع قدامي الشعراء، حتى إن الأمر وصل إلـي حد سب الفرزدق لجملة من هؤلاء النحاة في قوله:

فَيَا عَجَباً حتى كُليب تَسبُّني كأنَّ أباها نَهشَلٌ أو مُجَاشعُ (٣١)

ومع أننا لا نستطيع أن نصف الفرزدق بعدم الكفاءة الشعرية من حيث اللغة والنحـو إلا أن ذلك لا يمنع من صحة الأمور الآتية :

١- أن الفرزدق كان أحياناً يرغب في قول شعره علي غير الوجه النحوي الذي اشتهر لدي نحاة البصرة أو أوائل نحاة البصـــرة فـــي عصـــره، قـــاصداً استثارتهم وشغلهم به وبشعره، مستجيبًا لقريحته الشعرية، متمرداً علي مـــا عند هؤلاء النحاة من قيود أرادوا فرضها عليه وعلي أمثاله.

٢- كان الفرزدق يخالف النحاة قصدا، إلي جانب أنه كان هجَّاءً حاد اللســــان، مع أنه كان مطارداً من قبل شعراء آخرين معاصرين لـــه يتصيـــدون لـــه الأخطاء، ويعددون عليه الهنات، ويبحثون عن كل ما من شأنه المســـاعدة في النيل منه، سواء كان ذلك في شعره أم حسبه أم نســـبه، أم أفعالـــه أم أقواله، والناظر في نقائض جرير والفرزدق والأخطل يري رغبة كل منهم في النيل من الآخر بالحق والباطل واضحة، لا تحتاج إلي كثـــير بحـــث أو تدليل، برغم أنهما،أقصد:جريرًا و الفرزدق أبناءعم،وليس بينهما عـــداء أو خصومة إلا ما يكون بين أبناء العمومة فقراء وأغنياء. (٣٢) وعلي هذا كان

ينبغي أن يحرص الفرزدق علي عدم تمكين خصمه منـــه، وبخاصـــة فـــي الشعر الذي هو مجال التنافس الأول فيما بينه وبين معاصريه.

لكن الفرزدق كان ينسي أو يهمل هذا كله –رغبة في عناد النحاة، فكان يعطي- بهذا- خصومه أسلحة تؤدي إلي تمكنهم –أحياناً-منه، وقد رأينا كيف أن جريراً لم ينس للفرزدق مثل هذه الملاحظات التي سجلها النحويون عليه، وكان أحيانـــا يغمزه بها (٣٣)

٣- لكن يلفت النظر هنا أن ملاحظات النحويين علي الفرزدق كانت أكثر مـــن ملاحظاتهم علي جرير والأخطل، والثلاثة يُعدُّون بحق فرسان الهجاء فـــي العصر الأموي، وذلك لأن جريراً والأخطل كانا –كما قيـــل – حريصَيْـــنِ علي عدم الاصطدام بالنحاة كثيراً في عصرهم، (٣٤) برغم أنهما أيضا لـــم يكونا ممن يُسلِّمون بكل ما يراه النحاة، ويصنعونه من قيود، يفرضونها علي الشعراء، وعلي الخاصة، والعامة، والناس جميعاً، فجاء في شعرهما ما عدّه كثير من النحاة ضرورة أو شذوذاً، ومع هذا لم نعثر علي صور كثـــيرة – مثل الفرزدق – علي نزاع النحاة معهما !!!وهذا أمر يحتاج إلـــي تفســير ويجب وضعه في الحسبان.

ومما يجب وضعه في الحساب أيضاً أن الفرزدق كان أحياناً يُغَمُّ عليـــه وجـــه الصواب في تركيبٍ ما أو لفظةٍ ما، فإذا شَكَّكه عَنْبَسَةُ الفيل مثلا في صحـــة هذه اللفظة تأثر بذلك. وقد اعترف هو بذلك –كما رأينا – لعبـــد الله ابـــن أبـــي

إسحق الحضرمي الذي أجاز للفرزدق الوجه الذي جاء في شعره، مخطئا نحويا آخر هو عَنبَسَةُ الفيل.

غير أن هذا الموقف لا ينبغي أن يحسب علي الفرزدق، بقدر ما ينبغي أن يحسب علي بعض النحاة، الذين قد يغيب عنهم أشياء في اللغة، فإذا جاء الشعراء بما جهلوه خطأوهم ظانين أن معرفتهم للغة كاملة، وأنه لم يغب عنهم شيء وأن مَنْ يقول بغير ما يعرفون فهو خاطئ، وهذا هو الذي حدث بين عَنْبَسَةَ الفيل، والفرزدق لولا تدخل ابن أبي إسحاق، لصالح الفرزدق في هذه المرة.(٣٥)

٤- كان الشعراء – ومنهم الفرزدق، والنابغة من قبل وغيرهم – يَعْدِلُونَ عن أشياء في شعرهم، أو يحاولون فِعْلَ ذلك عندما يتأكدون أن النحاة علي حق، وأن العرب قالت بما يوافق ما عند النحاة، إلا إذا طارت الركبان بشعرهم قبل إصلاح ما يحتاج إلي إصلاح فيه.

٥- كان النحاة الأوائل أيضاً يضطربون في توجيه بعض القوافي التي تصطدم بالمألوف من قواعدهم، فيقفون حائرين عندما تتعارض القواعد التي ألفوها مع القوافيَّ فيأخذون في وضع الاحتمالات التي تحافظ علي القاعدة علي حساب القوافي، والأشعار، بل وقراءات القرآن أحياناً، وقد مر بنا حديث يونس بن حبيب مع أبي عمرو حول رفع لفظة "مجلف"، في بيت الفرزدق. حيث يعترف أبو عمرو بن العلاء بأنه لا يعرف وجهاً في القواعد يحمل عليه رفع لفظة " مُجلف "، مفترضاً احتمال إنشاد الفرزدق لها موافقة للقاعدة بنصبها وليس برفعها، كأنه يتمني أن لو كان الفرزدق خالف القافية

المرفوعة إلى النصب إرضاءً للقاعدة التى تقضى بذلك فى باب العطـــف، وكأن أبا عمرو نسى أن الفرزدق شاعر مشغول بجمال شعره، وانســـجام موسيقاه الداخلية والخارجية، وأن الفرزدق لديه من السليقة العربية رصيـد، يجعله يتصرف في الكلام بما يخدم قريحته الشعرية، وأن رفعه " مجلـَّـف" ليس بالأمر المنكر في سليقة العرب، فعندهم من ذلك ما يؤيد الفـــرزدق، لكنّ النحاة متمسكون بمثال واحد، وعلي الشعراء أن يسيروا وراءهم جبراً.

٦- كان الشعراء أيضاً يقعون تحت سلطان المعاني وسلطان الألفـــاظ وسـلطان التركيب وسلطان الجمال الشعري بكل عناصره ومتطلباته فَيُعْيِيـــهم أَحْيانـــاً التوفيق بين متطلبات هؤلاء السلاطين جميعاً وهي متطلباتٌ ينبغي التوفيــق بينها جميعاً في الموقف الشعري الواحد، وأحياناً في القصيدة أو في البيـــت أو البيتين، وهو أمر مع أنه صعبٌ، صعبٌ إلا أن الشعراءَ أمثال الفــوزدق كانوا ينجحون في ذلك إلا نزراً يسيراً لا يمثّل قَطْرَةً في بحر

قال سيبويه : ويحتمل الشعراء قُبح الكلام حتى يَضَعُوه في غير موضعه، لأنــه مستقيم ليس فيه نقص، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعه :

صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَيَّ طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وإنما الكلام "قلما يدوم وصال " (٣٦)

ونقل المَرْزُباني عن أحمد بن عبيد الله بن عمار قال: كان الفرزدق –وهو فحـل شعراء الإسلام – يأتي بالإحالة، وينظم في شعره أهجن كلام، فمن ذلك قولـــه

لإبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك، وقد أراد أن يذكر في شعره خئولته الخليفة ورحمة به الماسّة ويمدحه بذلك، فقال :

وما مِثله في الناس إلا مملكا　　　أبو أمه حيّ أبوه يقاربُه

أي أنه خاله. قال المرزباني : فأتعب أهل اللغة والنحو أنفسهم فيه لشرحه،ومنهم سيبويه ومن بعده، ولم يبلغوا منه ما يُقنع ويُرضي (٣٧)

ويؤكد ما قلناه آنفاً في أمر الشاعر مع الشعر قول المرزباني : أخبرني محمد بن أبي الأزهر قال : حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال :قد يقع الإيماء إلى الشيء فيغني عند ذوي الألباب عن كشفه، كما قيل " لمحة دالة "، وقد يضطر الشاعر المفلق، والخطيب المصقع والكاتب البليغ فيقع في كلام أحدهم المعنى المستغلق، واللفظ المستكره فإذا انعطفت عليه جنبتا الكلام غطتا على عواره، وسترتا من شينه.

وإن شاء قائل أن يقول : الكلام القبيح في الكلام الحسن أظهر، ومجاورته له أشهر كأن له ذلك، ولكن يُغتفر السئ للحَسن، والبعيد للقريب.."(٣٨)

ثم قال المرزباني ومن أقبح الضرورة وأهجن الألفاظ قوله – أي الفرزدق : وما مثله في الناس إلا مملكا...البيت مدح بهذا الشعر إبراهيم المخزومي خال هشام بن عبد الملك فقال :وما مثله في الناس إلا مملكا يعني بالمملك هشاما، أبو أم ذلك المملك، أبو هذا الممدوح ولو كان الكلام علي وجهه لكان قبيحاً، وكان يكون إذا وضع الكلام في موضعه، وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو

أم هذا المملك أبو هذا الممدوح، فدل علي أنه خاله بهذا اللفظ البعيد، وهجّنه بما أوقع فيه من التقديم والتأخير، حتى كأن هذا الشعر لم يجتمع في صدر رجل مع قوله :

تصرم عنى ود بكر بن وائل وما كاد منى ودهم يتصرم

قوارص تأتينى ويحتقرونها وقد يملأ القطر الإناء فيفعم

فهذا أوضح معنى وأعذب لفظ وأقرب مأخذ، فأين هذا من ذاك وكلاهما لشاعر واحد ؟(٣٩)

نعم إن الفرزدق – كان لأمر ما – يداخل الكلام بقصد، ولم يكن هذا شيئا محمودا فيه.

لكن الناظر فى الرواية والباحث عن السبب الذى جعل الفرزدق يداخل الكلام.. "يجد أن فعل الفرزدق هذا كان يعجب أصحاب النحو" فكانوا يجدون فى هذا سببا للهجوم عليه، أو كانوا يجدون فى هذه المداخلات مجالا للكلام فى النحو فى التقديم والتأخير، والحذف والزيادة، ويعللون، ويتأولون، ويظهر كل منهم براعته وقوته، وتفوقه، وتميزه على غيره، رغبة فى الاعتراف له بالغلبة فهل كان الشعراء ومنهم الفرزدق هم السبب وراء تعقيد النحو منذ نشأته، أم كانوا السبب وراء تشدد النحاة وخوفهم على اللغة وخوفهم على قواعدهم من أن تنهار أمام شعر هؤلاء ؟؟ وهذا كله وارد، وغير مرفوض لكن الأمر فيه نسبى وبنسب متفاوتة.

إن قولهم عن الفرزدق إنه كان يداخل الكلام وأن ذلك كان يعجب أصحاب النحو قول يظهر سر العلاقة التى كانت بين الفرزدق والنحاة.

فالفرزدق كان بجانب استسلامه لشعره، وموهبته الشعرية، التى كانت تجعلـــه يخالف ظاهر ما عند النحاة الأوائل، كان أحيانا أيضا، يرضى أمزجة النحـــاة، وأهواءهم التى كانت ترغب فى أشعار، فيها مخالفات تدعو النحاة للاجتمـــاع، والنقاش، والجدل، وافتراض الفروض، وكثيرا ما ينتهى الأمر بأن يحكم علـــى الفرزدق من قبل مبغضيه بالخطأ، ومن قبل غيرهم بجواز ما قال لورود ذلـــك فى شعر الأقدمين!!!

وهذا يعد ارتقاء بالفرزدق حيث تمت مساواته بالأقدمين، الذين لا يخطئون فـــى اعتقاد النحاة الأوائل!!

وقد نجح الفرزدق غ ذلك مع جرير والأخطل فى اختراع فن جديد، هو فـــن النقائض الذى هو تطوير لفن الهجاء، وذلك من خلال هذه المجالس والتجمعـات فى المربد، والتى كانت تأخذ شكل لعبة نصيب، فللنحاة نصيب النقد النحـــوى، واللغوى، وإصدار الأحكام وللجمهور نصيب الميل إلى هذا أو ذاك، استنادا إلـى أسس موضوعية أو غير موضوعية، ولغير هؤلاء نصيب حسب توجهاتـــهم، كما قال شوقى ضيف فى التطور والتجديد فى الشعر الأموى ص ١١٣.

قال ابن فارس فى أمر الشعراء معتذرا عما يصيب شعرهم مما يؤاخذون عليـه: ما جعل الله الشعراء معصومين، يُوَقَّوْن الغلط والخطأ، فما صح مـــن شـــعرهم فمقبول وما أبته العربية وأصولها فمردود "وذلك كقولهم:

أَلَم يأْتِيك والأنْباءُ تَنْمِى　　　بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيادِ

وقولهم: لما جفا إخوانه مصعبا ...

وقولهم : قفا عند مما تعرفان ربوع ...

فكل هذا خطأ وغلط.(٤٠)

لكن يعلق د. مهدى المخزومى على هذه الرواية التى قالها ابن فارس قائلا: ولا نرى هذا إلا لغو الكلام، إنهم يجهلون أن اللغة سليقة وطبيعة، ويجهلون أن صاحب اللغة لا يغلط فى لغته؛ لأنها جزء من حياته التى فُطِرَ عليها، وعادة من عاداته التى نشأ عليها، وإذا كان الجاهليون يغلطون، والمخضرمون يغلطون، والإسلاميون يغلطون، والأمويون والعباسيون ...فعلى من بعد هؤلاء يعتمد النحاة؟ وبماذا يحتجون؟ ومن أين جاءوا بهذه الأصول التى وضعوها، وهذه القواعد التى استنبطوها؟

ألم يستنبطوها من كلام العرب، الذين يعدون جزءا من هؤلاء الذين يغلطون. ثم قال: "وإذا عزلوا من مجال الاستشهاد، وحواضر الحجاز التى نزل القرآن بلغتها، لاتصالها بالروم والفرس، والهنود، واللخميين لمجاورتهم أهل الشام، وتغلب، واليمن لأنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، وبكرًا لأنهم كانوا بالبحرين يجاورون الفرس، وعبد القيس، وأَزْد عُمَان، لأنهم كانوا بالبحرين يخالطون الهنود المقيمين بينهم، وأهل اليمن لمخالطتهم الأحباش... و...

فماذا تَبَقّى بعد ذلك؟ وهل القبائل التى قصر النحاة، واللغويون الأخذ عليهم ممن ذكر الفارابى تمثل العرب جميعا أو تمثل لغتُها لغات العرب كُلَّها تمثيلا صادقا، وهى جزء ضئيل من جموعهم المنتشرة فى أنحاء الجزيرة العربية، فى شـمالها وجنوبها، وفى شرقها وغربها، وهل بعد هذا يصح لهم أن يزعموا أنهم وضعوا أيديهم على الأغلب، فاستنبطوا منه أحكامهم، أو أن يزعموا أن هذا النحو الـذى وصلوا إليه، وألفوا الكتب فيه، هو نحو العربية وميزانها الذى يَزِنُونَ به لهجات العربية جميعا؟ وهل يجدون – أعنى البصريين – مسوغًا لأن يقولوا مفتخريـن على الكوفيين "نحن نأخذ اللغة عن حَرَشَةِ الضِّبابِ وَأَكَلَةِ اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللُّغَةَ عن أهل السَّوادِ، وأصحابِ الكواميخ وأَكَلَةِ الشَّواريز"

ثم قال المخزومى: على أنهم ما عتَّموا أن ناقضوا أنفسهم، فاستشـهدوا بشـعر عدىّ بن زيد والكميت، والطِّرِمّاح، وجرير، والفـرزدق، وهـم مـن سـكان الأمصار". واستشهدوا بأقوال الموالى، وكان الجاحظ – حين عرض لذكر أبـى على عمرو بن فائد الأسوارى القاص البصرى المعروف يقول: "كان يونس بـن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به" واستشهد البصريون بشعر بشار، وهو مولى لم يذق عيشة البدو، ولم يبرح الحاضرة إلا قليلا".(٤١)

ثم قال المخزومى:-

ولو كان مقياس الفصاحة هو الانعزال فى كبـد الصحـراء وعـدم الاتصـال بالأجانب لكانت لغة قريش أبعد اللغات عن الفصاحة، ولا قائل بهذا، بـل لقـد أجمعت كلمتهم على أن قريشا أفصح العرب، وأن لهجتهم أصفى اللهجات.

مع أن قريشا كان لها اتصال بالقبائل العربية المختلفة فى المواسم المختلفة، وكان لهم اتصال بالأمم الأجنبية أيضا يشهد لذلك هذا الموروث الكبير من الألفاظ المنقولة عن الأمم الأخرى"(٤٢)

وأكتفى بهذا القدر الموجز المختصر عن ظروف نشأة قواعد النحو، محاطة بنزاع مستمر بين النحاة والشعراء أمثال الفرزدق وهم فئة ليست قليلة فى المجتمع، بل هم عظم هذا المجتمع آنذاك.

وسوف نترك هنا نزاع المتأخرين من النحويين فيما بينهم فى كثير من أشعار الفرزدق كما سنترك كل ما يتعلق بقول الأصمعى للكميت بن زيد: جرمقانى من جراميق الشام لا يحتج بشعره وهجاء الكميت له.. و ... و ... إلخ.

لأنه يبدو أن الأصمعى لم يكن يأبه بهجاء هؤلاء الشعراء فاستمر فى تلحينهم، وملاحقتهم، فلحَّن الطرماح بن حكيم، وذا الرُّمة وغيرهما.."(٤٣)

وقبل الانتقال إلى أنموذج آخر من نماذج النزاع بين الشعراء والنحاة، يحسن ذكر أن علماء النحو عندما تقدمت بهم السنون، وتتابعت عليهم الثقافات، توسعوا فى دراسة النحو، تفريعا، وتقسيما، وتأصيلا وفلسفة، فزاد هذا من نفور الناس من النحو وبعدهم عنه – منذ البداية

قال الحصرى القيروانى فى زهر الآداب:

ويروى أن أعرابيا وقف على حلقة الأخفش يسخر من كلامهم فى النحو قائلا:

ماذا لقيت من المستعربين ومن   تأسيس نحوهم هذا الذى ابتدعوا

إن قلت قافية، فيما يكون لها   معنى يخالف ماقاسوا وما صنعوا

قالوا لحنت، وهذا الحرف منخفض   وذاك نصب، وهذا ليس يرتفع

وحرّشوا بين عبد الله واجتهدوا   وبين زيد فطال الضرب والوجع

ما كل قولى بمعروف لكم فخذوا   ما تعرفون وما لا تعرفون دعوا(٤٤)

ووقف أعرابى على حلقة أبى زيد، فظنه الأخير جاء يسأل عن شىء فى النحـــو فقال سل يا أعرابى حاجتك، فقال الأعرابى ساخرا:

لست للنحو جئتكم   لا ولا فيه أرغب

أنا مالى ولا مرئ   أبد الدهر يضرب

خلِّ زيدا لشــــأنه   أينما شاء يذهب

واستمع قول عاشق   قد شجاه التطرب

هَمُّه الدهـــــــرَ طفلةُ   فهو فيها يُشبِّب(٤٥)

وحدّث السلامى قال: حضر مجلس الكسائى أعرابى وهم يتحاورون، فلم يعجبه كلامهم فى التصريف، ففارقهم وأنشأ يقول:

ما زال أخذهم فى النحو يعجبنى   حتى تعاطوا كلام الزنج والروم

بمفعل فعل لا طاب من كلم   كأنه زجل الغربان والبوم(٤٩)

نعم، لقد أصبح الكلام فى النحو فيما بعد هو شبيه بكلام الزنج الذى لا يفهمه العربى إلا بوسيط. فقد أصبح النحو مهنة الصفوة، وأريد له أن يكون صعبا، صعبا، بحيث لا يتقنه ولا يعرف قضاياه وافتراضاته، وفلسفاته إلا قلة من الخاصة فتكون لهم الحظوة، والصدارة فى المجالس. كما يلاحظ أيضا على النحو بعد ذلك أنه أصبح يحتوى على المتناقضات، بحيث يمكن بها أن يحكم على هذا الشاعر بالصحة، وعلى ذلك بالخطأ وعلى هذا الكلام بالصحة، وعلى ذاك بالخطأ، والموضوع هو نفس الموضوع، والقضية هى ذات ا لقضية، لكن الجدل هو وسيلة كبرى لتبرير وتمرير المراد.

وكنا نتوقع أن تقدم الزمن بالنحو والنحاة سيجعلهم يراجعون قضاياه، لتتماشى مع مقتضيات الحياة وتجددها، وتغيرها، لكن ذلك لم يحدث، وظل الشعراء أيضا – وهذا حقهم – واستمروا وحتى عصر المتنبى وبعده يحاولون الخروج من دائرة النحاة، أو يحاولون توسيعها لتناسب اتساع الأيام وتنوع مناحيها وتجددها وتغيرها. كما سنرى ذلك فى موقف النحاة من المتنبى.

رابعًـــا: المتنبي ونزاع النحاة له:

قال الشيخ شاكر رحمه الله: قد ذكر الرواة فى موضع القول مـــن فـــراق أبـــى الطيب لحضرة سيف الدولة أسبابا موجبة لهذا الفراق، كالذى يروون مـــن أنـــه كان بحضرة سيف الدولة وفى المجلس أبو الطيب ، وابن خالويه النحوى وجرت مسألة فى اللغة بين أبى الطيب وابن خالويه، فأخرج ابن خالويه من كمه مفتاحا من حديد، وأشار به إلى المتنبى، فقال له المتنبـــى، ويحـــك: اسكت، إنك أعجمى، وأصلك خوزى، فمالك والعربية؟ فضرب ابن خالويه وجه المتنبى بذلك المفتاح فأسال دمه على وجهه، وثيابه، فغضب المتنبى من ذلك ولا سيما إذ لم ينتصر له سيف الدولة، قولا ولا فعلا فكان ذلك أحد أســـباب تـــرك المتنبى لسيف الدولة"(٤٧)

نعم إن من حق المتنبى أن يرحل عن سيف الدولة، وتكون هذه الحادثة سببا من أسباب ذلك، ولم يكن من حق ابن خالويه -- الذى وصفه الكثيرون بأنه لم يكن له علم بالنحو،(٤٨) لم يكن من حق ابن خالويه أن يحول النقاش العلمى إلى تشابك بالأيدى يسيل فيه نحوى دم شاعر، بحق أو من غير حق وسواء أكان المتنبـــى هو الذى بدأ بسب ابن خالويه أم أن ابن خالويه فعل ما فعل بسبب كرهه لتفـــوق المتنبى عليه.

سواء هذا أم ذاك فمما لا شك فيه أن المتنبى كان له علم واسع بكلام العـــرب، وأعانه ذلك على جعله مقصد بعض النحاة يسألونه عن معنى قوله كذا، أو عـــن سبب قوله كذا...

"سأل أبو على الفارسى المتنبى عما جاء على وزن فِعْلى بكسر فسكون"؟ فأجابه المتنبى بأنه لا يوجد فىَ اللغة اسم على وزن فعلى إلا: حجلى: جمـــع: حجلــة بفتحات وهى اسم طائر، وظربى جمع ظربان، بفتح فكســـــر، لدويبـــة منتنـــة الرائحة، ولم يوجد فى اللغة، اسم على فعلى غير هذين".(٤٨)

قال الشيخ عبد القاهر الجرجانى فى الوساطة:

وأنكر النحاة قول المتنبى:

إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيفًا لدولةٍ   فَفِى النَّاسِ بُوقَاتٌ لها وَطبُولُ

قالوا: إن جمع بوق على بوقات خطأ، وإنما يجمع باب فَعْلٌ على أَفْعَال فى أوفى العدد، ومثله: قُفْل، وأَقْفَال: وعُودٌ وأَعْوَاد، وقد يخرج عنه إلى أفعل، مثل : بُرْد، وأَبْرد فأما فى أكثر العدد فالباب فُعُول نحو جُنْد وجُنُود، وبُرْد ... وإنما يجمـــع على فُعُلات ما كان على فُعْله؛ نحو رُكْبة ورُكُبات فيكون فيها ثلاثة أوجه فتـــح الكاف وضمها وتسكينها، فأما فعل وفعلات فمما لا يعرف فى شىء من الكــــلام فى صحيح ولا معتل.

وعندما سئل المتنبى فى ذلك أجاب بقوله : "إن هذا الاسم مولّد، لم يسمع واحـده إلا هكذا ولا جمعه بغير التاء، وإنما هو مثـــل حمّـــام، وحمامـــات، وســـاباط وساباطات وسائر ما جمعوا من المذكر بالتاء، وإن أصل الجمع التأنيث ولذلـــك جاء منه ما جاء بالتاء، وإن كان فى الأصل مذكرا وقال المحتجـــون للمتنبـــى

أيضا: إن للمتنبى أن يقول : إن من جمع اسما لم يجد عن العرب جمعه فـأجراه على الأصل لم يسغ الرد عليه، ولم يجز أن ينسب إلى الخطأ.."(٥٠)

وعندما قال المتنبى:

مضى بعد ما التف الرماحان ساعة كما يتلقى الهدب فى الرقدة الهدبا

أنكر عليه نحاة عصره تثنية "الرماحان"، وهو جمع رمح فحاجهم أبو الطيب ببيت أبى النجم:

تَنَقَّلْتُ مِنْ أولِ التنقُّلِ: بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالكٍ ونهشَلِ

وقال إن التثنية عند النحويين جائزة فى مثل ذلك.(٥١)

وعندما قال المتنبى:

فَأَرْحَامُ شِعْرٍ يتصِلنَ لدنه وأرحامُ مَالٍ مَاتنى تتقطعُ

أنكروا عليه تشديد النون فى "لدنّه" وقالوا : إنما هو لدن، ولدْن، فأمــا تشــديد النون فغير معروف فى لغة العرب وقد كان أبو الطيب خُوطِبَ فى ذلك، فحاول إرْضَاء هؤلاء المشغولين به من النحاة – حتى لا يكثر على نفســه الأعــداء – فغير لدنه إلى : ببابه"(٥٢)

لكنه لم يترك الأمر يمر من غير أن يعطى هؤلاء النحاة غير المبدعين دروســا فى النحو، ليعلموا أن الشعراء هم أيضا لهم باع طويلة فى علم النحو منذ نشـأته وحتى استوائه عِلْماً أيام المتنبى.

قال المتنبى: قد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطرار إليـــه، ولكن للاتساع فيه واتفاق أهله عليه، فيحذفون، ويزيدون، وروى أبياتا منها:

إذا غاب غدواً عنك بَلْعمّ لم تكن   جليداً ولم تعطف عليك العواطف

إنما هو ابن العَم، ومنها قول قَطَرِىّ بن الفُجَاءَة:

غَداة طَغتْ عَلمِاءُ بكرِ بن وائلِ   وعُجّنا صُدُورَ الخَيلِ نَحْوَ تَميم

وقول لبيد:

درسَ المنا بمُتالعٍ فأبان

يريد المنازل

ثم أكثر أبو الطيب من شواهد زيادة الحروف ونقصها فى أشعار الأولين ثم قـــال : والتشديد فى لدنّ أحسن من هذا كله، لأن النون ساكنة مع هاء، والنون تتبين عنـــد حروف الحلق لتباعدها منها، فزاد فى تبيينها فاجتلب التشديد.(٥٣)، ومع هذا كلـــه فقد غير المتنبى "لدنّه إلى "ببابه" لعل خصومه ينصرفـــون عنـــه إلـــى مراجعـــة معلوماتهم، والاحتكام إلى الموضوعية والعلم. لكنّ خَصّمَ المتنبى، نحويـــاً وغـــير نحوىٍّ لم يقبل من المتنبى هذه المعلومات الكثيرة المتتابعة، التى تدل علـــى قـــدرة رائعة، عالية، جعلت من صاحبها نحويّا من كبار النحويين، أقول إن خصم المتنبـــى لم يقبل ذلك.

وردّ على المتنبى مثل هذا الاحتجاج؛ لأن المتنبى فى نظره قد جَعَلَ بذلك الشـــعراء أمراء الكلام وأباح لهم التصرف على غير ضرورة، وهذه قضية إنْ سبقت علـــى

اطراد قياسها زال نظام الإعراب وجاز للشاعر أن يقول ما يشاء، متصرفًا فى نظام الكلام،(٥٤)

ونماذج اختلاف النحاة المعاصرين للمتنبى مع المتنبى ليست قليلة، ومن كثيرها اختلافهم معه فى مجىء الضمير المتصل بعد "إلا" وقد جاء به المتنبى فى قوله:

ليس إلاك يا علىّ همام سيفه دون عِرْضهِ مسلول

وقوله: لم تر من نادمت إلاكا

قال الشيخ عبد القاهر: فأنكروا اتصال الضمير بإلا وحق الضمير أن ينفصل عنها، وبذلك جاء القرآن الكريم فى قوله سبحانه: وضلّ مَنْ تدعون إلا إياه" وهو الظاهر فى قياس النحو وهو المشهور عن العرب.(٥٥)

لكن المتبنى تمسك ببيت رواه الفراء عن العرب، فتمسك به واحتذى عليه وهو قول الشاعر:

فَمَا نُبَالى إذا مَا كُنْتِ جَارَتَنا أَلاَّ يُجاوِرُنا إلاّكِ دَيَّارُ

ثم قال الشيخ عبد القاهر: وأنا أرى ألا يطالب الشاعر بأكثر من إسناد قوله إلى شعر عربى منقول عن ثقة، وناهيك بالفراء"(٥٦)

وعندما صغّر المتنبى لفظة "ليلة" فى قوله:

لُيَيْلَتنا المنوطة بالتناد ...

قالوا: قد صغرّت الليلة، ثم استطلتها ....

فقال المتنبى: هذا تصغير التعظيم، والعرب تفعله كثيرًا، قال لبيد:

وكلُّ أُناسٍ سوفَ تدخلُ بينهم   دويهيةٌ تصفر منها الأنامل

لكن الشيخ عبد القاهرة تتبع مثل هذه الألفاظ، وذكر فيها كلامًا كثيرًا بين فيه القول الذى يراه ذا اعتبار فى هذا الباب.

أما المتنبى، فقد استمر يحتج لنفسه، ويوضّح مقصده بتفسير ألفاظ بيته قائلاً:

"إنى لم أُرِدْ بالتنادِ القيامة، وإنما أردت مصدر تنادى القوم، وعنيت أنها منوطة بما هو أهم منه" ثم قال الشيخ عبد القاهر: فقد أزال الالتباس وأفصح عن المراد بقوله : المنوطة بالتنادِ" إذ قد بين أنه لم يرد قِصَر مدتها، ولا قرب انقضائها...".(٥٧)

ولعل الأمر لا يحتاج منا إلى مزيد من الإضافة، بعدما أصبح الشعراء مطالبين بشرح مقاصدهم للنحاة حتى يفهموا نسق الكلام، وبذلك لا يحكمون على شعر المتنبى أو غيره بالخطأ أو اللحن!!!

ولقد أحسن الشيخ عبد القاهرة أَيمَّا إحسانٍ عندما نَقَلَ رُدُوَد أبى الطبيب نصًا فى كثير من هذه المواضع التى سَمِع أبو الطيب المتنبى من نحاة عصره ما يوحى بعدم قبولهم لها تلميحاً منهم أو تصريحًا، فكان ينقل لهم آراء النحاة الأولين التى تؤيد رأيه، ويضيف إليها من محفوظاته من كلام العرب ما يُقنع ويُرضى الثقات العدول فيقنَعون، ويَرْضَوْن أما غيرهم ممن لا يقتنعون إلا بما عندهم من معارف محدودة، وشواهد قليلة فهؤلاء استمروا فى تعقب المتنبى، وتعقب غيره من الشعراء، واستمر مَنْ جاء بعدهم من تلامذتهم فى الطريق نفسها؛ لتستمر الدولة والقوة ومقاليد

الأمور فى أيديهم، رغبة منهم فى حمل الناس على ما عندهم من قواعد ضعيفة غير مكتملة البناء، لا تمثل اللغة العربية تمثيلاً كاملاً، بل تمثل جزءًا قليلاً من اللغة، أرادوا له أن يحيى على حساب بقية أجزاء اللغة، وأرادت اللغة وأراد الشعراء الكبار الثقاة غيرما أراد مثل هؤلاء النحاة الذين لم يعرفوا طبيعة اللغة بكل دقائق قواعد اللغة العربية مثلما أَلَمَّ بها كثيرٌ من الشعراء ومنهم المتنبى.

ويبدو أن هؤلاء الخصوم نحويين وغير نحويين قد نسوا أو تناسوا أن شاعرنا مثقف ثقافة شمولية، وليست محدودة فهو مشهود له بأنه نحوىٌ كوفى اطلع على علم النحو البصرىّ والكوفى، وحفظ كتاب الحدود، وتتلمذ على يد كثير من كبار النحويين أو على تلامذتهم، وكانت له آراء نحوية كثيرة ناصر فيها نحاة الكوفة.

وسرعان ما تذكر خصوم المتنبى سعة اطلاع المتنبى على ما عند النحاة من آراء، ومعارف فقالوا عن قضية الحذف والزيادة "أما ما ذكره أبو الطيب فى هذا من قوله بلعم، وعلماء ونحو ذلك فهو سائغ فى غير الشعر، وجائز فى كل الكلام ولا حاجة بنا إلى ذكره بعد أن عرفناك أنه غير متصل بما ننازعه من ضرورات الشعر و ... فالعرب تميل إلى الاختصار وتؤثر الإيجاز و ... و..."(٥٨)

وقد علق الجرجانى على موقف هؤلاء الخصوم قائلا :

وقد أيد بعض من يحتج لأبى الطيب ما قدمناه من كلامه بأن قال: قد بيّن الرجل العلة فى حسن هذه الزيادة ..."(٥٩)

إذن فالمتنبى شاعر عارف بكل ما عند النحويين، وكان ينبغى على النحاة أن يدركوا هذا عنه، فيسلموا له، ويقبلوا منه كل ما تجود به قريحته وينظموه فى قواعدهم لكن الأحكام غير الموضوعية حالت دون تحقيق ذلك، وظل الأمر على ما هو عليه من عصر الفرزدق إلى عصر المتنبى ثم إلى عصورنا الحديثة كما سنرى ذلك فى الصفحات القادمة ...

وقبل ترك ذكر المتنبى أذكر بما قاله مهدى المخزومى مبينا مذهب المتنبى النحوى وذلك فى قوله:

"وكذلك المتنبى أبو الطيب، قد كان كوفى المذهب وكانت كوفيته مبعث كثير من النقدات والمآخذ التى أخذها عليه شُرّاح ديوانه، وفى ديوانه أمثلة كثيرة، تستعصى على العد، ذهب فيها مذهب الكوفيين، ولعلى لم أكن دقيقا إذ قلت : إنه ذهب مذهب الكوفيين، لأنه أحد أئمتهم الذين درسوا النحو وفقا للمنهج الذى رسمه الكوفيون الأولون، وطبق هذا المنهج فى قصائده تطبيقا عمليا.(٦٠)

ولأبى الطيب معرفة واسعة بالأدب، وعلم العربية، وقد لقى أصحاب المبرد فقرأ على النابهين منهم، كأبى إسحاق الزجاج، وأبى بكر بن السراج، وأبى الحسن الأخفش ثم لقى أصحاب ثعلب، فقرأ على أبى موسى الحامض، وأبى عمر الزاهد"(٦١)

وأكثر أبو الطيب من النظر فى النحو الكوفى، فحفظ كتاب الحدود، وهو كتاب للفراء لم يصل إلينا، لكن ابن النديم كان قد عرض له وذكر محتواه، وهى موضوعات نحوية، وكان ثعلب قد أملاه على أصحابه.

وقد كان للمتنبى مع نحاة عصره - كما أسلفت - كابن خالويه وأبى الفتح بن جنى مجاولات تؤيد إلمامه بصناعة النحو والصرف، وتشهد بطول باعه فى علم النحو.

وقد أكثر المتنبى الأخذ عن أصحاب ثعلب حتى غلب عليه مذهب الكوفيين، وظهر تأثره بمذهبهم،(٦٢) وقد أكد بن يعيش هذا الرأى حين عرض لحذف حرف النداء، فقد قال: أجاز قوم من الكوفيين: هذا أقبل ... على إرادة النداء، وتعلقوا بقوله تعالى: ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم" قالوا والمراد: يا هؤلاء، وقد عمل المتنبى بهذا فى قوله:

هذى برزت لنا فهجت رسيسا

قال ابن يعيش : وكان - أى المتنبى - يميل كثيرا إلى مذهب الكوفيين.(٦٤)

ومما يؤكد هذا الرأى قراءة سريعة لديوان أبى الطيب حيث سوف نرى من خلالها أمورًا كثيرة منها ما يلى:-

١- قال المتنبى:

حملت إليه من لسانى حديقة سقاها الحجى سقى الرياض السحائب

وهو هنا قد جاء على رأى ا لكوفيين فى تجويزه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهذا عند الكوفيين جائز فى ضرورة الشعر.(٦٥)

٢- وقال:

مضى وبنوه وانفردت بفضلهم وألف إذا ما جُمِّعتْ واحدُ فَرْدُ

فقد عطف بنوه على الضمير المستتر في مضى، بلا تأكيد بالضمير المنفصل.(٦٦)

٣- ومثله قوله:

يباعدن حبا يجتمعن ووصله فكيف بِحِبٍّ يجتمعن وصدُّه

فقد عطف وصله على الضمير المتصل المرفوع، وهو النون في يجتمعن وعطف صدُّه على النون في يجتمعن، ولم يفصل بالتأكيد في الموضعين وقد أجاز الكوفيون ومن وافقهم ذلك.(٦٧)

٤- وقال:

توقه فمتى ما شئت تَبْلُوَهُ فكن معاديه أو كن له نشبا

أراد "أن تبلوه"، فحذف "أن وأعملها، ومثل ذلك قوله:

وقبل يرى من جوده ما رأيته ويسمع فيه ما سمعت من العذل

أراد أن تبلوه، فحذف وأعمل، قال شارح ديوانه في التبيان:

أراد : قبل أن يرى، فحذفها، وأعملها على رواية من روى "ويسمع بالنصب" وهو مذهبه لأنه كوفي.(٦٨)

قال مهدي المخزومي: والأمثلة التي طبق عليها مذهبه في النحو كثيرة كانت مدعلة لنقدات كان يزجيها أتباع المدرسة البصرية، ولذلك انبرى للدفاع عنه شارح ديوانه في التبيان في شرح الديوان "ودفع ماكان يورده هؤلاء على أقواله، لأنه ذهب فيها مذهبا كوفيا، فلا وجه لتغليطه فيها".(٦٩)

وقد كان صاحب التبيان فى شرح الديوان يصرّح كثيرا بكوفيته فى مواضع كثيرة من شرحه، فمن ذلك قوله فى بيت المتنبى:

فهن أسلْنَ دما مُقلتَى   وعذَّبن قلبى بطول الصُّدودِ

قال الشارح: "دما" مفعول ثان وقيل: بل هو تمييز مقدم، وهذا جائز عندنا، وعند المازنى من البصريين، ومنعه باقيهم، كقولك: تصبب عرقًا زيد فيجوز تقديمه إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا.(٧٠)

ومن ذلك قوله فى إعراب بيت المتنبى:

وحمدانُ حمدونٌ وحمدون حارث   وحارث لقمانٌ ولقمانُ راشد

قال الشارح: ترك صرف حمدون، وحارث، ضرورة، وهو جائز عندنا وجائز عن البصريين.(٧١)

وإذا نظرنا فى كتب الضرورات سنجد كثيرا مما أسماه النحويون - فيما بعد - ضرورات، ونظروا فيها فقسموا هذه الضرورات أقساما متعددة، وجعلوا منها الحسن، والمقبول، والقبيح والمرذول إلى غير ذلك.

ولم يحاول النحاة إعادة النظر فى هذه القواعد التى جاءت مخالفة للشعر الذى قيل قبل وضعها، وللشعر الذى قيل بعد وضعها، وللشعر الذى قيل بعد ضعفها، ذلك لأن قواعد النحو أصبحت من الثوابت التى لا ينبغى تغييرها أو تعديلها، فى اعتقاد بعض النحاة، ومن وافقهم.

ولقد رأينا كيف عيب على نحاة الكوفة قبولهم لمثل هذه الضرورات ووضع قواعد لها تحتويها، كأن نحاة الكوفة – وهم أقرب إلى روح اللغة التى لا يمكن وصفها بالثبات أو الجمود – قد تساهلوا فقبلوا ما لم يقبله غيرهم.

ومن منا لديه القدرة على التعامل مع اللغة بهذه الصرامة ومن يدعى ذلك إلا من لا يعرف طبيعة اللغة ولا خواصها فوضع قواعد، أو تمسك بقواعد، وضعت لمرحلة معينة، ولأنموذج محدد معين، ولمستوى معين، ولفترة زمنية كان ينبغى أن تكون محددة، ثم يعاد النظر فيما بعد من حين لآخر فى هذه القواعد ومع هذا كله فلسنا ننسى أن للشعر لغته، وله طبيعته وله أنظمته وقوانينه التى تحكمه، وبناء عليه، فليس من الصواب السير الأعمى وراء مطلق كل شعر. والمسارعة إلى توجيه اللوم إلى صناع القواعد، ووصفهم بالعجز، ووصف قواعدهم بالقصور، والصعوبة، وعدم الشمولية.

إن طبيعة الشعر تملى على الشعراء – فى مواضع قليلة من القصيدة الواحدة – الخروج على المألوف من أنظمة الكلام التى سُمِّيَتْ – بعد تقنينها وتنظيمها – "قواعد".

فقد ورد صرف الممنوع من الصرف، وورد منع المصروف وورد قصر الممدود، ومد المقصور، وورد الاجتزاء بالضمة من الواو فى مثل: كأنه بدلا من "كأن هو" وله بدلا من لهو، وبيناه بدلا من بينا هو ...، والاجتزاء بالكسرة عن الياء، وعدم حذف الياء للجزم فى "ألم يأتيك" "كأنهم حذفوا الحركة تشبيها له بالصحيح، وورد

حذف الحرف من كلمة، وحذف بعضها، وحذف الحركة وورد تسكين الحروف التى عليها الضمات والكسرات، نحو:

عَضْدٌ، وفَخْذٌ، وكَبْدٌ وعَلْمْ، رَجُلْ، وضُرْب وعُصْر، وانطلقْ".(٧٢)

على أن لهذه الضرورات فوائد، ومنها أضرار لا يمكن إغفالها وقد ذكر المَرزُبَانى فى غير تصريح من ذلك أشياء ضمنها كتابه الموشح ص ٨٨-٩٠.

وقد لخص بعض الباحثين المعاصرين موقف النحاة من الشعراء عندما أرادوا الاستشهاد بشعرهم بقوله:

"إنّ هَمّ النحاة هو الأعصار لا الأشعار فهم مشغولون بالقديم من الشعر، وخصوا من القديم نوعا معينا هو الغريب"(٧٣)

لكننا لاحظنا أيضا أن النحاة اهتموا بالقديم فى بادئ الأمر، رغبة فى لغة صافية بدوية خالية من أى دخيل جديد نتج عن اختلاط العرب بغيرهم فصنعوا قواعدهم مناسبة لهذا الذى نقلوه عن البوادى سماعا وقياسا.

ثم لما أصبح لهم - أى للنحاة - كلٌّ على حدة - شوكة وقوة من نوع ما، جعلوا قواعدهم قرآنا لا يمكن لأحد أن ينالها بسوء، وكيف يُطالبُون بتغييرها وهى معتمدة على شعر الأقدمين؟ المبرّأين من اللحن والخطأ؟ وقد كشفنا لك فيما مضى أن الأقدمين جميعا بلا استثناء ليسوا مبرّأين من اللحن بناء على قواعد هؤلاء النحاة الأوائل.

فلماذا أصر النحاة رحمهم الله على التمسك بشعر القدماء، والاعتماد عليه ولماذا لـم يعيدوا النظر فى قواعدهم عندما لامهم شعراؤهم المعاصرون لهم بقولهم: إن فـى شعر الأقدمين لحنا بناء على قواعدكم، فكيف تأخذون بشعرهم وتعتمدون عليه وقـد علمتم ما فيه؟!!

فكان رد النحاة على هذا كما مضى ذكره: إن الأقدمين يجوز لـهم مـا لا يجـوز لغيرهم من نظرائهم المحدثين - والمحدثون هم الشعراء الذين عاصروا النحاة حتـى نهاية القرن الرابع الهجرى.

لكن لماذا يجوز لهؤلاء القدماء ما لا يجوز لأولئك فهل كانت السـاحة - آنـذاك - مفتوحة للقدماء فقط، مغلقة على غيرهم؟؟!!

وهل قال القدماء قرآنا منزّلا؟

وياليتهم أى : النحاة فعلوا ذلك مع القرآن المنزّل وقراءاتـه فـالعجيب أن النحـاة، وبخاصة أوائلهم لم ينظروا إلى القرآن نظرتهم لشعر الأقدمين، بـل نظـروا إليـه نظرتهم لشعر المحدثين - فى عصرهم - فقبلوا منه ما وافق قواعدهم، وردوا منه ما خالف تلك القواعد، سواء كان على قراءة متواترة، أم أحادية، أم شاذة مما سُـمّى بعد ذلك بالسبع أو العشر، أو الأربعة عشر أو غيرها.

وما أفاق النحاة من غفلتهم إلا بعد قرون طويلة على يد متأخريهم فأعادوا حساباتهم، وعدلوا من بعض قواعده، فدخل القرآن الكريم ساحة الاستشهاد مرة أخرى، وبنـاء على ذلك حالف الحظ مجموعة كبيرة من الشعراء الذين كانوا يُسـمَّوْن بـالمحدثين

آنذاك، أو المولدين فأُعيد النظر فى شعرهم مرة ثانية، ليكون ذلك توثيقـــا للقواعـــد المجازة بآيات القرآن الكريم، وقراءاته القرآنية.

وأعتقد أن ذلك يرجع إلى ذهاب الأسباب التى كانت وراء ترك شعر شعراء القـــرن الثالث والرابع وكان من هذه الأسباب التنافس الشخصى بيـــن الشـــعراء والنحـــاة، ورغبة النحاة فى الاحتفاظ بمكانة عالية فى المجتمع، هى مكانة المتحكم فى كثـــير من الأشياء وبيده أمر اللغة، فإذا وجد من يخالفه خطّأه واستدل على صحة قواعـــده إما بالقديم من الشعر وهذا مما لا يعاب، ومما تنحنى أمامه الهامات وإمـــا بـــأقوال الأعراب البوالين على أعقابهم!!

فإن قيل شعر غير قديم – على أيامهم – رفض، ولم يكن سبب لرفضه إلا أنه غـــير قديم، فهو غير مقبول الاستشهاد به على القواعد الموافقة له أو المخالفة.

غير أن شعراء مثل الفرزدق وجرير وغيرهما استطاعوا أن يقولوا لأوائل النحـــــاة "علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا" أو علينا أن نقول وعليكم أن تحتجوا".

وياليت كلَّ الشعراءِ ساروا فى ركاب الفرزدق وياليتهم أصروا على رأيـــــهم، ويـــا ليتهم استعانوا بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة من سلطة وغـــير ســـلطة، حتى ولو بلغ الأمر إلى تجبيش الجيوش، حتى ينزل النحويون عن تشددهم ويقبلـــوا بتعديل قواعدهم، قبل أن يجبرهم الزمان الذى لا يرحم عظيما أو غير عظيم نحويـــا أو غير نحوى ومع أن نحاة الكوفة، قد قبلوا كَمّاً غير قليل من شعر هؤلاء الشعراء غير المقبولين من نحاة البصرة الأوائل إلا أن ذلك لم يكن كثيرا الكثرة المطلوبة ولم

يتم بسبب منهج متكامل قوى، وأصحابه أقوياء ولكنه تم رغبة فى مخالفة نحاة البصرة الأوائل.

ولم يرض هؤلاء بفعل نظرائهم الكوفيين، بل إن كثيرا من المنشغلين بالتحكيم بين الفريق الأول والفريق الثانى كانوا دائما ينحازون إلى جانب البصريين. وفى اعتقادى أن ذلك أضاع - ولا يزال يضيّع - فرصا عظيمة للحفاظ - بحق وبمنهج علمى صحيح - على اللغة العربية سلسة جميلة مقبولة، بقواعد مرنة سلسة، ليست منقطعة عن ماضيها، وغير مُهْمِلَةٍ لحاضرها.

لكن لأن الفرص العظيمة - دائما من أيدى العرب والمنشغلين بالعلوم العربية - تضيع، استمرت الشكوى من صعوبة قواعد اللغة العربية منذ نشأتها وحتى وقتنا الحاضر فى أوائل القرن الحادى والعشرين الميلادى واستمر النزاع وسيستمر بين المحافظين المتشددين وبين الداعين إلى تعديل قواعد لغتنا العربية فى روح مرنة ناضجة واعية.

وإذا كانت ظروف علمائنا النحاة الأوائل رحمهم الله لم تساعد على إعادة النظر فى قواعد النحو العربى وإعادة النظر فى المادة المستخدمة فى شواهده فإن ظروفنا مواتية، ومعينة إذا كنا جادين فى استثمارها بمنهج علمى متكامل لصنع نحو حىٍّ بشواهد حية، ودفن نحونا الميت بشواهده الميتة، ولا أقصد دفن كل نحونا، أو كل شواهدنا بل أقصد تلكم القواعد التى ماتت لعدم استخدامها ولعدم استخدام شواهدها التى ماتت منذ ولادتها أو بعد ذلك بقليل.

ومن أجل أن أثبت صحة قولي باستمرار نزاع الشعراء المحدثين مع النحاة قدامى ومحدثين سأختار "نزار قباني" أنموذجا واحدا وأخيرا من شعرنا العربي الحديث، وهو شاعر معاصر من الشعراء المبرزين في الشعر العربي الجرئ في أواخر القرن العشرين الميلادي.

محاولين استقراء أشعاره ونثره؛ لنرى مقدار ما بينه وبين النحاة من خصومة وعتاب، وإشفاقة على النحو العربي الذي وضع أصلا للحفاظ على ا للغة سليمة صافية على أ لسنة الناس، فلم يحافظ على نفسه ولا على اللغة إلا في مجلدات طمسها الغبار.

خامسًا: نزار قباني ونزاع النحاة له أو نزاعه مع النحاة.

ولد نزار توفيق القبانى فى ١٩٣٢/٣/٢١م فى بيت من بيوت دمشق القديمة، فى حى مئذنة الشحم ونشأ فيه متنقلا بينه وبين حى الشاغور.

كان أبوه تاجرا وصانعا للحلوى، ويحكى هو عن أمه بأنها كانت امرأة تعشق الجمال، وتحب الالتزام وقد حكى نزار - رحمه الله - عن نفسه بأنه تأثر بأبيه وأمه فى حبهما للجمال والإبداع، ولم يكن من أسرة مترفة أو غنية يعيش عيشة الأغنياء المترفين، بل إنه يحكى أنه كان بسيطا، متوسط الحال أقرب إلى حياة الناس البسطاء الكادحين منه إلى أغنيائهم خلافا لما اعتقده الكثيرون.

اندفع نزار قبانى فى طلب العلم، وحصل على شهادة البكالوريا الأولى فى الثامنة عشرة من عمره ثم حصل بعد ذلك على شهادة البكالوريا الثانية قسم الفلسفة وكلاهما من الكلية العلمية الوطنية التى كانت تجمع بين ثقافتين، التراث والمعاصرة آنذاك.

أَلَمَّ نزارٌ بقدر كبير من الثقافة الفرنسية، وحفظ أشعارًا كثيرةً لشعراء فرنسيين. وقرأ فى مناخ كليته الوطنية لأدباء كثيرين مثل راسين وموليير، وكورناى، وموسيه، ودوفينى، وهوغو والكساندر دوماس، وبودلير، وبول فاليرى وأندره موروا وقد قرأ نزار لهؤلاء الأدباء وبلغتهم الأصلية، وتذوق الأدب الفرنسى من منابعه.

وهذا أعطاه بطاقة دخول إلى الأدب الفرنسى والأوربى بصفة عامة. ثم تعلم نزار قبانى اللغة الإنكليزية فى موطنها فى أثناء عمله فى السفارة السورية فى لندن

١٩٥٢-١٩٥٥ ويرى نزار بصدق - أن اللغة الإنجليزية لغة حقيقية خالية من الطرب، تفتقد الإيقاع الهارموني، كاللغة الإيطالية، لكنها تعوضك بالدقة والوضوح، موافقتها لمقتضى الحال كما يقول البلاغيون العرب.

إنها لغة تشبه المقعد المريح الذى لا يهتم بجمالياته ويرى نزار أن شعره تأثر بمنطق اللغة الإنكليزية أو بعض شعره فهو يقول: جربت فى كثير من شعرى تطبيق مبدأ التقنين الإنكليزى، والاستغناء عن كل القماش اللغوى المهدور الذى يشوه جسد القصيدة العربية، ويجعلها مرهلة بألوف المفردات والتراكيب التى لا قيمة غذائية فيها. يظهر ذلك فى مجموعتى "قصائد" وما صدر بعدها من مجموعات مثل "حبيبتى" و"الرسم بالكلمات"، فكلها تأثرت بمنطق اللغة وطريقة التعامل معها. ثم يقول نزار أيضا وظللت متأثرا بطريقة اللغة الإنكليزية فى نقل الأفكار دون إفاضة أو تزيد أو حشو دودى أو زركشات حتى عهد قريب من وفاته فى عام ١٩٩٨ م هـ مسرورا بقصائده "الحزيرانية"، و"هوامش على دفتر النكسة" و"الممثلون،" و"الاستجواب" التى تخلت نهائيا عن ديكورات البلاغة القديمة، وبراويزها المذهبة، إنها واضحة كالنهار الإفريقى، وعارية كالحقيقة.

ولقد أحس الناس بتأثر لغة نزار قبانى باللغة الإنكليزية، بمقارنتهم قصائده الأولى مثل: "طفولة نهد" و "أنت لى" و"سامبا"... تلكم القصائد التى قيلت فى الأربعينات مكسوة بَخَمْلةِ الحرير الناعم الجميل، لأن ذلك التحول فى شعره تم بعد ثلاثين عاما من بداية إبداعه الشعرى.

ثم تأثر نزار قباني بعد ذلك - في أثناء عمله بإسبانيا باللغة الإسبانية، لغة العشـــق والثورة، لغة الماء والنار معا، تلكم اللغة التي لا تعرف الحياد وإنها لغة متطرفـــة بمعنى الكلمة، فجاء شعره يحمل شيئا من هذا في قصائد ليست قليلة.

كان نزار قبانيَ قد حصل عام ١٩٤٥ هـــ على ليسانس الحقوق، لا لعشقه للقـــانون، ولكن لأن ذلك يفيده في مستقبله الدبلوماسي.(٧٤)

يؤكد هذا نزار عندما يعترف بأنه لم يترافع في قضية واحدة مستفيدا مـــن شـــهادة الحقوق باستثناء قضية واحدة هي قضية الجمال، ثم البرئ الوحيد الذي هو الشـــعر في بيئة محافظة بطبيعتها، إنها بيئة دمشق فهي بيئة تعتبر أن الأدب الحقيقي هـــو أدب على غرار الأوائل، والنثر في رأيها هو نثر الجاحظ وابن المقفع، وعبد الحميد الكاتب وغير ذلك مرفوض والشعر في تصورها يكون شعر لبيد والأعشى والنابغـة أو لا يكون.

وكل خروج على الأغاني والعقد الفرية، والبيان والتبيان "وأبحر الخليـــل، وقواعـــد سيبويه"، يعتبر خروجا على ا لصراط المستقيم، والصراط المستقيم هو جميـــع مـــا تركه أجدادنا من دواوين الشعر، وكتب البلاغة والنحـــو والصـــرف، واجتـــهادات البصريين وتخريجات الكوفيين.

يقول نزار قباني عن مدينته دمشق الشام:

كان التراث في مفهوم مدينتنا ضريحا من الرخام لا يسمح بتجميله أو سكة حديديـــة تمتد باتجاه واحد من محطة الجاهلية حتى محطة القرن العشرين، فالمحطات هـــي

هى والوقفات هى هى، وأسماء المسافرين هى هى وحاقئب المسافرين هى هـــى ... على مدار خمسمائة سنة وركاب القطار هم هم محبوسون فى مقصورته الخشـــبية غر المريحة، لا يملكون صعودا ولا هبوطا، حتى أصبحوا جـزءا مــن القطـــار، وجزءا من رحلته المضجرة ... ويرى نزار أن مجموعة من الشـــعراء الشـــبان - أسماهم أطفال شياطين من بغداد والقاهرة، ودمشق، وبيروت فكروا فـــى مهاجمـــة قطار الأشباح هذا ؛ لتغيير اتجاهه والإفراج عن مسافريه.!!!

وليس مفيدا معرفة من دخل القطار أولا، المهم أن هؤلاء الشـــبان تتلمـــذوا علـــى سابقيهم من كبار الشعراء والأدباء أمثال بشارة ا لخورى، وأمين نخلـــة، وصـــلاح لبكى ويوسف غصوب، وسعيد عقل، وفوزى المعلوف, وإيليا أبو ماضى، ونســـيب عريضه، ورشيد أيوب، وعمر أبوريشه وعلى محمود طـــه، وإبراهيـــم نـــاجى ... وغيرهم من دعاة التجديد الذين سبقوا هؤلاء الشعراء الذين منهم نزار قبانى كـــان هؤلاء هم دعاة التجديد، وروادە، وممارسوه عمليا فى العصر الحديث، وكان قبلـــهم أدباء محافظون من أمثال شوقى وغيره ممن كان نزار قبانى يحس وهو يقرأ شـــعر شعراء النهضة، كأنه يحضر حفلة تنكرية وأن كل شاعر يستعير القناع الذى يعجبه، فهذا يستعير سيف أبى فراس، وذاك يستعير حصان عنترة، وثالث يستعير عبـاءة ابن الرومى.

ويتساءل نزار قبانى، لماذا لا يكشف هؤلاء عن وجوههم الطبيعيـــة، ويتكلمـــون بأصواتهم الطبيعية وعندما ألقى نزار أول قصائده فى هذا الحفل - وكانت مجموعـة "قالت لى السمراء".

نازعه جميع الحاضرين من أتباع هؤلاء الشعراء، وسبوه ولم يصافحوه، لأن شعره لم يشبه أحدا من الشعراء القدامى، فكلامه عصرى، ولغته عصرية... إنه يقول شعرا عصريا فى حفل تنكرى أُعِدَّت برامجه منذ ألف عام، الطعام هو هو، والشراب هو هو والصور هى هى. إنها شركة محدودة لنظم الشعر تمثل الرأسمالية الشعرية المتجبرة.

ثار ساكنو تكايا الشعر العربى ضد حركة نزار قبانى التجديدية لأنهم يعرفون أن أى صوت شعرى جديد سوف يقطع رزقهم ويحيلهم إلى المعاش... لذلك فهم متحصنون وراء دروعهم التقليدية، النحو والصرف والإعراب والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

لقد كانت دعوة نزار قبانى لتجديد اللغة والأدب شعرًا ونحوًا وصرفًا وعروضًا، جزئية وعملية تمثلت فى شعره تمثلا صادقا، وجاءت دعوة عملية ضمنها أعماله الفنية، وجاءت دعوة عارف واع لكل ما يأتى ويدع، وليست دعوة عاجز دَعِيّ.

دعا نزار إذن لتجديد ألفاظ اللغة وجددها فعلا، ودعا إلى التجديد فى استخدام أوزان الخليل وأبحره، وجددها فعلا فى شعره ودعا إلى تجديد النحو والصرف، وجدده فعلا فى شعره، فلم يقف عند حدود ما قرر النحاة والعروضيون والصرفيون بل إنه تجاوز كل ذلك مستسلما لشاعريته الواعية الثائرة، متصرفا بذكاء وبراعة فى أبواب النحو والصرف والعروض وسوف نعد دراسة خاصة منفردة عن هذا كله بإذن الله.

لكننا بصدد دراسة نزاع الشعراء مع النحاة ولأن نزار قبانى يُعَدُّ من هؤلاء الشعراء الذين أعلنوا ثورة عادلة على قيود النحاة، فقد جمعناه مع الفرزدق والمتنبى برغم

تباعد الزمان بينهم، لأن اتحاد الموضوع جمع هؤلاء الثلاثة المتشابهين فى مسلكهم مع النحاة. لكننا لم نذكر نماذج حية لنزاع نزار قبانى مع النحاة ونزاعهم معه، لأننا اقتصرنا على النحاة القدامى والمتأخرين فقط ممن كانت لهم آراء نحوية معتد بها، ولأن نزاراً من العصور الحديثة وليس من القديمة ولأن النحو قد صنع، واكتملت صنعته على أيدى هؤلاء النحاة المتقدمين والمتأخرين، أما بعد ذلك، فقد انصرف المتخصصون فى النحو من دراسة النحو إلى دراسة أنفسهم".

ونسى هؤلاء النحاة أن لديهم صنعة جميلة، يمكن أن يكون لها إنتاج مرغوب فيه، لو أنهم أحسنوا صنعتهم، وحسنوا من إنتاجهم، ونافسوا بسلعتهم فى الأسواق المملوءة بسلع جيدة ومنافسة، ومرغوب فيها لأسباب كثيرة.

لكن النحاة أصروا على فرض سلعتهم على الناس فرضا مع عدم تجميلها، أو تحسينها، أو تجديدها أو تطويرها فرغب الناس عن سلعة النحاة، وكادوا يرغبون عن كل ماله صلة بهذه السلعة من أدب، ولغة.

أما الشعراء، من أمثال نزار قبانى فقد استطاعوا أن يحققوا شيئا من الأشياء التى لم يحققها هؤلاء النحاة فى عرضهم لسلعتهم.

إنه نجح فى جعل النحو والشعر،واللغة والأدب سلعة مرغوبا فيها من قبل المستهلكين من الجمهور العربى فنافس بها، وربح لها، غير آبهٍ بنزاع بعض المتخصصين من النحاة له، منتصرا فى نزاعه عليهم محققا رواجا لشعره الذى تعلقت به قلوب الجماهير العربية متخصصين وغير متخصصين خاصة وعامة.

ولتكن بداية حديثنا عن نزار قبانى ونزاعه للنحاة، مجموعة من قصائده التى سـخر فيها من كل جمود، وقيود

يقول نزار قبانى فى قصيدة بعنوان اللغة جـ٢/٧٨١.

أَوَكُلّما امرأةٌ أَرادتْ أنْ تَضُمّ حَبيبَها!!

فَرَضُوا عليْها أنْ تنامَ معْ الأئمّة والنُّحاة !!!

مِنْ أَجل هذَا كُلِّه ...

ما قُلتُ شَيْئًا للتى أَحببتُها...

وَجَمَعتُ أَشْياءَ الهوَى بِحَقِيبَةٍ

وَهَرَبتُ مِنْ كُلِّ اللغاتِ...(٧٥)

ويقول فى قصيدة بعنوان "أُغتصب العالم بالكلمات" جـ٢/٧٨٢

أَغتصِبُ العَالَم بالكلماتِ

أَغتصِبُ اللغَةَ الأمّ - النحوَ - الصَّرفَ ...

الأفعال الأسماء

أجتاح بكارات الأشياء

وأُشكّلُ لغةً أخرى

فيها سِرّ النارِ، وسِرّ الماءِ.(٧٦)

وفى قصيدة أُخرى يقول:

إيّاك أن تسمع حرفاً من خطاباتِ العربِ.

فكلّها نحوٌ ... وصَرفٌ، وأدَب.

وكلها أضغاثُ أحلامٍ ووَصَلاتُ طرَب.

لا تستغِثْ بمازنٍ أو وائلٍ، أو تغلبِ.

فليس فى معاجم الأقوام.

قومٌ اسمُهم عرب.!!(٧٧)

وفى قصيدة أخرى يقول:

لا تفكر أبداً فالضوءُ أحمرْ.

لا تُكلم أحداً فالضوءُ أحمر

لا تُجادل فى نصوص الفقه.

أو فى النحو.

أو فى الصرف.

أو فى الشعر.

أو فى النثر.

إن العقل ملعون ومكروه ومنكر.!!(٧٨)

وفى قصيدة "هوامش على دفتر النكسة" جـ٣/٧١ يقول نزار قبانى فى شعر رمزى قوى:

أنعى لكم يا أصدقائى، اللغة القديمة.

والكتب القديمة.

أنعى لكم.

كلامنا المثقوب كالأحذية القديمة.

ومفردات العهر والهجاء، والشتيمة.

نهاية الفكر الذى قاد إلى الهزيمة.

ياوطنى الحزين.

حولتنى بلحظة.

من شاعرٍ يكتب شِعْرَ الحُبِّ والحنين.

لشاعرٍ يكتب بالسكين.

إن خسرنا الحرب لا غرابة.

لأننا ندخلها.

بكل ما يملكه الشرقى من مواهب الخطابة.

بالعنتريات التى ما قتلت ذبابه.

خلاصة القضية

توجز فى عبارة

لقد لبسنا قشرة الحضارة

والروح جاهلية ...

ثم يقول فى القصيدة نفسها:

يا أصدقائى:

جربوا أن تكسروا الأبواب

أن تغسلوا أفكاركم

وتسغلوا الأثواب

فالناس يجهلونكم

فى خارج السرداب

الناس يحسبونكم

نوعا من الذئاب

نوعا من الذّباب

بمثل هذه القصائد عبر نزار قبانى عن مشاكل العرب الكبرى وعن مشـــكلته مـع النحو والنحاة، سواء كانوا نحاة قدامى أم محدثين ممن هم أشد بطشا وتنكيــلا مــن القدامى والمتأخرين.. وكأن نزار قبانى قد تكفل بإيضاح مشكلة الشعراء القدامـــى من المعاصرين للنحاة الأوائل والمتأخرين والمحدثين - مع النحو والنحـــاة حيـث لخص هذه المشاكل، وطرح جملة من الحلول لها ...

إن هؤلاء الشعراء المبدعين يرون أن الشعراء - لا اللغويين ولا النحاة، ولا معلمـى الإنشاء هم الذين يحركون اللغة ويطورنها ويحضرونها، ويعطونها هوية العصر.

ومثل هذه المهمة تتطلب شجاعة خارقة فى التعامل مع الموروث اللغوى.(٧٩)

فالشاعر الذى يدخل كل يوم فى مغامرة جديدة مع اللغة التى يكتب بها، يسجن نفسه فى دائرة ضيقة تضيق عليه يوما بعد يوم.(٨٠)

والنحاة واللغويون - هم الذين أرادوا للقصيدة العربية أن تكون خشبة تعـــوم علـــى سطح اللغة، ونوعا من أشغال الإبرة والحفرة على النحاس، ورحيلا مضجرا داخــل مملكة النحو والصرف والعروض.(٨١)

ويرى شاعرنا أن القصيدة العربية لابد من أن تقوم بحركة عصيان كبرى وشـــاملة، ضد كل العادات والأنماط اللغوية، والعروضية والبلاغية التى التصقت بـــــها منـــذ

الولادة، فالشاعر العربى الحقيقى هو الذى يكتب لغته، وليست اللغة هى التى تكتبه بحيث لا يكون موظفا عند مفردات قصيدته.(٨٢)

إن الشاعر العربى – وبخاصة الحديث – مطالب بعقد مصالحة بين لغة الحياة اليومية، واللغة الأكاديمية بكل رصانتها، وحكمتها ومنطقها، وجزالتها؛ لأن العربى يعانى – وحده – من ازدواجية لغوية تشطر أفكاره، وأحاسيسه وحياته كلها نصفين ذلك لأن بين اللغة الفصحى واللغة العامية جسورا مقطوعة تماما فلا هذه تتنازل عن كبريائها لتلك، ولا تلك تجرؤ على طرق باب الأولى والدخول معها فى حوار مفيد.

ومن هنا أصبح الإنسان العربى يشعر بغربة لغوية عجيبة بين لغة يتكلمها فى البيت والشارع والمقهى، ولغة يكتب بها فى الأماكن الرسمية، ويتحدث، ويحاضر.

لأبد إذن من اعتماد لغة ثالثة يعتمد عليها شعراؤنا المحدثون فى العصر الحديث والمعاصر، للتعبير عن أنفسهم دون أن يكونوا خارجين على التاريخ، لا سجناء فى زنزانة التاريخ.(٨٣)

إن اللغة الثالثة التى يريدها نزار قبانى، واستخدمها فعلا فى كل إنتاجه الشعرى هى اللغة التى حاولت أن تجعل القاموس فى خدمة الحياة والإنسان، وتبذل ما فى وسعها لتجعل درس النحو ودروس العربية قاطبة مكان نزهة لا ساحة تعذيب وامتهان.!!(٨٤)

نعم إن لغة الشعر – المؤطر بأوهام النحاة – كانت متعالية بروقراطية، بروتوكولية، لا تصافح الناس إلا بقفازات بيضاء، وكان بعضها الآخر ضربا من الطلاسم حتى على أصحابها.(٨٥)

إن النحويين فرضوا عليها احتكارا رهيبا، وأقفلوا عليها الأبواب، ومنعوها من الاختلاط، والخروج إلى الشاعر ... كانت اللغة "أملاكا خصوصية" واللغويون جمعية منتفعين، وكانت الفتوى بشرعية كلمة أو تعريب مصطلح علمي أو تقني تستغرق المجامع اللغوية لإنجازه ثلاث سنوات من التنجيم والاستخارات والألوف من كؤوس الشاى !!!

كانت اللغة – بفعل هؤلاء المنتفعين – كائنا غريبا مخيفا متعجرفا، لم يكن يسمح لأحد أن يرفع الكلفة معها...(٨٧).

إن ساكنى تكايا الشعر العربى يعرفون أن أى صوت جديد له لغة جديدة مولودة ولادة شرعية عن لغتها الأم، وأن أى تحقيق لآمال الشعراء القدامى الذين طالبوا وعانوا معاناة لا مثيل لها فى تخفيف القيود النحوية المفروضة عليهم بأيد النحاة القدامى الحديدية، أقول: إن أى تحقيق لهذه الآمال أو حدوث أى شىء من هذا سوف يقطع رزق ساكنى تكايا الشعر، من نحويين، ولغويين، وبلاغيين، سوف يقطع رزقهم، ويحيلهم إلى المعاش، لذلك فهم يتحصنون وراء دروعهم التقليدية ... اللغة، النحو، الصرف ... والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر و ... و ... و. (٨٨)

كان الشعراء منذ أيام الفرزدق، وبعدها، وإلى يومنا هذا يريـــدون مـــن النحـــاة أن يجلسوا معهم ليحسوا بأحاسيسهم ويعيشوا معاناتهم، ويجعلوا قواعدهم مرنة جميلـــة جمال اللغة العربية، ألفاظا وجملا وعبارات.

كان الشعراء منذ أيام الفرزدق، وقبله وبعده وإلى يومنا هذا يريدون من المنشـــغلين بالصواب والخطأ أن يكونوا ذوى معايير موضوعية عادلة غير عاطفيـــة، وغـــير ثنائية فازدواجية المعايير، والأحكام المدفوعة بالهوى والعصبية المكبلـــة بأوهـــام التاريخ، والنفعية تؤخر الثقافة، والأدب والشعر، واللغة، والنحـــو والصـــرف آلاف السنين، وتجره إلى الوراء آلاف السنين، فيصل كل شيء إلـــى الـــوراء محطمـــا متهالكا.!!!

إن الشعراء قديما وحديثا كانوا وسيظلون يطالبون هؤلاء وأولئك أن ينظـــروا إلـــى الحديث نظرتهم للقديم فيجعلون للحديث فى عصره - وفى كـــل عصـــر حديـــث - رخصا لا تقل بل تزيد عن الرخص المعطاة للشعر القديم أى الذى سبق، فترة نشـــأة النحو، ونشأة كثير من العلوم العربية.

إن اللغة العربية لغة جميلة وثرة، وغنية غنى لا حدود له إنها - ككل اللغات - تشبه النبات والإنسان، فهى فى حاجة يومية إلى الأكسجين..، فليس هناك لغة فى العالم لا تكبر ولا تصغر، ولا تطول ولا تقصر، ولا تحبل ولا تلد، إلا إذا كانت لغة معدنية، أو لغة من الحجر ...(٨٩)

ومسئولية تجميل اللغة، ونفض الغبار عنها، وتنقية محتواها من العفن، والطفيلـــى، المملوؤ بالميكروبات الذى سوف يموت، ويموت معه الكثير والكثير مما يحيط بـــه

إن مسئولية ذلك تقع على عاتق الشعراء وليس على عاتق غيرهم لأنــــهم يملكــون بحكم طبيعة الشعر امتيازا خاصا يجعل ذنوبـــهم مغفــورة. وخطايـــاهم محتملـــة، ومخالفاتهم قابلة للعفو - أو هكذا يجب أن يكون عليه الأمر.(٩٠)

إن من الخطأ البيّن الاعتقاد بأن شعراءنا الأوائل ومن هم على شاكلتهم فنا وإبداعــا ليسوا على اطلاع، وافر على كثير من العلوم التى لها علاقة بتخصصهم ومواهبــهم والتى لا علاقة مباشرة لها بصنعتهم ...

فليس غريبا أن يكون شعراؤنا الأوائل من لدن أصحاب المعلقات العشر وغيرهم من الشعراء الجاهليين ثم المخضرمين ثم الإسلاميين ثم الأمويين ثم العباســيين، ومــن تلاهم، ليس غريبا أن يكون هؤلاء جميعا قد أفادوا من كثير من العلوم التـــى ابتكرهـــا الآخرون وطالتها أيديهم من علوم فى العربية لغة ونحوا وعروضا وعلوما قرآنيـــة، وعلوما تجريبية وفلكية وتاريخية وغيرها...(٩١)

ذلك لأن هؤلاء الشعراء يدركون أن كمال إجادتهم لا تكون إلا بأخذ نصيب ليــــس قليلا من هذه العلوم وأن عدم أخذهم طرفا من شتى هذه العلوم سوف يؤثـــر علـــى إبداعهم وشاعريتهم، ويهز مكانتهم بين أقرانهم، بل إننا لاحظنا أن بعــض هــؤلاء والشعراء القدماء كان مرجعا فى علم النحو والصرف واللغة، ممـــا حـــدا ببعــض معاصريه إلى تصنيفه ضمن مدرسة الكوفة - كما قيل عن المتنبى مثلا وقد قـــالوا عن بشار إنه كان يحفظ اثنى عشر ألفا من الأراجيز ما خلا المقطعات، والقصـــائد وغيرها من كلام العرب، وأن أبانواس كان يملك العربية، وأن الجاحظ كـــانت لـــه منزلة بين الشعراء مماثلة لمنزلته عند اللغويين، وأن أبا العلاء المعرى كان برغـــم

منزلته الشعرية والنثرية والأدبية - لغويا نحويا نحريرا ألفت فيه الأبحـــاث قديمـــا وحديثا، ولذلك فليس بدعا أن يترجم المعنيون بطبقات اللغويين والنحويين للمتنبـــى وأبى العلاء بين اللغويين والنحاة، ولم لا وقد ذكر عنهما قدرتهما البارعة فى الإلمام بالغريب والنادر من شوارد اللغة، هذا إلـــى جـــانب حفظـــهما لشـــعر الجـــاهليين والإسلاميين، وشرحهما لهذه الأشعار فى مصنفات قيمة.(٩٢)

وأعتقد مصيبا أن أصحاب الشعر السامق من شعرائنا المعاصرين والمحدثين لـــــهم معرفة عميقة بكثير من العلوم التى لها صلة قريبة أو بعيدة بفن الشعر، بـــدءا مـــن أمير الشعراء شوقى رحمه الله ومن قبله ونهاية بنزار قبانى وأمثاله ...

فكل هؤلاء أقبلوا على قرض الشعر تحدوهم معارف واسعة بكثير من الثقافات التـــى انتشرت أيامهم وقبل زمنهم مما له أثر فى شعرهم، إبداعا، وصقلا ويؤكد ما قلت د. إبراهيم السامرائى فى حديثه عن لغة الشعر عندما يقول ... كان الشعراء القدامـــى يتزودون بزاد وفير من المعرفة، فيحفظون الشعر ويعرفون طرائق الشـــعراء فـــى تأليف المادة الشعرية، وما زال هذا دأب الشعراء فى تأليف المادة الشعرية، ومـــا زال هذا دأب الفرنسى فولتير وهو الأديب الكبير، وأحد فلاسفة الثورة، أنـــه قـــال: مابدأت الكتابة إلا بعد أن قرأت حكايات ألف ليلة وليلة أربع عشرة مرة "فإذا كـــان هذا زاده من هذا الكتاب الشرقى، فكم كان له مما اشتمل عليه "الكتاب المقدس" فـــى أسفاره وأناجيله، ومزاميره.(٩٣)

لقد حاول الشعراء الجدد الانفلات من قيد الوزن والقافية واشتهر من المجيدين منـــهم بهذه الصفة الكثيرون منهم السياب، ونازك الملائكة، وكان نزار قبانى علما علـــى

طريق هذا اللون من الشعر الجديد الجميل الرصين إن نزار قبانى يعد بحق أرقى أصحاب الجديد ممن يهتدى إلى أدبهم القارئ لأنه درج على نمط خاص وهو يحافظ على الوزن أكثر من نظرائه مع أنه لم يحتج إلى تشتيت الأشطار، فى شيء قليل من الخروج على ما يقتضيه الوزن أحيانا، ثم لنهتدى إلى بعض ما يقول فتدرك المراد بعينه، ولعل من أجل هذا استبعده النقاد الجدد ذوى الحماسة والتعصب للجديد الحر له، وزعموا أنه شاعر تقليدى "والتقليدى" هنا من غير نبز ورفض، وذهبوا إلى أنه يوهم ويموه ليضع نفسه فى موكب أصحاب الجديد.(٩٤)

إنك إن نظرت فى أى قصيدة من قصائد نزار سوف تلحظ عدم تمسكه ببحر قصيدته التى يبنيها عليه فإن بدأ قصيدة "رسالة من تحت الماء" مثلا ببحر "المتدارك" أو إن شئت قل ببقايا هذا البحر - وجدت أنه ما يلبث أن يترك هذا البحر إلى بحر آخر، وهكذا فى كثير من قصائده...

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الشعر فى كل زمان ومكان راغب فى الانفلات من أى قيد، وأن الشعراء المجيدين قديما وحديثا راغبون فى هذا الانفلات الجميل المحسوب.

وكم أفاد من التراث الفرنسى القديم، والتراث الإغريقى والرومانى، وكم كان له من سائر الكتب المقدسة؟".(٩٥)

إن كل ما مضى التقاطه من أقوال نزار قبانى المنثورة فى ثمانية أجزاء هى أعماله الأدبية شعرا ونثرا عن الشعر واللغة كان قد أيده فيها كثير من القدماء منهم ابن

رشيق فى العمدة سابقا نزارا بمئات السنين قائلا: قال أبو عبد الله وزير المهدى: خير الشعر ما فهمته العامة، ورضيته الخاصة".

إن مشكلة الشعراء القدامى مع النحاة ليست مختلفة اختلافا جوهريا عن مشكلة الشعراء المحدثين والمعاصرين ممن يصح أن نسميهم شعراء بالمعنى الفنى الكامل للكلمة.

بل إن مشكلة الفريق الثانى أكبر، وأكثر تعقيدا، لتغير الظروف آلاف المرات عما كان عليه الحال مع الشعراء المعاصرين - أى - الشعراء المعاصرين لهذه الفترة - فترة نشأة النحو.

فماذا كان من نزار قبانى ومن سبقوه، ومن عاصروه، لقد أعلن نزار قبانى ثورة تجديدية شاملة، جاءت بطريقة نظرية، وعملية، استطاع من خلالها أن يحقق قدرا معقولا مما كان ينادى به الشعراء السابقون.

وقد قدمت فيما مضى جزءا مختصرا مختزلا عن ثورته النظرية على النحو والنحاة، أما ثورته العملية التى ضمنها شعره فلا يتسع المقام لتفصيل القول فيها أو اختصاره.

ويكفى أن نشير إلى أمرين مهمين:-

الأول: أن شعر نزار قبانى امتلأ حديثا عن اللغة والنحو والصرف والأدب لكن هذا الحديث جاء فى جزء كبير منه رمزا لقضايا كبرى، تتعلق بمتاعب الأمة العربية،

وحاضرها وماضيها ومشاكل الإنسان العربى المعاصر، والإنسان العربى فى كل عصر ومصر إلى جانب تجاربه هو، ومعاناته، وأحزانه، ولهوه، وفلسفته.

الثانى: أن نزار قبانى لم يخرج كثيرا على قواعد النحاة التى رسموها من قديم، لكنه فى الوقت نفسه لم يترك الرخص التى منحت للشعراء القدماء ممن سبق النحاة، وعاصرهم، واستخدم رخصا أخرى رأى أن يمنحها للشعراء اللاحقين فى كل العصور، تمشيا مع منطق اللغة، ومنطق الأشياء المحيطة باللغة.

وسوف أعرض الآن أنموذجا من الرخص التى استخدمها نزار قبانى فى أشعاره ذات المجلدات الثمانية آملا أن نضع فى الحسبان كم القصائد التى احتوت على هذه الرخص، وكم قصائده كلها فى المجلدات الثمانية. وهى بإحصائى الشخصى من أعماله الشعرية الكاملة - بيروت لبنان ١٩٩٣ بلغت أكثر من ألف قصيدة ١٠٦٣ تقريبا.

والأنموذج الذى اخترته من كل قصائد شعر نزار قبانى الذى حوته الأعمال الكاملة **هو عن باب الممنوع من الصرف.**

وباب الممنوع من الصرف يعد الباب النحوى الذى صرح فيه النحاة الأوائل للشعراء المعاصرين لهم، وللقدماء بأنه لا بأس من تجاوز قواعده وصرف الممنوع من الصرف ضرورة ... لكن هناك نحاة آخرين ضيقوا وتشددوا حتى وصفوا الصرف عيبا من عيوب الشعر وعيوب الكلام عامة شعرًا ونثرًا.

ومنذ نشأة النحو والشعراء المجيدون لا يجدون بأسا فى صرف الممنوع من الصرف، بل إن كثيرا من الشعراء مثلهم مثل غيرهم من القدماء، كانوا يمنعون المصروف برغم معارضات النحاة من قديم لهذا المسلك، ومنهم نزار قبانى.

والحقيقة التى ينبغى الخروج بها من إحصاء الألفاظ المصروفة مما حقه المنع من الصرف هى أن هذا الباب كله فى حاجة لمراجعة شاملة فى كتب النحو وكتب الأدب، مراجعة تنتهى بنا إلى التخفف من كل قضاياه وتفصيلاته ...

ذلك لأن هذا الباب يحتل فى الدراسة النحوية فى كتب النحو مساحة كبيرة من الصفحات، قد تزيد فى بعض المجلدات النحوية على مائة وخمسين صفحة، مملوءة بكثير من التعليلات والتأويلات، والأصلية والفرعية، والحمل على اللفظ والحمل على المعنى، والعلل الثوانى والثوالث وينتهى كل ذلك إلى صحة جواز صرف الممنوع من الصرف ضرورة !!

ولا تخلو قصيدة، أو أى نص من النصوص من استخدام رخصة صرف الممنوع من الصرف، وذلك لسبب قوى هذا السبب هو أن طبيعة اللغة العربية بحروفها وألفاظها وأصواتها، وتجاور ألفاظها تلح فى استخدام هذه الرخصة، فلم كل هذه العلل والتفريعات؟

إن نزار قبانى أراد أن يقول كل هذا الكلام بطريقة عملية، وذلك فى صرفه للألفاظ الممنوعة من الصرف فى شعره، حيث إن الألفاظ التى صرفها نزار قبانى وكان حقها المنع من الصرف بلغت حوالى مائتى لفظة وردت فى أكثر من خمس وسبعين قصيدة من خلال استعراض كل أعماله الكاملة فى المجلدات الثمانية وهذا عدد ليس

قليلا، وبخاصة إذا علمنا أن نزار قبانى صرف جميع باب الممنوع من الصرف يستوى فى ذلك عنده ما منع لعلتين، مع ما منع لعلة واحدة وذلك كله أكبر دليل على صدق نزار قبانى مع نفسه، ومع شعره، ومع جمهوره ومع لغته، ومع علماء النحو رحمهم الله.

ويبقى أن نستقرئ بتدقيق مجموعة من قصائده التى صرف فيها الممنوع من الصرف...

فنزار قبانى يصرف الممنوع من الصرف من الألفاظ التى جاءت على صيغة منتهى الجموع صيغة مفاعيل، أو مفاعل أو ملحقاتها مما لم يبدأ بـ ميم مثل "عصافير" حيث نص النحاة على عدم تنوين مثل هذه الكلمات، ونصوا كذلك على عدم جرها بالكسرة لكن نزار قبانى يجعلنا نستمتع بتنوين لفظة "عصافير" مُتأثرين بصوتها، يمتلكنا حزن عميق على زمن الأمة العربية اليابس الذى يموت فيه كل أخضر، وكل مثمر من حقولها وبساتينها. أما حروبنا فهى فقط مجرد "زمامير" بتنوينها؛ لأن موسيقى النص تفرض ذلك التنوين:

فى الزَّمَنِ اليَابِسِ

حيثُ تَمُوتُ عَصَافيرٌ... وحُقُولُ

وتموتُ من الإحْبَاطِ خُيولُ

فى زَمَنِ النَّصْرِ الكَاذِبِ

حيثُ الحَرْبُ زَمَامِيرٌ... وطُبولُ

والإعلام الكاذب ...

والتَّمثِيل الكَاذِب على الشَّعْبِ المقهور.(٩٧)

إن نزار قبانى استطاع أن يقنعنا بصحة تنوين لفظة "عصافير" بل إننا نكاد نقول إن الصواب تنوينها هنا وإن الخطأ هو ترك التنوين، لأن مشاعرنا مشدودة مع النص كله بغض النظر عن صرف لفظة فيه أو عدم صرفها إن النص مَلَكَ علَيَنا عُقُولنَا، وأنسانا ما نلوك من قواعد وجعلنا نعيش فى حزن على ما يحدث للشعوب العربية.

وفى قصيدة "البوابة"

يصور لنا نزار الشعر على أنه الخلاص من بطش السلاطين المتجبرين فى كل زمان ومكان، فمن أراد الخلاص من بطشهم فعليه بالشعر، إنه المخرج بما فيه من خيال، وجمال وعند تصوير نزار قبانى لطريقة خلاصة من بطش السلطان يصرف العلم الأعجمى من الصرف فتكاد تحس أن صرفه هو الصواب نعم كأن الصواب هو تنوين "فرعون" وكأن الخطأ هو عدم تنوينها.

خَرَجْتُ مِنْ بَوَّابةٍ سِرِّيةٍ.

تَمرُّ مِنْ تَحْتِ أَسَاسِ القَصْرِ.

هُنَاك دوما مخرج.

مِنْ بَطْشِ فِرْعونٍ ... يُسَمَّى الشعر.(٩٨)

وعندما يثور نزار قبانى على الشجاعة العربية التى بدأت تتلاشى من صدور العرب شعوبا وحكاما، لا تحس معه بأنه أيضا صرف الممنوع من الصرف الذى جاء على صيغة منتهى الجموع فى لفظة "هياكل".

-لم يبقَ منهم لا أبو بكرٍ ... ولا عثمانْ.

جميعهم هياكلٌ عظميةٌ فى متحفِ الزمانِ.

تساقطَ الفرسانُ عن سروجهم.

وأعلنتْ دويلةُ الخصيانِ.

واعتُقِلَ المؤذنونَ فى بيوتهم.

وأُلغِيَ الأذانْ.(٩٩)

وعندما يُصوِّرُ "هيافة" أو "تفاهة" بعض رجال أمن الدولة فى بعض الدول العربية وانشغالهم بالمواطنين بالمواطنين لا بأعداء الوطن من إسرائيليين وغيرهم وانشغالهم بالبسطاء من المواطنين شعراء وغير شعراء ممن طحنتهم الحياة فكانت كلماتهم تنفيسا عما يعانون، يصرف لفظة "جنيف" وينونها يصور لنا نزار قبانى هذه العلاقة السيئة بلا سبب حقيقى بين شاعر بسيط وأجهزة المخابرات، صارفا الممنوع من الصرف وصارفا كل فكرنا وكل مشاعرنا إلى هذه العلاقة وأسبابها ومظاهرها، ونتائجها.

يقول فى قصيدة : الكلمات بين أسنان رجال المخابرات :-

وأخيرًا ... شرّفوني.

كانَ قلبيَ دائمًا ينبئني.

أنهم آتون.

لوّثوا ثلجَ سويسرا.

كَسَرَوا أبْوابَ بيتي في جنيفِ.

فتأكدتُ بأني شاعرٌ يُرْعِبُ دَوْلَةً.(١٠٠)

ويصرف نزار قباني "يزيد" في قصيدة "المحضر الكامل لحادثة اغتصاب سياسية".

ويجعلنا نعيش معه أحزانه، ومعاناته، ومعاناة كل من يحس بأحاسيسه تجاه تراثـــه، وحاضره، وذلك حين يقول:

سامحونا.

إن شَتَمْنَاكم قليلا ... واسْتَرحنا.

سامحونا إنْ صَرَخْنا.

كُتُبُ التّاريخ لا تَعْنِي لَنَا شَيئًا.

وأخبارُ علِيٍّ ... ويزيدٍ أتعبتنا.

...

استباحوا دَمَنا مُنْذُ وِلِدْنا.

أَلفُ بُولِيسٍ عَلَى أَورَاقنا.

يُطْلقون النَّارَ لكن ما سَقَطْنَا.(١٠١)

وفى قصيدة "حوار مع امرأة غير ملتزمة".

"تصرف كلمات ممنوعة من الصرف وتمنع، ونحن لا نلتفت إلى كل ذلك، برغم معرفتنا بما فعل، وبخروجه على قواعد هذا الباب لأنه جعلنا نعيش فى مشاعر أكبر من الاهتمام بهذه الأمور، إنه يتحدث عن آلامه وآلام كل عربى، وذلك فى قوله:

أنا آتٍ مِنْ زَمَانِ الوَجَعِ القَوْمِى..

إنّ هذا الوَطَنَ المذبوحَ يا سيدتى.

وَاقِفٌ خَلْفَ السِّتَارِ فاشرحى لى:

كيف أستنشق عِطْرَ امرأةٍ

وأنا تَحْتَ الدَّمار

إشرحى لى:

كيف آتيك بوردٍ أحمرٍ؟

بعد أن مات زمانُ الجُلَّنار.

...

أَجِّلِى الحُكْمَ لوقتٍ آخرٍ.

فأنا مُنْكسِرٌ فى داخلى مثل الإناء.

...

أَجلّى الشّعرَ لِوقْتٍ آخرٍ

هل مِن المُمْكِن أَنْ نَكتُبَ شِعْراً.

مرةً أخرى ... على حَبةِ لوزٍ أخْضر.

وفى قصيدة "الخط الأحمر".

يصرف نزار قبانى لفظة "أحمر"، و "أخضر"، و "آخر" وكأن صرف هذه الألفاظ فى موضعها من القصيدة هو أمر طبيعى، بل إن صرفها واجب أوجبته الأحاسيس والمشاعر المتدفقة من معانى الألفاظ والتراكيب التى حواها هذا النص، الذى يرسم فيه نزار خريطة حياته، ومساحة لهوة، ونزقه، والأشخاص الذين يلهو معهم، راغبا فى اكتناه عوالم أخرى غير العوالم التى ألفها وغير الناس الذين ألفهم وغير العادات...

يقول نزار قبانى:-

فثَمَ خَطٌ أَحْمرٌ رسمته.

بيْنَ العشيقات ... وبَيْنَ الشاعر.

راكضاً خَلْفَ غمَامٍ أخْضرٍ.

شاربا بالعين آلاف الصور.

مُبْحِرًا ... نحو فضاءٍ آخرٍ.

نافِضًا عَنِّىَ غُبَارِى.(١٠٣)

وفى قصيدة "درس فى الحب لتلميذة لا تقرأ ..."

يقول: ...

لن تَعْرفِى طَعْمَ السَّلامِ بجانبى.

فأنا التناقضُ ... والتحول ...

والجنونُ العاقلُ.

لا تحلمى أبدا ببحرٍ أزرقٍ.

أو أسودٍ.

أو أبيضٍ.

فأنا بحارى مالهُنَّ سَوَاحلٌ.(١٠٤)

...

سَقَطَ النَّصِيفُ

وَليس ثمة مهربُ

فعن اليمينِ قَبائلُ وثنية

وعن الشمال قبائلٌ

سَقَطَ النصيف ... فكلُّ طَعْنَةٍ خنْجرَ.

ينمو عليها زُنبقٌ ... وسَنَابلٌ

وأنا أسيرُ وراءَ نَعْشِيَ ضاحكا.

يَرْضَى القتيلُ، وليس يَرْضَى القاتلُ".(١٠٥)

ويقول نزار قبانى فى قصيدة بعنوان "التأشيرة" جـ٦/٩٣.

من عَهْدِ فِرْعَونٍ ... إلى أيامنا

هناك دوما حاكمٌ بأمره

وأُمَّةٌ تبولُ فوقَ نفسَها كالماشية.(١٠٦)

وفى قصيدة "دولة قمعستان" يقول: جـ٦/٢٩

جَمِيعهُم تَخَنثوا.

تَكَحلوا.

تَعطَروا.

تمايلوا أغصانَ خيزُرانِ.

حَتَى تَظنَّ خالداً سوزان.

وَمَرْيَمًا مَرْوَان.

الله يا زمانَ.(١٠٧)

وفى قصيدة "دولة قمعستان" جـــ٦/٣٦

يقول أيضا:

إننى مواطن يسكن فى مدينةٍ ليس بها سُكَّان

ليس لها شوارعٌ

ليس لها نوافذٌ

ليس لها جُدْرَان

ليس بها جَرائِدٌ

غَيْرَ التى تَطْبَعُها مَطَابِعُ السلطان.(١٠٨)

ويقول أيضا: جـــ٦/٣٦

عن دولة قمعستان:

إن من أهم صادراتها

حقائبًا جلديةً

مصنوعَةً مِنْ جَسَدِ الإنسانْ

الله يا زمان.(١٠٩)

ويقول أيضا فى جـ٦/٤١:-

يا أصدقائى

علىَ يدى ينامُ أهلُ الحبِّ والحنين

فمرة أجعلهم أشجار ياسمين

ومرة أجعلهم حمائمًا.(١١٠)

وفى قصيدة "النفط" يقول جـ ٦/٤٧:-

هَجَمَ النَفطُ مِثْلَ ذِئْبٍ علينا

فارتمينا قتلى على نعليهِ

وقطعنا صَلاتنا ... واقتنعنا

أَنَّ مجدَ الغنيِّ فى خِصّيتيهِ

أمريكا تجرب السَوْطَ فينا

وتشد الكبير من أذنيه

وتبيع الكولا إلى سيبويه

أمريكا ربٌّ وألفُ جبانٍ

بيتنا راكع على ركبتيه.(١١١)

وفى قصيدة "فاطمة تشترى عصفور الحزن" جـــ٥/٤١٩

يقول نزار قبانى يرحمه الله:

وناديت فاطمةً، وما وصل النداء

لم يبق حُبٌّ فى مدينتنا

ولا بَقِيَتْ نِسَاء

...

وطن بدون نوافذٍ.

هَرَبَتْ شوارعه

مآذنه

جَوَامِعُه ... كنائسه

وَفَرَّ الله مذعورا

وَفَرَّ الأنبياء

...

...

... ثم يقول:-

مقهى بشكل الجرح أدخله جـ ٥/٥٢٥

وفاطمةٌ أمامى

وأنا أحاول أن أذكرها ببيروتٍ

فتدخلنى وتدخل.

فى أقاليم البكاء.(١١٣)

ويقول فى قصيدة : هوامش على دفتر النكسة جـ٣/٨٧.

نرتجل البطولة ارتجالا

نقعد فى الجوامع ... تنابلاً كُسالى.(١١٤)

نَقعُدُ فى الجوامع

تنابلاً ... كُسَالَى

نُشَطِّرُ الأبياتَ ... أو نؤلف الأمثالا

ونشحذ النصر على عدونا.

مِنْ عِنْدِه تعالى.(١١٥)

وفى قصيدة بعنوان "الممثلون" يقول نزار قبانى يرحمه الله:

حين يَصِيرُ النّاسُ فى مدينة

ضفادعًا مفقوءَةَ العيون

فلا يثورونَ ولا يشكون

تحترقُ الثمّار

ويصبحُ الإنسان فى موطنه

أذلَّ مِنْ صَرْصَار

...

...

متى سترحلون؟

كانت فلسطينُ لكم

دجاجةً مِنْ بيضها الثمينِ تأكلون

كانت فلسطينُ لكم

قميصَ عُثْمَانَ الذى به تتاجرون

...

حَرْبُ حُزَيْرَانَ انْتَهَتْ

فكل حرب بعدها ونحن طيبون.(١١٦)

ولكى لا نطيل فى استعراض واستقراء مواضع ورود الألفاظ الممنوعة من الصرف فى ديوان نزار قبانى، أشير إلى الألفاظ التى شملها إحصاء الممنوع من الصـــرف ومواضع وجودها فقط وهى على حسب ورودها فى أجزاء الديوان فـــى الأعمـــال الكاملة لنزار قبانى على النحو الآتى:

إلى نوافير رمادية

تبكى بصوت أزرقِ ... أزرقِ جـ١/٤٣ "زيتية العينين"

كان فى عينيك غيم أسودٌ ... جـ٢/٣٠٨

إبريقٌ للماء ... وسجّان ... جـ/٥٢

فاطمةٌ تهدى إلى والدها سلامًا.

وخالد يسأل عن أعماله فى غزةٍ...

وأين يقطنون.

نفيسةٌ قد وضعت مولودها ... جـ٣/١١٦ الممثلون

شعراء الأرض المحتلة

مازلنا منذ حزيرانٍ ... نحن الكتاب

نتمطى فوق وسائدنا

نلهو بالصرف بالإعرابِ ... جـ ٣/١٥٦

مَنْ قَتَل الإمام؟

عساكرٌ بكامل السِّلاح يدخلون

عساكرٌ بكامل السِّلاح يَخْرُجون

محاضرٌ... جـ٣/١٢٤ - الاستجواب

يافتحُ نحنُ مكّةُ

تنتظر الرسولا جـ ٣/١٤٤ فتح

كانت إذا تمشى ...

ترافقها طواويسٌ

وتتبعها أيائل

فقبائلٌ أكلتْ قبائل

وثعالبٌ أكلتْ ثعالب

عناكبٌ قتلتْ عناكب

سبأ تفتشُ عنْ مليكتها

هل تقرعينَ الباب بعد دقائقٍ؟ ... جـ ٤/١٠ "بلقيس"

هل موتُ بلقيسِ

هو النصر الوحيد

بكل تاريخ العرب ؟؟ جـ ٣٨/٤ "بلقيس"

لو أنهم حملوا إلينا

مِن شواطئ غزةٍ

حَجَرًا صغيرًا

لكنهم تركوا فلسطيناً

ليغتالوا غزالةً.. !! جـ ٧٦/٤ "بلقيس"

وأنا النساءُ جعلتُهن خواتمًا

بأصابعى ... وكواكبًا بمدارى جـ٤/٩٦ "القرار"

هذه فاطمةٌ تلبس بنطالا من الجلد نَبيذيًا

سقطتْ فى لندنٍ، كلُّ التواريخ

لندنٌ باردة جدا

فيا فاطمةٌ

افتحى فوقى مظلات الحنان

لندنٌ قاسية جدا جـ٤/١٤٩ "فاطمة فى الريف البريطانى"

هذه فاطمةُ

تقتحم التاريخ من كل الجهاتْ

آه كِم تعجبنى فاطمةٌ

تأكل الفتحةَ.. والضمةَ.. فى شعرى

لندنٌ تمنحنى كلَّ الثقافات.. وأبقى بجنونى عربيًا جـ٤/٥٦ فاطمة فى الريف البريطانى .

ما دام حبى لك يا حبيبتى

يطلع كلَّ لحظةٍ سنابلاً من ذهبْ

فما الذى يفيدك السؤالْ

عن كل ما يأتيك من رسائلٍ جـ٤/١٩٠ "حبيبتى تقرأ فنجانها"

يا أيها القروى ... عاملنى معاملة الشجر

رُشَّ المياهَ على فمى

ازْرَعْ مساماتى عصافيرًا ... عبئنى تمر جـ٤/٣٣٦ "الرجل المعدنى"

يهطل منى - حين أحبك -

مطرٌ أخضرٌ

مطر أزرقُ

لم أكن فاقدَ الرجولة يومًا

لا ولا كنتُ أبلهاً ... أو معاقاً. جـ٥/٥٦ "ظنونى بستان"

برغم ما يثور فى عينى من زوابعٍ.

أقول: لا غالبَ إلا الحبَّ جـ ٥/١٣١

مرةً

حدائقُ مفتوحة

ومرةً

عواصفُ مجنونة

ومرةً سيولْ جـ٥/١٦٢

لا تحلمى أبدا ببحرٍ أزرقٍ

أو أسودٍ

أو أبيضٍ

فأنا بحارى ما لهن سواحلُ جـ٥/٤٤٣

فلا خطابُ جاء من غرناطةٍ

ولا خطابٌ جاءني من قرطبةٍ جـ٥/٤٧٠

إني املكتُ مفاتيح روما

وأهرامَ مصرٍ ... جـ٥/٥٠٣

تَخرُجُ من قمصاننا

مآذنُ بلابلُ، جداولُ، قرنفلُ، سفرجل جـ٥/٥١٢

تغيرت خرائطُ الشّعر كما نعرفها.

فأعدمت قصائدُ جميلة.

وتوّجتْ قصائدُ من الخشب

فلا هناك عبْلةٌ

ولا هناك خولةٌ

ولا هناك قهوةٌ ولا رُطَب

تغيرت قرطبةٌ، تغيرتْ غرناطةٌ.

فلا نساءُ الشام يبتسمنَ لي.

ولا جَميلاتُ حَلَب

هل في مقاهي لندنٍ زاوية صغيرة.

خاليةٌ من العرب جـ ٥/٥١٥

وطنٌ يجيء على ضفائر زينب.

ليلا ... فملا. أحلى المنام. جـ٥/٥٣١

ناديتُ زينب فى قبيلتها.

فردّتنى الخناجرُ والسّهام. جـ٥/٥٣٤

لا شِعْرُ فاطمةٍ ينامُ

وليس يَتْرُكنى أنام. جـ٥/٥٣٦

البحرُ نَصٌّ أزرق يكتبه عَلَىّ

ومريَمُ تجلسُ فوقَ الرّملِ كلَّ ليلةٍ

تنتظر المهدىّ

وزينبُ تخبئُ السلاح فى قميصها

فاطمةُ تَجِيء من صور و فى ثيابها ... جـ٦/٧٠

سيذكر التاريخ يوما قرية صغيرة

قد دافعت بصدرها

وحولها قبائلٌ جبانة

وأمة مفككة جـ٦/٧٢

مواطنون بلا وطن

نركض كالكلاب

من عدن لِطنجةٍ

من طنجةٍ إلى عدن جـ٦/١٠٠

إن الزمان بغرناطةٍ قد تولى

ولم يبق وردٌ ولا بيلسان

كتب التاريخ لا تعنى لنا شيئا

وأخبار عليٍّ ... ويزيدٍ أتعبتنا جـ٦/٣٠١

لا تقلقى عَلَىَّ ... يا صديقتى

فكل ما اتُّهِمْتُ فيه من جرائمٍ

جرائمٌ جميلةٌ .. جـ٦/٣٢٣

ونَحْنُ من يوم تخاصمنا

على البلدانِ

والنّسوانِ

والغلمان

فى غرناطةٍ

موتى ولكن ما لهم جنازة جـ٦/٣٧٩

منتظرُ معجزةً، تخرجنى نحو مدارٍ آخرٍ

نحو فضاءٍ آخرٍ

منتظرُ فاطمةَ ... تَحملِ فى كلامها

حضارة الوردة ... لا حضارة الصَبّار

فمن سوى فاطمةٍ؟

تَردُّ عنى هجمَةَ التتار

ومن سوى فاطمةٍ تحوِّلُ الفحم إلى حدائقٍ جـ٦/٣٧٠

هل اختفت من لندنٍ

باصاتها الجميلة الحمراء

وصارتْ النوقُ التى جئنا بها من يثربِ

واسطةَ الركوب

عنترةُ يبحث طول اليوم عن روميةٍ

بيضاء كالزبدة. جـ٦/٣٨٧

جرائدُ جاءتْ إلى لندنٍ

كي تُمارِسَ الحرية

تحوَّلتْ إلى سبايا. ٦/٣٩٣

هذي دمشقُ ... وهذي الكأس والراح

إني أحب ... وبعضُ الحبِّ ذَبّاح

أنا الدمشقي لو شرحتم جسدي

لسال منه ... عناقيدٌ وتفاح

ألا تزال بخيرٍ دارُ فاطمةٍ

فالنهدُ مستنفرٌ ... والكحلُ صدّاح

أتيتُ يا شجر الصفصافِ معتذرا

فهل تسامح هيفاء ووضاح جـ٥٦/٤٤١

خمسون عاماً

تقاذفتني بِحارٌ لا ضِفافَ لها

وطاردتني شياطينٌ ... وأشباحُ

لم تنتصروا يوما على ذبابة.

لكنها تجارة الأوهام.

فخالد وطارق وحمزةٌ.

وعقبة بن نافع

مكدسون كلهم فى علب الأفلام. جـ٦/٥٥٨

هل هذه جرائد نقرؤها

أم أنها جنازة

ودعوة للحزن والحداد جـ٦/٥٩٦

لو أنت دخلت على فرعونٍ

البائعون ثقافة مغشوشة

والكاتبون قصائدا سرية

والراقدون بغرفة الإنعاش

هم يزعمون بأنهم يسغيرون خريطة الدنيا

وهم متخلفون

وبأنهم عرب غطاريفٌ

وهم مستعربون جـ٦/٦٢١

سادسًا: أسباب النزاع ودوافعه ونتائجه.

لا يخفى على كل متأمل فى النزاع الذى نقلنا منه صورة حية بين النحاة الأوائل والشعراء المعاصرين لهم، أن هؤلاء النحاة لم يعاملوا معاصريهم من الشعراء معاملة الشعراء القدامى حيث فضلوا القدامى، وأجازوا لهم ما لم يجيزوه لغيرهم، وقبلوا منه ما لم يقبلوه من غيرهم، بل وفرضوا على معاصريهم من الشعراء قيودا حديدية، برغم تغير العصر، وتغير الظروف وتنوع الثقافات، وتلاقحها، ورفض النحاة من معاصريهم من الشعراء أى خروج على ما عندهم من قواعد، وكل خروج أو محاولة تجديد، تعد لحنا وخطأ، بل إن الشعراء المعاصرين للنحاة الأوائل لا يجوز لهم أن يقلدوا الشعراء القدامى فى شعرهم المتسامح فيه من قبل النحاة؛ لأن الشعراء القدامى، والعرب القدامى يجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم، فغريبهم جزل ورصين، ولحنهم مغتفر ومقبول. وفى رأيى أن ذلك هو سبب النزاع الحقيقى إلى جانب أسباب أخرى نفسية، واجتماعية، وثقافية، وشخصية، وسياسية، وقبلية، ومنهجية، وعلمية.

أما بعد أن تكونت المادة الأساسية للنحو العربى وظهرت فيه المؤلفات، وأصبح هناك نحاة بصريون ونحاة كوفيون، وبغداديون وغير هؤلاء، فليس الأمر كما كان عليه الحال على يد النحاة الأوائل.

فأسباب النزاع فى القرن الثالث والرابع والخامس تغيرت إلى حد ما وإن كان بعضها لا يزال موجودا، وعلى رأس هذا الموجود، تفضيل القديم، لكن بنسب متفاوتة هى أقل مما كان عليه الحال مع النحاة الأوائل.

كما أن تكون الاتجاه البصرى وتميز نحوه بخصائص معينة وتكون الاتجاه الكوفى فى النحو وتميزه بخصائص معينة وتكون غيره من الاتجاهات فى النحو وفى غيره، جعل هناك أسبابا مصطبغة بهذا التحزب القطرى أو المذهبى، أو غير ذلك...

وأصبح الشعراء ملمين تماما بما فى أيد النحاة من قواعد وشواهدها، وتعليلاتها، وحججها، وضعيفها وصحيحها، فكان النزاع مع الشعراء هو نزاع المثقفين الذين اختلفت مشاربهم، وتنوعت أو تعارضت معارفهم فالخلاف حول كلمة فى بيت شعرى أو الخلاف فى بيت شعرى أو فى قصيدة، يرجع إلى اختلاف هؤلاء فى أمور أخرى فهذا كوفى يجيز ذلك، وذاك بصرى لا يجيزه ...

وقد يكون الحقد، والحسد، والمعاصرة سببا غير معلن من أسباب النزاع بين الشعراء والنحاة فى أيام المتنبى مثلا، وفى أيام غيره ممن سبقه ولحقه.

ومهما يكن من شىء، فالشعراء يمثلون اللغة بكل صفاتها، ويمثلون أنفسهم، ويمثلون مجتمعاتهم، وحضاراتهم وثقافاتهم وكل ذلك متجدد، متحرر، متغير.

والنحاة يمثلون - أو هكذا أرادوا لأنفسهم أن يمثلوا الجانب الثابت الجامد المتوقف من الحياة.

والعجيب أنهم يجدون فى كل عصر ومصر من يرغب فى مثل ما فعل نحاتنا من رغبة فى الثبات والتوقف والتجمد - لذلك فليس غريبا أن نجد فى كل حقبة زمنية

بعد القرن الرابع شعراء ثائرين على قوانين النحاة القديمة راغبين فى بـــذل جـــهد لتجديدها وتطويرها...

ونحن فى العصر الحديث وجدنا أكثر من شاعر من كبار الشعراء، يدعو إلى إعــادة النظر فى الحقيَبة النحوية بشكل يحفظ على العربية توازنها، ويعيد إليـــها قوتـــها، ونشاطها وحيويتها، وعشق الجماهير لها، باقترابها منهم واقترابهم منها، من شعرها من نثرها من نحوها وصرفها وعروضها.

وكان نزار قبانى على رأس هؤلاء الشعراء الداعين إلى تجديد كل شيء وإصـــلاح كل شيء.

وقبل إسبال الستار على قضية نزاع الشعراء مع النحاة ونزاع النحاة مع الشـــعراء الراغبين فى الخروج من دائرة الجمود والثبات إلى رحابة التجديد والتغيير المنظـــم الأفضل أذكّر بأمر مهم هو ان عدم قدرة البحوث النحويـــة المعـــاصرة علـــى أن تتصدى للأصول النحوية الراسخة منذ القدم تتصدى لها مغيرة لها أو مطـــورة، أو معدلة أو مجددة ومضيفة، إن عدم القدرة على ذلك يسلب جميع هـــذه المحـــاولات المعاصرة لتيسير النحو، وتصحيح اتجاهاته وجعله أكثر قبولا، وأقدر علـــى تلبيـــة حاجات الشعراء والأدباء الآخرين، وخاصة الناس وعاملتهم ... يسلبها نقطة البـــدء الوحيدة الصحيحة المتسمة بالسلامة والمتصفة بالدقة، والموضوعية.

إن كل محاولة لحل هذه المشكلات لا تبدأ من هذه الأصول لابد أن تنتهى من حيث بدأت بخلق مشكلات جديدة مكان المشكلات القديمة، وإحلال أخطاء مبتكرة محل الأخطاء الموروثة.(١١٧)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش والمراجع

١- راجع: مستوى الصواب والخطأ، رسالة دكتوراه بدار العلوم، محمد عيد ص ٦٧.

٢- راجع الرواية والاستشهاد والاحتجاج باللغة د. محمد عيد ص. ٧٥-١٤٥.

٣- الوساطة بين المتنبى وخصومه للقاضى على بن عبد العزيز الجرجانى - دار إحياء الكتب العربية - البابى الحلبى - تحقيق هاشم الشاذلى ص ٤-٥٠.

٤- السابق.

٥- قراءة يعقوب بن إسحق الحضرمى دراسة صوتية صرفية نحوية للباحث بدار العلوم عام ٩٠ ص ١٦.

وانظر: طبقات فحول الشعراء جـ١/٥٢ -شرح نهج البلاغة ٤/٥٠٢- ومعجم الأدباء ١٢/٤٠١.

٦- راجع طبقات ابن سلام جـ١/١٣٢ وما بعدها.

٧- يقال إن سبب القول بأن عبد الله ابن أبى اسحق الحضرمى مولى سوال هو أن ابن أبى إسحق مولى للحضرمين، والحضرميون موال لبنى عبد شمس بن عبد مناف.

٨- قراءة يعقوب بن إسحق الحضرمى ص ٢٩.

٩- طبقات ابن سلام جـ ٢١/١.

١٠- السابق.

١١- الموشح للمرزبانى ص ٩٩-١٠٠

١٢- السابق.

١٣- السابق، وطبقات ابن سلام جـ ١٦/١.

١٤- السابقان.

١٥- السابقان و ص ٩٥ من الموشح، والوساطة بين المتنبى وخصومه، تحقيق الشاذلى ص ٧.

١٦- الموشح ص ٩٤-٩٥-٤٧ - السابق.

١٧- طبقات ابن سلام جـ ١٦/١، ٢٢ والموشح ٩٦.

١٨- وقد أشار د. إبراهيم أنيس فى أسرار العربية ص ٩-١٢ إلى شيء من هذا الصراع الذى نشب بين الفرزدق وابن أبى اسحق بسبب تمسك ابن أبى اسحق بالقياس وحرصه عليه، واستمرار هذا الصراع فترة من الزمان يتهادن بعدها اللغوى والشاعر...

١٩- الموشح ص ٩٥.

٢٠- الديوان ١٨ وروايته فى الديوان:

"وأصبح ما فى الناس إلا مملكا" ...   ورواية الكامل جـ ١/١٨ :

"وما مثله" وعلق المبرد على البيت قائلا : ولو كان هذا الكلام على وجهه

لكان قبيحا، وكان يكون إذا وضع الكلام فى موضعه أن يقول:

وما مثله فى الناس حى يقاربه   إلا مملك أبو أم هذا المملك.

أبو هذا الممدوح فدل على أنه خاله بهذا اللفظ البعيد، وهَجَّنَه بما أوقع فيه من التقديم والتأخير.

٢١- الموشح ص ٩٥ وطبقات ابن سلام جـ ١/١٨.

٢٢- الديوان ص ٨٣٥، وخزانة الأدب جـ ٤/٣٧-٤٠ وسيبويه جـ ١/ ٢٨٩.

٢٣- مادة: عاج، ومادة: عرص.

٢٤- ديوان الفرزدق ص ١١، والنقائض ٨١٣ وأمالى ابن الشجرى جـ ١/١١٩، وذكر التبريزى بعد هذا البيت:

ولو مثلى اختار الدنو إليهم   للاقى الذى لاقى يسار الكواعب

وأما ابن الشجرى فجاء به أيضا على غير هذه الرواية وهى عنده:

وإنى لأخشى إن رحلت إليهم   عليك الذى لاقى يسار الكواعب

وكلا البيتين كما هو واضح وردت فيه "الكواعب" مجرورة بالكسرة بخلاف "فخاطب" التى وردت فيهما أيضا برفع الباء...

وانظر طبقات ابن سلام بتحقيق الشيخ شاكر رحمه الله جـ٢/٣٦٦.

٢٥- السابق الجزء والصفحة.

٢٦- راجع شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارقى ص ٢٣-٢٥والجواليقى ص ١٨، والحماسة البصرية جـ١/٨٥، والبصائر جـ٣/١٨٣، ومجالس ثعلب ٧٢، والصاهل الشاحج ٦٣١.

٢٧- هامش ص ٣٦٥ جـ٢ من طبقات ابن سلام بتحقيق الشيخ شاكر رحمه الله.

٢٨- الموشح ص ٩٦.

٢٩- الموشح ص ٩٧.

٣٠- طبقات ابن سلام جـ١/٢٢ واللسان مادة: سحت. "وفعل وأفعل" لابن خالويه ص ١٧٥.

٣١- طبقات ابن سلام جـ١/٢٢، ومع هذا السب الذى حمله البيت لكل نحوى أو شاعر ينتسب من قريب أو بعيد لقبيلة "كليب" وهو سب أيضا لمن يفعل فعلهم مع الفرزدق، مع هذا كله فقد تعقب النحاة الفرزدق فى بيته بسبب خفضه لفظة "كليب" بعد حتى التى لا تعتبر عند بعضهم غائية جارة.

٣٢- الموشح ص ٣١.

٣٣- الموشح ص ٤٥.

٣٤- ولا يعنى هذا أن جريرا لم يأت فى شعره شىء يجعل النحاة يغضبون عليـه أحيانا، وكيف لا وهو القائل فى هجاء الفرزدق:

فلو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الكلب الكلابا.

حيث رأى النحاة أن هذا البيت جاء على أضعف التوجيهات النحوية وهو جعل نائب الفاعل هو شبه الجملة لكنه يعد بحق من أقوى التوجيهات راجع الإفصاح للفـــارقى تحقيق سعيد الأفغانى ص ٩٢.

٣٥- وقد رأينا أن أبا عمرو بن العلاء قد نصر الفرزدق على ابن أبى اسحق فـى رفعه للفظة مجلف فى بيت الفرزدق المشهور حيث قال أبو عمرو : أصبت هو جائز على المعنى، على أنه لم يبق سواه، انظر الموشح ص ٩٢.

٣٦- الكتاب لسيبويه جـــ١٢/١ والمستوى اللغوى ص ٢٦ د. محمد عيد.

٣٧- سبق أن أشرنا إلى ذلك وانظر الموشح ص ٩٤-٩٥.

٣٨- السابق.

٣٩- السابق ص ٩١.

٤٠- الصاحبى لابن فارس ٢٣، والمزهر للسيوطى، جـــ١٣٣/١.

٤١- الصاحبى ص ٢٣، والمزهر للسيوطى جـــ١٣٣/١.

٤٢- ضحى الإسلام لأحمد أمين جـــ٢٥٠/٢، ومدرسة الكوفة النحوية ٥٥-٥٨.

٤٣- **الوساطة بين المتنبى وخصومه تحقيق الشيخ شاكر ص ٨.**

٤٤- زهر الآداب للحصرى القيروانى : ١٠١/٢٥ الرحمانية وراجع شرح ديوان المتنبى جـ١/٢٨٨.

٤٥- نزهة الألبا ١٧٨، ومعجم الآداب جـ١٣/١٩٤.

٤٦- السابق.

٤٧- المتنبى السفر الأول ص ٢٥١ تحقيق الشيخ شاكر مطبعة المدنى - العباسية القاهرة.

٤٨- لكن الحقيقة العلمية تقضى بالقول بأن ابن خالويه كان عالما باللغة علما بـز فيه أقرانه، وإن كان علمه بالنحو أقل من علمه بالعربية - المحقق - راجع حـول ذلك الاحتجاج على القراءات السبع فى كتب الحجة للمؤلف ص ٣٨.

٤٩- مقدمة شرح ديوان المتنبى لبطرس البستانى ص ٧

وانظر شذا العرف فى فن الصرف ص ٧٥.

والوساطة بين المتنبى وخصومه ص ٢١.

وانظر مقدمة ديوان أبى الطيب المتنبى بشرح أبى البقاء العكبرى المسمى بالتبيـان فى شرح الديوان تحقيق: مصطفى السقا وآخرين - دار المعرفة جـ١/٩.

٥٠- **الوساطة بين المتنبى وخصومه - تحقيق هاشم الشاذلى - دار إحياء الكتـب العربية عيسى البابى الحلى ص ٣٩٨.**

٥١- الوساطة ص ٤٠٥.

٥٢- السابق.

٥٣- السابق.

٥٤- هذا كله كلام المتنبى لخصه الشيخ عبد القاهر، عازيا إياه إلى المتنبى راجع الوساطة بين المتنبى وخصومه ص ٤٠٥.

٥٥- الوساطة بين المتنبى وخصومه ص ٤٠٧.

٥٦- الوساطة بين المتنبى وخصومه ص ٤٠٧.

٥٧- الوساطة بين المتنبى وخصومه ص ٤٠٨.

٥٨- الوساطة بين المتنبى وخصومه ص ٤١٢.

٥٩- السابق ص ٤١٤.

٦٠- مدرسة الكوفة النحوية ص ٥٩.

٦١- مقدمة شرح ديوان المتنبى لبطرس البستانى ص ٩.

٦٢- الفهرست ص ١١٣.

٦٣- شرح المفصل لابن يعيش جـ٢/١٦.

٦٤- السابق.

٦٥- الإنصاف مسألة.(٦٠).

٦٦- شرح الأشمونى جـ٣/٣١٩ والتبيان فى شرح الديوان.

٦٧- السابقان.

٦٨- التبيان فى شرح الديوان جـ٢/٤٨ مطبعة الحلبى - مصر.

٦٩- مدرسة الكوفة النحوية ص ٦٠.

٧٠- التبيان جـ ١/٥٨.

٧١- التبيان جـ١/١٧٣.

٧٢- راجع فى ذلك الموشح للمرزبانى فقد ذكر لكل ذلك شـواهده ص ٨٤-٨٨، وانظر غيره من كتب الضرورات ففيها شواهد على ذلك لاتعد ولا تحصى مـن كثرتها.

٧٣- الاحتجاج باللغة وروايتها، د. محمد عيد ص ٢٥-٧٥.

٧٤- الأعمال النثرية لنزار جـ٧/٢٧٠-٢٧٢.

٧٥- الأعمال الشعرية - اللغة جـ٢/٧٨١.

٧٦- الأعمال الشعرية - أغتصب العالم - جـ٢/٧٨٢.

٧٧- الأعمال الشعرية جـ ٦/٧٥.

٧٨- الأعمال الشعرية جـ٤/٢٧٤، جـ ١٦٨/٦.

٧٩- الأعمال النثرية جـ ٢٣٣/٧-٢٣٤ "الوثنية الشعرية".

٨٠- الأعمال النثرية جـ٢٣٤/٧ "الوثنية الشعرية".

٨١- الأعمال النثرية جـ٢٣٤/٧ "الوثنية الشعرية".

٨٢- الأعمال النثرية جـ٢٣٥/٧ "الوثنية الشعرية".

٨٣- الأعمال النثرية جـ٣٠١/٧ "الوثنية الشعرية".

٨٤- الأعمال النثرية جـ٣٨٠/٧ "الوثنية الشعرية".

٨٥- الأعمال النثرية جـ٣٨٠/٧ "الوثنية الشعرية".

٨٦- الأعمال النثرية جـ٣٠٠/٧ "اللغة الثالثة".

٨٧- الأعمال النثرية جـ٣٠٠/٧ "اللغة الثالثة".

٨٨- الأعمال النثرية جـ٣٠٠/٧ "اللغة الثالثة".

٨٩- الأعمال النثرية جـ٨/٩٦-١٠٠.

٩٠- الأعمال النثرية جـ٨/٩٦-١٠٠.

٩١- راجع كتاب: لغة الشعر لإبراهيم السامرائى دار الفكر عَمّان - ص ٩٢.

٩٢- السابق.

٩٣- السابق.

٩٤- السابق.

٩٥- السابق.

٩٦- انظر: الممنوع من الصرف بين التقعيد والاستعمال للمؤلف مجلة كلية الدراسات العربية بالفيوم العدد ١ ص ٢٥. يونيو ١٩٩٩م

٩٧- الأعمال الشعرية جـ٦/٢١٩ قصيدة "القصيدة والغول".

٩٨- الأعمال الشعرية جـ٦/١٥ "من قصيدة البوابة".

٩٩- الأعمال الشعرية جـ٦/٢٧ "من قصيدة البوابة".

١٠٠- الأعمال الشعرية جـ٦/٢٨٩ من قصيدة "الكلمات بين أسنان رجال المخابرات".

١٠١- الأعمال الشعرية الكاملة جـ٦/٣٠٧ "قصيدة المحضر الكامل..".

١٠٢- الأعمال الشعرية الكاملة جـ٦/٢٧٧ "حوار مع امرأة غير ملتزمة".

١٠٣- الأعمال الشعرية الكاملة جـ٦/١٦٨ "الخط الأحمر".

١٠٤- الأعمال الشعرية الكاملة جـ٥/٤٤٤ "درس فى الحب لتلميذة لا تقرأ".

١٠٥- السابق.

١٠٦- الأعمال الشعرية الكاملة جـ٦/٩٣ "التأشيرة".

١٠٧- الأعمال الشعرية الكاملة جـ٦/٢٩ "دولة قمعستان".

١٠٨- السابق جـ ٦/٣٦.

١٠٩- السابق.

١١٠- السابق جـ٦/٤١.

١١١- الأعمال الشعرية جـ٦/٤٧ "النفط".

١١٢- الأعمال الشعرية جـ٥/٤١٩ "فاطمة تشترى عصفور الحزن".

١١٣- السابق جـ٥/٥٢٥.

١١٤- هوامش على دفتر النكسة الأعمال الشعرية الكاملة جـ٣/٨٧.

١١٥- السابق.

١١٦- الأعمال الشعرية جـ٣/١٠٤ من قصيدة "الممثلون".

١١٧- تقويم الفكر النحوى د. على أبو المكارم - دار الثقافة بيروت لبنان ٨ ص ٩٣.

النحو الميت والنحو الحي

إعداد
دكتـــــور
خليل عبدالعال خليل
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة
فرع الفيوم

٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

إن هذا البحث يسعى وراء تأصيل فكرة عدم ثبات اللغة، وعدم ثبات قواعدها، فاللغة متغيرة، متجددة وكذلك ينبغي أن تكون قواعدها كذلك.

وهي فكرة تعفينا من القول بأن لغتنا العربية القديمة قد ماتت أو أن نحونا العربي قد مات وانتهى.

وأعتقد أن القائلين بفكرة موت النحو العربي وموت قواعده هم قوم يئسوا من إصلاح أي شيء يحتاج إلى إصلاح، فرضوا بإراحة أنفسهم بأنه " ليس في الإمكان أبدع مما كان ".

إن النحو العربي نشأ فكرة بسيطة هدفها حفظ اللسان العربي من الخطأ وبخاصةٍ في القرآن الكريم.

لكنه انحرف قليلاً أو كثيراً في سبيل تحقيق هذه الفكرة وهي فكرة خيالية إلى حدٍ كبيرٍ، لذا فقد شطح الخيال بعلمائنا جيلاً بعد جيل في وضع القواعد التي تحقق هذا الهدف، وكلما جنحت اللغة بعيداً عن هذه القواعد، وجد النحاة أنفسهم مطالبين بالتمسك الشديد بهذه القواعد، وعدم الرغبة في أي تجديد فيها ... ثم بدأ بعض العلماء - وبخاصة من الكوفيين في التعامل بطريقة أكثر مرونة للوصول إلى ذات الهدف، وسار ذلك بشكل بطئ جداً على يد علماء النحو المتأخرين فيما بعد.

وهذا أدى إلى القول بان لغتنا ابتعدت كثيراً عن هذه القواعد التي صنعت في القرنين الأول والثاني حتى أصبحت القواعد لا تلوى على شيء من لغتنا المعاصرة في اعتقاد الكثيرين.

والحقيقة أن لغتنا في حاجة إلى قواعد متجددة لتناسب هذا التجدد والتغير الذي يطرأ على لغتنا.

وتجديد القواعد، يختلف عن تجديد الدرس اللغوي أو النحوي، لكنه ربما يخدم الثاني الأول وتجديد القواعد، أو النحو العربي لا يعني أنه بليَ ومات، أو احترق وأصبح رماداً ولكنه ذلكم

التجديد الذي يشبه في بعض نواحيه ذلكم التجديد وذلكم التطوير الذي يحدث لكثير من العلوم التجريبية.

وقد حاولت في الصفحات القادمة مس هذه الفكرة مساً يفي بحاجة البحث في هذه القضية، آملاً أن أكون قد حققت ما قصدت إليه .

والله من وراء القصد.

النحو الميت والنحو الحي

يرى د. حمزة بن قبلان المزيني أنه آن الأوان أن يقوم بإصدار شهادة وفاة للنحو العربي، وذلك حيث يقول " ... فإنني أجد نفسي معنياً بالشاهدة على وفاة النحو "[١] .

وقد أصدر المزيني هذه الشهادة تقليداً ومتابعة للدكتور عبدالله الغذامي الذي أصدر شهادَتَيْ وفاة، الأولى لمؤلفي النقد الأدبي والثانية للنقد الأدبي نفسه، اللّذيْنِ كانا - في نظره - مواطنَيْنِ صالحَيْنْ في مدينة الثقافة، وكانا ملء السمع والبصر و ... و ... "[٢] .

لكنّ المزيني - وقبل أن يبيّن الأسباب التي دعته إلى الحكم بوفاة النحو - يخصص فقيده ويحدد صفاته ونعوته بقوله : " ويجب أن أبين منذ البدء أن المقصود بالنحو هنا النحو المعياري على الصورة السائدة منه الآن، فلا يدخل في ذلك النحو في صورته المبكرة التي يمثلها كتاب سيبويه فيما أقول هنا..."

ثم يقول المزيني " إن من الغريب ألا يتقدم أحد للشهادة على موت النحو مع أنه مات قبل ما يزيد على ألف سنة، وهي فترة كافية لوصول أخبار موته إلى أرجاء الدنيا كلها، وبما أنه مات منذ مئات السنين فإن الشهادة بموته، ضرورية حتى يستطيع الناس التعامل معه بشكل واضح، أما الحالة التي يتراءى فيها للناس حياً وهو ليس بحي، فهي حال غير طبيعية وهي حال تخالف الحالات التي يتعامل الناس بها مع الأشياء الأخرى، إذ يتعاملون مع تلك الأشياء على أساس أنها إما حية وإما ميتة"[٣] .

ويرى د. المزيني أن المشتغلين بالنحو استطاعوا أن يوهموا الناس بأن النحو حيّ، وأنه لم يمت لذلك لم يُصْدِرْ أحد شهادة وفاةِ للنحو - في رأيه -.

ثم يتابع د. المزيني حديثه عن هذا الموضوع فيصل إلى الأسباب التي دعته إلى الحكم بوفاة النحو، أو الأدلة التي تدل على موته، فيوردها دليلاً دليلاً، وسأذكرها وأذكر رأي البحث العلمي الدقيق فيها، ثم أتبع ذلك بأدلة على فشل النحو ثم نذكر ردنا عليها، وذلك على النحو الآتي :

أما الدليل الأول عند المزيني الذي يدل على موت النحو فهو :

- وقف الاحتجاج للغة والنحو، وهو الذي قطع الصلة بين اللغة التي يستمد حياته منها.

الثاني : القول الشائع الذي يقضي بأن من أراد أن يؤلف شيئاً في النحو بعد سيبويه فليستحي وهو ما يعني توقف البحث الجدي في النحو عند سيبويه.

الثالث : القول الشائع الآخر الذي يقضي بأن النحو طبخ حتى احترق، وهو ما يشير إلى القناعة بأنه لا يمكن أن يقال فيه غير ما قيل.

الرابع : أن بعض النحويين كان ينظر إليه على أنه ميت. وأقرب هؤلاء إبراهيم مصطفى الذي ألف كتاباً أسماه " إحياء النحو " ولا يمكن أن يقول أحد بإحياء الأحياء.!!

الخامس : قد رأى بعض المهتمين به أنه في حاجة إلى تجديد، ومن هؤلاء د. شوقي ضيف في كتابه " تجديد النحو "، ولا يمكن أن يخضع للتجديد إلا الشيء البالي.

السادس : أن أكثر الذين يكتبون في النحو، وبالأخص الآن، لا ينتجون جديداً البتة، إذ يقصر معظم المعاصرين اهتمامهم على تحقيق المخطوطات، وكثيراً ما يهربون من الصعب إلى السهل منها، ويكاد ينحصر اشتغالهم فيما عدا ذلك، في مناقشة آراء النحويين السابقين عن بعض المسائل الجانبية غالباً، وكذلك تكرار الأبحاث لأنه أصبح من المسلم لديهم أنه ليس هناك من جديد يضاف ثم إن المشاهد في الجامعات العربية أن معظم أبحاث الماجستير والدكتوراه أصبح يقتصر الآن على البحث في آراء بعض النحويين القدماء في بعض الكتب، وهو أوضح دليل على الفقر المعرفي [٤].

ثم يقول د. المزيني : فالقول بموت النحو إذن ليس أمراً غريباً، بل لا يعدو أن يكون من باب تسمية الأشياء بأسمائها.

ثم يأخذ د. المزيني في محاولة إقناع قرائه، ومَنْ أسماهم بالغيورين على النحو بآرائه حول مسألة النحو، وجمود النحاة، وعدم قدرتهم على التجديد والابتكار، وعجزهم عن عمل أي شيء في مجال تجديد النحو وابتكار قواعده ويضيف أموراً أخرى حول هذه الفكرة ينطلق منها إلى مهاجمة النحو والنحاة، حيث يرى أن هجومه على النحو والنحاة يعد شيئاً قليلاً مما يجب عليه فعله؛ لأن النحو - يقصد النحاة - هم الذين بدأوا بالهجوم على اللغة العربية، واتهموها

بالفساد في أبهى وأزهى أيام عطائها وازدهارها.

بل إن النحو - يقصد النحاة - هو الذي حكم على اللغة العربية بالموت حين حدد فترة صلاحية اللغة في الحضر إلى القرن الثاني الهجري، وفي البدو إلى القرن الرابع الهجري ثم تنتهي بعد ذلك صلاحية اللغة، فلا يحتج بها.

ثم يقول د. المزيني : أفلا يحق لي إذن انتصاراً للعرب قديمهم وحديثهم، أن أبين خطأ هذه المواقف النحوية من اللغة العربية والعرب؟!!.

أفلا يحق للعرب إذن أن ينتصفوا لأنفسهم فيميتوا النحو الذي شَنَّع عليهم وعلى لغتهم، وصَوَّرَهُم أمة من العاجزين لغوياً، بل أماتهم وأمات لغتهم فعلاً لا ادّعاءً ؟!!.

ثم يقول :-

إن النحو هو الذي يجب وصفه بالموت، وذلك أنه فشل في المهمات كّلها التي نذر نفسه لها... سواء في القديم لصون اللسان من اللحن أم في الحديث لتعليم الناشئة قواعد اللغة [٥] .

أولاً : أما السبب الأول : الذي جعله يحكم بموت النحو وهو عنده ما قام به النحاة من وقف الاحتجاج للغة والنحو - لم يذكر التحديد المتوارث في هذه القضية - وهو منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر، ونهاية القرن الرابع في البدو[٦] .

فهذا سبب جعله يحكم على النحو العربي بأنه قد مات لأنه انقطع عن لغته.

وهذا قول ظاهره حق، لكن عدم فهم أسباب قيام النحاة بهذا الأمر تجعله قولاً غريباً.

فالنحويون يرغبون غالباً - في حمل الناس على نطق لغة صافية تشابه لغة العرب القدامى، وهم في سبيل تحقيق هذا الهدف سلكوا طرقاً متعددة منها عدم الوثوق في لغة معاصريهم الذين اختلطوا بالأعاجم وكان الحضر أسرع إلى الاختلاط بالأعاجم فأثر ذلك على لغتهم، فأصبح في لغتهم شيء من كلام الأعاجم[٧] وتأخر أهل البادية بفعل ظروف كثيرة في الاختلاط بغيرهم مما أخر تغير لغتهم عن أهل الحضر قرنين أو قريباً من ذلك.

ولم يؤمن النحاة الأوائل، ولا اللغويون الأوائل ولا الغيورون على اللغة والقرآن الكريم لم يؤمن كل هؤلاء بفكرة التأثير والتأثر الحتمي - أو بفكرة عدم ثبات اللغة - أي لغة - على

حال مهما بذلت الجهود[٨]، وأيا كانت طبيعة هذه الجهود إنهم جميعاً يرغبون في نشر الدين في الناس كافة ويرغبون في أن يتعلم الناس أجمعون الدين الإسلامي وتعاليمه، ويعرفون قراءة القرآن الكريم، ويرغبون في تعلم وتأصل اللغة على ألسنة الناس جميعاً ولو افترضنا أن بعضهم قد تنبه لفكرة عدم ثبات اللغة[٩]، إلا أن الراغبين في تثبيت الناس على لغة واحدة كانوا أقوى وأكثر نفوذاً، فانصاع الناس جميعاً تحت سلطان ليس في الإمكان أبدع مما كان، إلى جانب التحرز الديني الذي دفع الجميع إلى الخوف على القرآن الكريم من أن تمتد إليه يد التحريف فكانت تكلم القواعد ثابتة بثبوت القرآن الكريم، وبثبوت بعض قراءاته - وليس كلها -

ولم نذهب بعيداً، ونحن بعد مرور أكثر من خمسة عشر قرناً من الزمان يوجد بيننا مَنْ لا يؤمن بفكرة عدم ثبات اللغة " حيث تجد الكثيرين منا يطالبون بعدم إجراء أي تغيير على قواعد النحو الموروثة من القرن الثاني الهجري، وكأنها هي والقرآن سواء، وإذا بحثت عن الأسباب لم تجد سبباً علمياً واحداً وراء ذلك[١٠] .

النحاة إذن - أو بعضهم - معذور في تحديد فترة تقبل فيها رواية اللغة لصنع القواعد، لأن ظروفهم وإمكاناتهم هي التي وقفت وراء ذلك.

ولكننا لا نعذر بعضهم ممن خرجوا عن نطاق الهدف الأعظم الذي دفعهم لذلك، إلى أهداف غير علمية، مثل الرغبة في إعنات الناس، أو الرغبة في التميز بالبحث عن الغريب في القول وفي الشعر وقد تكون - الموضة - أو جريان العرف والعادة سبباً - من أسباب مسلك النحاة هذا ولأننا نحسن بهم الظن، فينبغي عدم تحميل النحاة الأوائل كل المسئولية؛ لأن الأجيال المتعاقبة من النحاة واللغويين - إلا القليل منهم - لم تقم بمعالجة هذا القصور - الذي ما كان قصوراً على أيامهم الأولى وهذا حقهم، لأنه عالج في رأيهم أمراً خطيراً يحتاج إلى مثل ما فعلوا - فلم نجد أحداً يقوم بمراجعة المادة اللغوية التي أنتجت بعد القرن الرابع في البدو أو بعد القرن الثاني في الحضر، فالجميع تقريباً استسلم - بفعل ظروف كثيرة - إلى هذا التحديد باستثناء بعض النحاة المتأخرين الذين قاموا بإعادة الثقة إلى بعض القراءات القرآنية التي حُرِمتْ من الاعتماد عليها مادة استشهاد نحوية قبل القرن الرابع، وتعالت الصيحات القائلة بأن قراءة قرآنية شاذة - فما بالك بالثلاثة المتممة للعشرة - هي أفضل من بيت شعر مصنوع أو مجهول القائل[١١]. وامتد ذلك إلى شعر بعض الشعراء لكن ظاهرة الإيمان بفكرة ثبات اللغة

والرغبة في تثبيتها على المثال القديم ظلت موجودة بنسب متفاوتة في مؤلفات النحاة وشواهدهم إلى يوم الناس هذا.

ثانياً :

أما قوله بتوقف البحث الجدي في النحو بعد سيبويه، لأن هناك قولاً مأثوراً يقول : مَنْ أراد أن يؤلف شيئاً في النحو بعد سيبويه فليستحي فهذا قول لا يحتاج إلى الرد عليه، إذ إنه ليس من المعقول أن يؤخذ كلام قيل على سبيل المبالغة في المدح والثناء على أنه من الحقائق المسلمة التي تؤسس عليها الأحكام النهائية.

إن هذه المقولة التي قيلت في كتاب سيبويه قيلت في كثير من المؤلفات التي ألفت بعد كتاب سيبويه في النحو أو في اللغة أو في التفسير أو في الفقه أو في الحديث أو غير ذلك من علوم العربية والإسلام، ولست في حاجة إلى ذكر شواهد على صدق ذلك، لأن كتب التراجم والطبقات تعج بمثل هذه المقولة (١٢) .

هذا أمر، والأمر الآخر المهم هو أن من أقوى الأدلة على صدق ما نقول ذلكم الكم الذي لا يُحصى من المؤلفات النحوية التي ألّفت بعد كتاب سيبويه، ومنها مؤلفات استفادت مباشرة من الكتاب، ومنها مؤلفات أفادت الكتاب ومنها مؤلفات سارت في خط آخر. ومنها مؤلفات كأن أصحابها لم يصلهم كتاب سيبويه إذن فالبحث الجدي في النحو لم يتوقف إلى يوم الناس هذا لكنّ الذي نريده جميعاً هو الإيمان بفكرة عدم ثبات الأشياء، والإيمان بأن كل شيء يمكن أن يدخله التغيير كما أن الإيمان بفكرة تأثر اللغة بالظروف المحيطة بها يدعو إلى تغيير، وتجديد وتطوير هذه القواعد المرتبطة بها، لأن اللغة هي التي تحكم القواعد وليس القواعد هي التي تحكم اللغة - أو هذا هو الذي يجب أن يكون.

ثالثاً :

أما مسألة احتراق النحو لأنه نضج فهى مسألة تتحدث عن نحو لغة ليست مستعملة فكون اللغة غير مستعملة - إلا في حدود لا تكاد تحس - يجعل نحو هذه اللغة ليس فيه جديد يقال. وكأني بصاحب هذه المقولة يريد أن يدعو الناس إلى إيجاد نحو يخدم لغة الناس في كل عصر أو إيجاد نحو لكل حقبة زمنية.

فهذه المقولة ينبغي أن يفهم منها الدعوة إلى تكرار النظـرة في قواعـد النحـو لمسـايرة اللغـة الحية المتغيرة غير الثابتة.

كما أن هذه المقولة تعد نقضاً لمقولته السابقة لأنـه هنـا يشـير إلى أن النحـو قـد أُلِّفَـتْ فيـه مؤلفات كثيرة تناولته من جميع جوانبه حتى كأنه لا يوجد في هـذا العلـم جـانب لم تؤلـف فيـه المؤلفات " لإنه نضج واحترق " في رأي المزيني ومَنْ لف لَفَّه لكـنْ كيـف ينضـج ويحـترق علـم من أول مرة - أقصـد منـذ تـأليف كتـاب سـيبويه - ألا يعـني هـذا أن النضـج جـاء مـن كـثرة المؤلفات المتتابعة التي ألفت فيه إن كان نضج واحترق حقاً ؟!!

إن نظرة في كتاب واحد من كتب النحو المتأخرة الـتي أُلِّفَـتْ في القـرن السـادس الهجـري للعالم النحوي البغدادي أبي البركات بن الأنباري ٥١٣هـ - ٥٧٧هـ تلميـذ ابـن الشـجري، الذي ألّف في النحو مؤلفات كثيرة منها الإنصاف في مسائل الخلاف " وأسرار العربية، وله في علم الجدل النحوي الإغراب في جدل الإعراب وكتاب في أصول النحو هو لمع الأدلة وكتاب نزهة الألباء في تراجم النحاة.

إن نظرة واحدة في هذا الكتاب تبرز لنا جانباً مهماً من جوانب الدرس النحوي ربما يراهـا د . المزيني أنها ليست مهمة لكننا لا نراها كذلك، لأن لها قيمة كبرى في الدرس النحوي إننـا لن ننظر في كتب الجمّاعين المبدعين المطورين للقواعد النحوية مثل السيوطي لنخص مؤلفاتهم، وما جمعوه فيها، وما أضافوه إلى ما أسس سيبويه لأن ذلك سوف يخرج البحث عن هدفه.

إن نظرة في كتاب الإنصاف في " مسائل الخلاف " " لابن الأنباري " توضح الجهد العظيم الذي بذل في تطوير النحو والإضافة إليه وتجديـده، ووضـع الركـائز الـتي تعـين علـى بقائـه أو استخلاصها من كتب السابقين، عن طريق تفصيل أدلة النحو وأصوله.

ومعروف أن أبا البركات بن الأنباري لم يستفد في تأليف كتابه من كتاب سيبويه فقط وإن كان في نقله للآراء لم يكن محايداً مائـة بالمائـة بـل كـان يميـل أحيانـاً لآراء البصريـين كمـا هـو معروف.

إن هذا الكتاب قد حوى بداخله أموراً كثيرة ليس على رأسها قواعـد أضافـها صاحبـه إلى ما أسس سيبويه، أو أسس مَنْ جاءوا بعده.

بل على رأسها تلكم الأصول العامة والفروع المتممة لها التي بُنيت عليها قواعد النحو العربي منذ سيبويه وحتى القرن السادس الهجري.

وهذه الأصول هي التي حكمت النحاة في سيرهم على قواعدهم متمسكين بها غير مبيحين لأحد الخروج عليها وفي اعتقادي أن ما فعله ابن مالك ٦٧٢هـ في القرن السابع من محاولة الخروج على هذه الأصول أحدثت تجديداً ملحوظاً في النحو العربي خففت من صرامة القواعد النحوية التي تمنع " وتخطئ " فحولتها إلى " الإباحة " " والجواز " " والتصويب " وتابعه بعده النحاة اللاحقون له ومنهم ابن هشام المصري وغيره.

ولست في حاجة إلى ذكر النماذج التي طورها ابن مالك ومَنْ تابعوه، إلى عصر السيوطي، فكل ذلك يحتاج إلى بحوث مستقلة وفق بعض الباحثين بالنهوض ببعضها.

إن كتاب الانصاف في مسائل الخلاف قد حوى كثيراً بل معظم أصول النحاة من البصريين والكوفيين وغيرهم حتى عصره ومن يراجع كتاب " الأصول " للدكتور تمام حسان يرى كيف لعبت هذه الأصول التي حواها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف دوراً لا يستهان به في صنع قواعد نحوية قوية ومتماسكة.

راجع مثلاً ص ١٢٨ ، ١٢٩ ففيها دراسة عن أصل الوضع وملاحظة د . تمام عليه وص ١٣٢ ، ١٣٤ ففيها حديث عن أصل القاعدة وملاحظاته عليه، وكذلك " ص ١٤٠ ، ١٤١، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٧، ١٦١ " وفيها حديث عن أصول الأصلية والفرعية وعلاقة كل منهما بالآخر ثم حديثه عن القياس وما يتعلق به، والتعليل وغير ذلك كل هذا اعتمد فيه د . تمام على كتاب الأنصاف لابن الأنباري لكن هذا الاعتماد لا يعني إلا شيئاً واحداً هو أن د. تمام استطاع بمقدرة خارقة استثمار كثير من محتوى هذا الكتاب في مناقشة كثير من القضايا المهمة التي كان البحث النحوي في حاجة إليها.

إنّ المؤلفات التي ألفت حديثاً في علم أصول النحو باسم " أصول النحو " بالمفهوم السابق ليست قليلة بل هي كثيرة، وكل منها يدرس الأصول من زاوية تحتاج إلى دراسة، ويكون كتاب الأنصاف عمدة في محتوى هذه الكتب.

إن القول بأن النحو قد نضج واحترق، وأن مَنْ أراد أن يؤلف شيئاً في النحو بعد سيبويه

قول العجزة الذين يدعون إلى الجمود وعدم الابتكار وقد رأينا أن هذا توجه لم يقصده علماؤنا بعد سيبويه إلى يومنا هذا.

أما الشيء الذي كنا ننتظر من د. المزيني أن يشير إليه هو أن هذه الأصول التي تحكمت في صناعة قواعد النحو هي التي ينبغي أن ينالها التجديد والتطوير لتواكب الأمة على مر العصور والأزمنة وهذا أمر مهم، فبه يمكن تطوير القواعد النحوية، وتجديدها.

ومن غير إعادة النظر في هذه الأصول فكل المحاولات المبذولة لتطوير هذا العلم لا يظهر أثرها واضحاً جلياً مما يدعو بعض المثقفين إلى القول بعدم وجود مؤلفات في النحو بعد كتاب سيبويه.

وكأن د. المزيني لا يرى غير كتاب سيبويه جديراً بأن ينظر فيه، أما غيره من الكتب اللاحقة له فلا تستحق أن ينظر فيها وكأنه هو الذي يدعو إلى جمود النحو، وعدم تطويره باعتقاده الذي صدّر به حديثه عن موت النحو، بأن النحو الحقيقي هو النحو الذي يمثله كتاب سيبويه فقط ضارباً بجهود ثلاثة عشر قرناً من التأليف والتطوير والابتكار والإبداع في النحو وعلوم اللغة عرض الحائط.

وكما قلت إنني لن أقوم باستعراض جميع هذه المؤلفات وما قَدَّمتْه في سبيل تطوير النحو حتى لا يخرج البحث عن هدفه.

لكنني أدعو د. المزيني إلى مراجعة دقيقة لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ثم مراجعة كتاب الأصول للدكتور تمام حسان حيث سوف يرى كثيراً من مواضع الابتكار التي أسّس الأول وفصل الثاني فيها القول، فكان كلامه قريباً من الكلمة الأخيرة.

أما الكتب التعليمية التي استفادت من تطوير هذه الأصول السابقة معتمدة على آراء الكوفيين، وابتكاراتهم وتجديدهم في القواعد والمصطلحات بناء على تجديد الأصول، فهي كثيرة كثيرة لدى المتأخرين والمعاصرين، وكلها تسير في طريق محاولة إيجاد أفضل القواعد وأيسرها.

وما من شك في أن مرجعها في ذلك لم يكن كتاب سيبويه فقط ولا فترة كتاب سيبويه فقط، فكتاب سيبويه يمثل فترة اللغة قبل زمن سيبويه، ويمثل اللغة في زمنه.

والمؤلفات التي ألفت في النحو بعد ذلك كانت تمثل لغة فترتها والفترة السابقة عليها، لكنها لم تظهر ذلك إظهاراً كاملاً، فلم تمثل لغة تمثيلاً كاملاً، بل نظرت إلى لغة ما قبل زمن سيبويه، هكذا استمر الحال في التأليف في النحو حيث ظل تمثيل لغة زمن المؤلِّف خافتاً خفوتاً شديداً، بخلاف تمثيل لغة ما قبل سيبويه، حيث يكون واضحاً جلياً.

لكن ذلك لا ينبغي أن تكون هذه المؤلفات قد خطت خطوات إلى الأمام في تجديد القواعد، بإحياء بعضها مما حكم عليه بالموت، وإماتة بعضها مما حُكم عليه بالحياة، وهكذا نلحظ سمات التجديد ليست معدومة تماماً في الكتب التي ألّفت بعد كتاب سيبويه.

وإذا أراد د. المزيني فالمكتبة النحوية مملوءة بالمزيد من المؤلفات التي بني فيها مؤلفوها على ما قدم الأوائل ومهما كان الذي بُني قليلاً فهي محاولات في سبيل تحقيق الهدف الأعظم المتمثل في إيجاد نحو لا يبتعد كثيراً عن لغة التراث بقدر قربه من لغتنا العربية المعاصرة.

رابعاً وخامساً :-

أما حكمة يموت النحو بسبب تأليف أ. إبراهيم مصطفى كتابه إحياء النحو، وقوله بأن النحو قد بلي بسبب تأليف د. شوقي ضيف كتابه " تجديد النحو " فهذا قول متسرع متعجل، يدل على رغبة صاحبه في تسمية الأشياء بغير مسمياتها.

فكل علم من العلوم له أطوار يمر بها منذ نشأته إلى ما شاء الله له، وهو في كل طور له خصائصه وصفاته إن كل العلوم النظرية، والتجريبية قد مرت بهذه الأطوار، فعلم الطب الذي احتواه كتاب القانون يختلف عن علم الطب في مراحله التالية، وكذلك علم البصريات، وكذلك علوم الطيران، وعلوم الزراعة وعلوم الاجتماع والتاريخ والجغرافيا، والرياضيات فكل هذه العلوم مرت، ولا تزال تمر بمراحل وأطوار ومن واجب المتخصصين في كل علم على مر الأيام والسنين أن يبنوا على ما أسس الأوائل.

وهذا أمر ملحوظ في كل العلوم الباقية التي نشأت من قديم . بيد أن علم النحو لا تظهر عليه عمليات التطوير الرأسية بقدر ظهور عمليات التطوير الأفقية لكنها على أي حال عمليات تطوير، سواء أفاد منها علم النحو أم لم يفد.

إن الشيء الذي أتفق فيه مع المزيني وغيره هو أن تطوير النحو لم يتم في ضوء تطوير اللغة،

إذ تمت دراسة النحو وتطويره بمعزل عن اللغة التي وضع لها ومن أجل الحفاظ عليها.

غير أن هناك خلطا حدث، فبدلاً من الحفاظ على اللغة بالنحو، حوفظ على النحو وحده، وبذلت له وفيه الجهود الجبّارة، لاستمراره حياً في أيدي النخبة، ثابتاً في مكانه، بينما اللغة تتحرك في كل اتجاه دون قدرة من النحو على السير معها، لضبطها أو السيطرة عليها.

ويلفت النظر في كل ذلك الذي نتفق عليه أن مسألة إعادة النظر في النحو - الذي هو مجموعة القوانين التي وضعت من اللغة لحفظ اللغة على ألسنة المتحدثين، أقول إن مسألة إعادة النظر في النحو ومراجعته، لتنقيته من قواعده الميتة أو غير المستعملة، لم ترد ببال كثير من المسئولين عن الدراسات النحوية من قديم اللهم إلا قليلاً منهم. ولا يخرج من هذا التوجه العام القائمون على المناهج الدراسية، برغم جهودهم في استخلاص القواعد الدائرة على ألسنة الناس؛ لأنهم لم يكملوا منهجهم بالتخفف من كل ما له علاقة بنحو الصنعة، إذ حملوا إلينا منه الكثير والكثير، كل ذلك على حساب نحو اللغة الحي للغة الحية.

ولا ينبغي بأي حال من الأحوال التهوين من جهود هؤلاء العلماء الذين انبروا يؤلفون في النحو، فمنهم مَنْ ألف مؤلفات تشرح مؤلفات السابقين عليه وتضيف إليها وتزيل إيهامات كثيرة.

ومنهم من أضاف بمؤلفاته إضافات كان النحو في حاجة إليها لتمامه، ومنهم من ألف يرد على المشتغلين بالدراسة النحوية إغراقهم في خلط النحو بالمنطق والفلسفة والعلل، والجدل والتمارين غير العملية ومنهم مَنْ ألف مؤلفات تفصل علوم العربية بعضها عن بعض ليتميز علم الأصوات عن علم الصرف عن علم النحو .

ومنهم مَنْ ربط علوم العربية بعلوم القرآن لخدمة علوم القرآن والعربية، ومنهم مَنْ ألف منظومات تيسر حفظ هذا العلم، وقام آخرون بشرحها والاستدراك عليها.

ومنهم من ألف مؤلفات تنهض بمهمة اختصار هذا العلم، وضم الأبواب المتقاربة بعضها إلى بعض وإلغاء الأبواب التي ليس هناك استعمال حقيقي لها، وهذا أمر مهم.

والأهم من ذلك وجود الرغبة في الإتيان بقواعد تساير الإنتاج اليومي للغة بكل مستوياتها وهذه رغبة لا تزال تبحث عن اليد القوية التي تهديها إلى سواء السبيل.

ثم إن مسألة إحياء النحو ليست بمعزل عن الحقيقة لأن إحياء بعض قواعده أمر مهم، وإماتة بعض قواعده - الميتة أصلاً بسبب عدم استخدامها - أمر مهم أيضاً لكنّ المهم هو إيجاد المنهج المتكامل للنهوض بهذه المهمة.

وسادساً وأخيراً :

فالقول بأن جميع رسائل الماجستير والدكتوراه خالية من الجديد قول أحمق يضر به شخصياً في مقتل، إلا إذا قصد استثناء نفسه من هذا الحكم العام.

فتعميم الأحكام دليل بطلانها، ولا يعتقد عاقل خلو جميع الرسائل العلمية في مادة النحو والصرف والعروض وعلوم اللغة عامة من أي جديد، ففي كل بحث علمي مهما صغر أو كبر شيء جديد قليلاً كان أم كثيراً، لأن الأمر نسبي ودقيق.

لكن الحقيقة التي نادى بها الكثيرون هي أهمية وحتمية القيام بتنسيق كامل بين الجامعات العربية في مجال الدراسات العليا لإيجاد منهج متكامل لها، وتوجيه واضح في أدائها، يبتعد بها عن التكرار الخالي من أي جديد مفيد، ويقترب بها من تحقيق الأهداف القومية للأمة العربية، ليتحول إنتاجها في البحث العلمي في مجال علوم العربية وما يتصل بها من التوسع الأفقي إلى التوسع الرأسي الذي يبنى فيه اللاحقون على ما أسّس السابقون من الأولين.

إنّ هجوم المزيني على - النحو - أو النحاة بسبب بدء النحو - النحاة - بمهاجمة اللغة العربية والحكم عليها بالموت والتهوين من شأنها؛ لذلك فلا بد من الانتقام من النحو - النحاة - ورد الصاع إليهم صاعين.

إن هذا الهجوم، لا مبرر له من الناحية العلمية، فليس هناك هجوم من النحو - النحاة - على اللغة العربية، بل هناك تكريم مستمر من النحو والنحاة للغة العربية، وهناك سعي دائم من النحو والنحاة لرفع راية اللغة العربية خفاقة عالية وقد أفنى النحاة أعمارهم وهم يزودون عن العربية وينتصرون لها على أعدائها، وينتصرون بها على أعدائهم وجعلوا النحو تاج العربية العظيم فمن يتعلمه يملك نواصي علوم الدين والعربية معاً، بل سموه " علم العربية ".

أما القول بأن النحو هو الذي سب العربية وشنّع عليها فقول مضحك، متذرع؛ فالنحو هو العربية وكيف يسب الشيءُ نفسه،؟

إلا إذا قصد المزيني أن النحو قد سبَّ بعض اللهجات غير المشهورة بالفصاحـة، ولم يعتمـد عليها عندما أراد أن يعتمد على شواهد تسند قواعده، ومن حق النحو - النحـاة - أن يبحثوا عما يعتقدون أنه قوي لأنهم يريدون نحواً قوياً يمثل لغة صافية خالية مـن للحـن - في نظرهـم - فهل هذا المسلك يعتبره المزيني سباً للعربية وهل العربية في نظره هي التي يتكلمـها أهـل النبـط وأكلة الشواريز، وباعة الكواميخ، وسكان السواحل وجميع مَنْ أبعدوا عن سـاحة الاستشـهاد بسبب تغير لغتهم البدوية الأصيلة؟

إن هذا ليس سباً، بل هو منهج ارتضاه هؤلاء العلماء ليحققوا هدفهم الذي قصدوه، وهو إيجاد قواعد تمثل لغة صافية، تمثل لغـة العـرب الأولـين في السـلامة والفصاحـة، كمـا عاشـوها وتمثلوها.

أما الاعتقاد بأن ذلك سب لأهل هذه الأماكن الذين ينتمي إليـهم بعـض النـاس في أيامنـا، فذلك أمر لم يخطر ببال علمائنا الأوائل.

وأعتقد جازماً أن هذه المقولة من المزيني هي ذريعة أراد أن يتذرع بـها ليقنـع بعـض القـراء بحقه فيما قام به،وشرعية حكمه على النحو بالموت، وهذه محاولة منه لاسترضاء الكثـيرين مـن الغيورين على العربية، والغيورين على الدين في المملكـة العربيـة السـعودية خاصـة، وفي العـالم العربي والإسلامي عامة.

حيث أراد أن يوقظ فيهم روح العصبية للعروبة فيجعلهم يأكلون السم في العسل.

إننا كنا ننتظر من د. المزيني أن يكون موضوعياً فلا يحكم " بموت النحو " كله، لأن ذلـك ليس صحيحاً فقد يكون من المعقول القول بموت، جزءٍ كثير بل معظـم المعـارف النحويـة مـن ذهن وعقول العامة، وبعض الخاصة لكن الكثيرين إلى يوم الناس هذا لا يزالون يتحدثون قريبـاً من أشهر هذه القواعد.

كنا ننتظر منه أن يحكم بموت كثير من الطفيلي الذي علق بالدراسات النحويـة مـن قديـم، والحمدلله على موته فقد أراح واستراح.

وكنا ننتظر منه أن يقول بموت بعض القواعد التي صنعت لها شواهد، أو جـئ لهـا بشـواهد ليس لها استعمال، ولن يكون لها استعمال كثير إن هذا قول معقول، بل إن المطالبة بإماتة كـل

قاعدة ليس لها استعمال أمر تحتمه طبيعة تطور اللغة، مثل القول بإحياء استعمال أو قاعدة دعت الحاجة إلى إحيائه واستعماله لأن القول بإحياء قاعدة أو استعمال تركيب " ما " لا يعني أن ذلك الاستعمال قد مات بغير رجعة فلا يمكن إحياؤه أو بعثه من جديد فمسألة الموت والحياة هنا مجازية إلى حد ما، وليست قاطعة ولا نهائية.

فمنذ القدم توجد في اللغة العربية في جميع لهجاتها طرائق للقول متعددة، منها ما هو مستعمل ومنها ما هو غير مستعمل، لكن مع مرور السنين دبت في غير المستعمل الروح فعاد - بفعل ظروف كثيرة - ليجد من يستسيغه، ويستعمله فتكون هذه هي عملية إحيائه، أو إيقاظه من رقاده وجموده وكذلك عملية الإماتة، لا تعنى الإماتة النهائية بل تعنى ترك قاعدة ما وتجميدها لعدم وجود استعمال حقيقي لها إلى حين، حتى يأتي يوم تستيقظ فيه، وسواء جاء هذا اليوم أم لم يجئ فالحقيقة أنها قاعدة ليس لها استعمال ولنتعامل معها بناء على استعمالها أو وعدم استعمالها في مستويات الكلام المتعددة.

وسنحاول في الصفحات القادمة مراجعة بعض الأبواب النحوية في كتاب شرح ابن عقيل والنظر فيها مرة ليست أخيرة لمعرفة بعض القواعد التي يمكن أن ينطبق عليها القول بموتها أو القول بجمودها؛ لعدم وجود استعمال حقيقي لها، أو للتراكيب المصنوعة لها.

وأعتقد أن ذلك رد آخر، وتصويب عملي لآراء د. المزيني التي جاءت ذات أحكام عامة، حيث يكون ذلك بمثابة تصحيح للمفاهيم المغلوطة أو تصحيح لمفهوم واحد - بطريقة عملية - من عدة مفاهيم عرضها في كلامه عن موت النحو.

وسوف أربط بين النحو الحي، والنحو الميت من جهة وبين نتاج أدبي معاصر لشاعر معاصر للمزيني وللباحث من جهة أخرى، هو الشاعر نزار قباني.

بحيث نبحث في نتاجه عن استعمالات ميتة من قديم أحياها الشاعر بذكائه، وبقدرته على صناعة لغة ممزوجة بالتراث والمعاصرة في تراكيب مشرقة أخاذة تقبل عليها الخاصة والعامة.

غير أننا سننظر في بعض الأبواب النحوية، وليس كلها وسنبحث عن بعض التراكيب والقواعد غير المستعملة، ونشير إلى مكان استعمالها، إن كان لها استعمال وسنناقش بعض النحاة في تمسكهم ببعض القواعد والأحكام الميتة التي لا تخدم اللغة الحية المستعملة، وذلك من خلال موضوعات نحوية مختارة عشوائياً على النحو الآتي:

آملين استكمال ذلك في بحوث لاحقة بإذن الله.

أولاً : حروف الجر.

ثانياً : بعض قضايا تخص الضمائر.

أ - الضمير بين وجوب الاستتار وجوازه.

ب - النيابة بين الضمائر.

جـ - الفصل بين الضميرين المتماثلين.

د - نداء الضمير.

ثالثاً : « أل » الموصولة.

رابعاً : النفي.

أولاً : حروف الجـر :-

تحدث النحاة عن حروف الربط، تلكم الحروف التي تربط بين الذات والمعنى، أو بين الاسم والفعل ظاهراً أو مقدراً ومن هذه الحروف حروف الجر : " من - إلى - عن - على[١٣] ...الخ.

وقد أوصلها بعض النحاة إلى عشرين حرفاً، وزاد سيبويه " لولا " لجر الضمير فقط فأصبحت واحداً وعشرين حرفاً[١٤] وزاد آخرون " مَعْ " ساكنة العين[١٥] فأصبحت اثنين وعشرين حرفاً يستعمل بعضها زائداً وأصلياً، وبعضها يستعمل أصلياً فقط، وبعضها يستعمل شبيهاً بالزائد فقط وعند مراجعة أمثلة وشواهد النحاة الخاصة بعمل هذه الحروف في هذه الاستعمالات وجدنا بعضاً من الأمثلة الميتة التي ليست ذات استعمال حقيقي على الإطلاق.

فمثلاً : مات استعمال الحرف " متى " حرف جر منذ ولادته، ومات معه مثاله. أخرجها متى كمه [١٦] أي : مِنْ كمّه؛ لأن الدليل على قوة القاعدة هو كثرة شواهدها، واستمرار اللغة في السير على هذه الشواهد باستعمالها حيناً من الزمان على الأقل لكننا لم نرث هذا الاستعمال أي نظير يقويه، وينتشر معه تدفعنا إلى الحكم بسلامته، لأن كثرة الاستعمال تعد أساساً لا يغفل في قبول كثير من القواعد التي لم تنل حظاً من الشواهد الكثيرة.

واستمر حرف الجر "التاء" في اللغة التراثية وكذلك "الواو" مقصوراً على استعماله في أسلوب القسم، وكذلك الباء في بعض استعمالاتها [١٧] إلا أن الباء في القسم أكثر استعمالاً في اللغة المعاصرة من التاء وكذا " لولا " انحصر جرها للضمير فقط في اللغة التراثية والمعاصرة وكذلك " حتى " الجارة، لا نكاد نرى لها أمثلة حية باستثناء استعمالاتها القرآنية " سلام هي حتى مطلع الفجر "[١٨] وهي هنا بمعنى إلى وباستثناء تقدير جرها للمصدر المؤول المكوّن من " أن " المضمرة بعدها وجوباً عند دخولها على المضارع وتوافر شروط نصبها له مثل : سأنتظر حتى تزورنا غداً " أي " : إلى أن، ومات استعمالها جارة للضمير الذي سمع قول شاعرهم :

فلا واللهِ لا يُلفِي أُناسٌ   فتى حتاك يا ابن أبي زياد[١٩]

ومات استعمال " رُبَّ " جارة محذوفة بعد " الواو " و " الفاء "و " بل "[٢٠] .

أما الحرف " لعلَّ " فقد مات استعماله حرف جر ومات معه شاهده الموروث :

فقلتُ ادْعُ أُخرى وارْفَعِ الصوتَ جَهرةً لعلَّ أبي المغوارِ منكَ قريبُ

حيث يرى بعض النحاة أن لعل هنا حرف جر ولفظة " أبي " بعدها مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة، منع من ظهورها حركة ياء المتكلم(٢١).

ولست أدرى سبباً يدعو إلى مثل هذا الانحراف في استعمال " لعل حرف جر بدلاً من استعمالها ناسخة مع أنها تفيد الرجاء على كل حال.

فهلْ لعلَّ مزدوجة العمل إلى هذا الحد، أم أن هذا الاستعمال كان يمهد لجواز مجيء الاسم الذي بعد لعل مجروراً أو منصوباً؛ لأن المعنى على أي حال لن يتأثر كثيراً؛ لأن دلالتها على الرجاء حاصلة سواء كانت حرف جر أم حرفاً ناسخاً.

ومات استعمال الكاف حرف جر يجر الضمير مثل " كه " " كهو " برغم وصف النحاة قديما له بالشذوذ، كشذوذ جر " رب " للضمير وكلاهما استعمالان ميتان، منذ تبويب النحويين لهما ولأمثلتهما.

أما الحرف " مع " أو اللفظ " مع " فقد اضطربت حوله آراء النحاة اضطراباً غريباً.

فجمهور النحاة على أنه ظرف زمان منصوب غالباً - أو حالٌ منصوبٌ في مواضع محددة لكنّ بعض النحاة قدامي ومحدثين رأى أنه حرف جر، وبخاصة عند تسكين عينه ليصبح " مَعْ " حيث يدل على المصاحبة، ويجر الظاهر والضمير(٢٢).

أما معاني هذه الحروف فقد ماتت بعض الاستعمالات التي قررها النحاة نتيجة ورودها في شاهد أو شاهدين لكل معنى لهذا الحرف أو ذاك، ولقد أكثر النحاة من الحديث عن تبادل حروف الجر معاني بعضها، فالمعنى الواحد يؤدي بأكثر من حرف فمثلاً الظرفية تؤدَّي : أصلاً بـ " في " لكنها يمكن أن تؤدي بـ " عن " و " على " و " الباء " و " إلى " ...الخ(٢٣)

وهكذا بقية الحروف الأخرى، مما يجعلنا نحكم على هذه المعاني بأنها ليست للحروف بقدر كونها إما أنها خاصة باستعمال نص معين وإما أن هذه المعاني تولَّدَتْ من السياق، أو أن هذا يرجع إلى ضعف اللغة العربية التي لم تأت لكل حرف بمعنى خاص به، أو لم تأت لكل معنى بالحرف الذي يُؤدَّي به، أو يكون ذلك دليلاً على ثراء اللغة وتعدد معاني ألفاظها...

لكن يلفت النظر في هذا الباب أن هناك معاني كثيرة، جئ بها لبعض الحروف أيضاً من خلال شاهد، أو مثال أو مثالين، ومات هذا المعنى لهذا الحرف فلم يعد يستعمل هذا المعنى لهذا الحرف لا في نتاج أدبي ولا في غيره.

فمثلاً الحرف " عن " قيل إنه يكون بمعنى الباء دالاً ومفيداً للاستعانة مثل : رميت عن القوس " أي بالقوس "[٢٤] وهذا استعمال ميت قديماً وحديثاً ومثل دلالتها أيضاً على الظرفية مثل : الزعيم لا يكون عن حمل الأعباء والثقال وانياً " أى : في حمل الأعباء الثقال وانياً [٢٥] فهذه استعمالات ميتة منذ ولادتها.

أضف إلى ذلك استعمالات القرآن الكريم لحروف الجر في معاني أصبحت مقصُورة على القرآن الكريم تقريباً فقط كأنه استعمال قد انفرد به القرآن، ومات في غيره من الكلام.

فمثلاً استعمال " الباء " في معنى " عن " جاء ذلك في قوله سبحانه : " فاسأل به خبيرًا " أى : فأسأل عنه " وقوله سبحانه " سأل سائل بعذاب واقع " أى : عن عذاب[٢٦].

واستعمال الحرف " عن " بمعنى " من " مثل قوله سبحانه : وهو الذي يقبل التوبة عن عباده" أي : من عباده[٢٧].

وكذلك استعمال" عن" بمعنى" بعد" في قوله سبحانه " لتركَبُنَّ طبقاً عن طبق " أي بعد طبق.

واستعمال الباء بمعنى " من " في قوله سبحانه " عيناً يشرب بها المقربون " أى : منها[٢٨].

فكل هذه الاستعمالات لهذه الحروف في هذه المعاني المشار إليها آنفاً، استعمالات قرآنية خاصة لأنها ليست مستعملة إلا في القرآن الكريم وتكاد تكون ميتة في غير القرآن الكريم من نصوص.

ومن ذلك استعمال " إلى " بمعنى " مع " كما في قوله سبحانه " مَنْ أنصاري إلى الله " أي مع الله [٢٩].

واستعمال " من " بمعنى " عن " كما في قوله سبحانه، قد كنا في غفلةٍ مِن هذا " أى " عن هذا [٣٠].

واستعمال " من " بمعنى " على " كما في قوله سبحانه : ونصرناه من القوم الذين كذبوا "

أى " على القوم " (٣١) .

واستعمل " من " جارة في القسم مثل : مُنِ الله لأفعلن كـذا " (٣٢). أي : يمـين الله... كـأن هنا تطوراً صوتياً قد حدث في التركيب الثاني فنتج عنه الـتركيب الأول لكـن ذلـك لا يكـون إلا بكثرة الاستعمال فهل كان ذلك قبل الإسلام في مرحلة من مراحـل اللغـة أو في طـور مـن أطوارها ؟

ومن ذلك استعمال " رُبّ " بمعنى " من " في قولهم عن الرسول الكريم " أنه كان مما يحرك لسانه وشفتيه " أى : ربما يحرك ... " (٣٣) وذلـك عنـد معالجته للتنزيل ومـع ملاحظـة وجـود بحوث كثيرة حول هذا الاستعمال لإباحته (٣٤) .

إلا أنه استعمال ميّت في غير هذا النص.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مسألة موت استعمال لغوى، يحتم القول بموت قاعدته التي تتعلق به، أو التي قُعِّدتْ لهذا الاستعمال هذا أمر، لكن ذلـك قـد يعنـى ولادة اسـتعمال آخـر، تحتـم كثرته، وشيوعه إيجاد قاعدة له، دعت كثرة الاستعمال إلى إيجادها والأخذ بها، وهكذا تكـون اللغة حية متجددة ولها قواعد حية متجددة أيضاً.

وقد يقول قائل إن المجامع اللغوية تنهض بمثل هذه المهمـة ولسـت أشـك في جـهود المجـامع اللغوية وما قدمته للعربية، لكني ألفت الانتباه إلى أمر خطير هو أن المجامع اللغوية عينها متجهة دائماً إلى التراث(٣٥) .

فكل تركيب أو أداء - ميتاً كان أو حياً - ينظر في دراسة تسويغه وقبوله إلى التراث القديم أولاً فإن وُجِد له ما يؤيده فبها ونعمت، وإلا كان من الصعوبـة تسـويغه وتمريـره برغـم كـثرة استعماله، ولم نرث عن المجامع حكما واحداً يقول، ويعترف بموت شئ من الـتراث اللغـوي أو النحوي ألبته.

وهناك استعمالات قديمة - تكاد تكون ميتة في لغتنا التراثية - لبعض حـروف الجـر، لكنـها أصبحت في لغتنا المعاصرة حية في بعض مستوياتها فمثلاً اسـتخدام بعـض حـروف الجـر أسمـاء مثل الحرف " على " الذي ورد استخدامه بمعنى " فوق " في قولهم : بَدَت من عليه ...

وفي قول الشاعر :

تحدّثْ مِنْ عَلَيه بعدما تمّ ظِمؤها ... ...

أي من فوقه.

ونحن نقول الآن : نزل مِنْ عَلَى المنبر " وكلمني من على دابته " أي : من فوق المنبر - ومن فوق دابته.

" وقفزت القطة من على الشجرة " أى : من فوق الشجرة والنصوص المعاصرة المحتوية لمثل هذا الاستعمال ليست قليلة.

كذلك الحرف " من " يستعمل بمعنى " بدل " ومنه قوله سبحانه " أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة " أى : بدل الآخرة.

ومثله " الباء " تستعمل بمعنى " بدل " كما في قول الشاعر :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا   شنّوا الإغارة فرساناً وركباناً

أي فليت لى بدلهم.

وقول الشاعر :

جارية لم تأكل المرققا   ولم تذق من البقول الفستقا

لكن استعمال الباء بمعنى بدل أكثر استساغة من استعمال من في نفس المعنى.

أما استخدام نزار قباني لحروف الجر فقد عمد فيه إلى الاستعمالات الحية في لغتنا التراثية والمعاصرة، وباعثاً الحياة في كثير من الاستخدامات التي أوشكت على الموت بسبب قلة استعمالها... فعلى سبيل المثال :

الكاف الجارة :

وهي حرف يفيد التشبيه والجر، ويقع أصلياً وزائداً، ويجر الظاهر فقط، وتدخل عليه " ما " فتكفه عن العمل كثيراً، ومن القليل النادر عدم كفها له.

فنجد نزاراً ينزع إلى هذا الاستعمال المشهور للكاف عند دخول " ما " عليها وهو استعمال قد كثر استعماله في اللغة المعاصرة فصحى وعامية.

يقول نزار في لغته النثرية :

– نحن محاصرون بالشعر ... كما أرضُ مصر تحبل بقطنها . وأرضُ الشام بقمحها ...

– نحن محكومون بالشعر، كما هولندا محكومة بالبحر، وكما قمم الهملايا محكومة بالثلج[٣٦].

ويقول في شعره :

– ملأنا لك الأقداح يا مَنْ بِحُبِّهِ.

– سكرنا، كما الصوفيُّ بالله يسكرُ [٣٧] .

ويقول :

– هنا الجنس.

– ليس سوى مسلخ للنساء.

– هنا الديك يحكم وحده.

– كما الثور يحكم وحده.

– كما الحاكم الفرد في العالم العربي.

– يغني ... ويسمع وحده [٣٨] .

وفي أسلوب جميل – قل استعماله في اللغة التراثية نجد نزار قباني يدخل الكاف على الضمير المرفوع " أنت " فاصلاً بينهما بـ ما الزائدة.

وبرغم أن القدماء منعوا دخول الكاف على الضمير مثل كهن – كهو – كه – كك ... [٣٩] إلا أن نزاراً استطاع أن يجد حيلة جميلة تخرجه من دائرة المنع إلى دائرة الإباحة فجاء بهذا التركيب الذي أباحه النحاة وجمّلة نزار بقوله في أسلوب أقرب إلى اللغة الدارجة منه إلى فصحى العصر بله التراثية.

– خليكِ بدائية كما أنتِ.

- خليك مزاجية كما أنتِ.

- خليك هجومية كما أنت.

- ليس لي القدرة على تغيير طبيعتك.

- أنت ملكة الفوضى، والجنون وعدم الانتماء.

- فظلي كما أنت.

- أنت البدوية التي ذهبت مع كل القبائل.

- وعادت عذراء.

- فظلي كما أنتِ [٤٠].

ومعنى " كما أنت " هنا أي : على الحال التي كنت عليها أى فاستمري على الحال التي أنت عليها أو كنت عليها فلا تتغيري ... [٤١].

والكاف عند نزار ليست ملغاة دائماً عند دخول ما عليها لأنها تعمل - كما قرر النحاة - إذا دخلت على ما المصدرية ومدخولها كما في مثل قوله :

- مستوطنة في صوتى - كما يستوطن السكر في شرايين العنقود [٤٢].

والكاف في بقية استعمالاتها في شعر نزار جاءت على ما قرره النحاة لها من معانٍ إلا معنى واحداً لم أجد نزاراً ميالاً إليه وهو مجيئها زائدة، فلم أعثر عند نزار لها على نماذج تؤيده.

وعليه فالحكم بموت استعمال الكاف الجارة زائدة في شعر نزار قائم وقد يمتد إلى معظم الشعر المعاصر، وعليه فهذا الاستعمال إن كان موجوداً في أماكن أخرى فهو حي فيها على قلتها وندرتها ، ميت في غيرها.

ثانياً : حتى :-

– استخدم نزار " حتى " جارة للمصدر المؤول المكوّن من " أن المضمرة وجوباً بعدها - على رأى فريق من النحاة.

غير أن استخدامه لها كان، محيّراً بعض الشيء، فبرغم صحة تقدير المعنى " بحتى " على معنى " إلى أن " إلا أن معنى حتى يقترب في سياقها من معنى " حين "، لاحظ النص الآتي :

– سأقول لك " أحبك ".

– عندما أشعر أن الأرض حتى تدور بحاجة إليك.

– وسنابل القمح حتى تنضج ... بحاجة إليك.

– والفصول حتى تتعاقب ... بحاجة إليك.

– والينابيع حتى تتفجر ...

– والحضارة حتى تتحضر ... (٤٣).

فالحرف " حتى " في النص السابق جاء على ما قرر النحاة لها، حيث تكون جارة للمصدر المؤول بشرط كونها أو تقديرها على معنى " إلى أن " .

وهي هنا كذلك فالمعنى : سأقول لك أحبك عندما أشعر أن الأرض إلى أن تدور في حاجة إليك ".

لكنني أرى أن المعنى على هذا التقدير ليس في قوة المعنى الآخر الذي يقدر " حتى " بمعنى " حين " في العبارة.

فالأرض حين تدور في حاجة إليك، أما في توقفها، وهذا مستحيل فليست في حاجة إلى محبوبته، وشاعرنا يحب محبوبته في حال دوران الأرض - أي يحبها دوماً.

أما المعنى الأول فيرجع دوران الأرض إلى المحبوبة لأنها سبب من أسبابه ، أو على معنى كأن الأرض لكي تدور فهي محتاجة للحبيبة فإذا دارت انتهت الحاجة وهذا عكس المعنى الأول.

ومرة يستخدم " حتى " غير جارة لكنها استئنافية، وهي في سياقها هنا أقـوى منـها جـارة، يقول:

– مازال يكتب شعره العذريَّ قيسٌ

– واليهود تسربوا لفراش ليلى العامرية.

– حتى كلاب الحيِّ لم تنبح.

– ولم تطلق على الزاني رصاصة بندقية [٤٤] .

ومرة يستخدم " حتى " جـارة لكنـه يحـذف مجرورهـا، مسـتفيداً بذلـك الحـذف في خدمـة مقاصده، ومعانيه التي يريد إيصالها في قوله :

– وشجعت نهديك ... فاستكبرا.

– على الله ... حتى ... فلم يسجدا [٤٥].

ثالثاً : الباء :ـ

لها معان كثيرة مستعملة في القرآن الكريم وفي غيره من النصوص، غير أن لهـا معـاني غـير مستعملة إلا في نصوص خاصة، وهي بهذا الاستعمال ميتة خارج هذه النصوص.

أما نزار فاستخدم الباء في معاني حية كأنها جديدة ومن ذلك استخدامها بمعنى " مـع " في قوله :

– كان أخوال القتيلة يشربون الجن بالليمون.

– يصطافون في البنان.

– يرتاحون في أسوان .

أي : يشربون الجن مع الليمون، أي : مخلوطاً معـه، ومـرة يسـتخدم البـاء بمعنـى " في " أو للإلصاق في قوله :

– لم يبق من غرناطة.

- ومن بني الأحمر.

- وغيرَ لا غالب إلا الله.

- تلقاكِ بكل زاوية (٤٦).

ويستخدم الباء بمعنى " مع " أو في قوله :

- يظل القتيل على ما به.

- أجل وأكبر من قاتليه (٤٧).

وينزع إلى استخدام الباء في معنى " في " وهو استعمال ينزع إليه أهل شبه الجزيرة العربية والخليج وذلك في قوله :

- بلقيس.

- كيف تركتنا في الريح.

- نرجف مثل أوراق الشجر.

... ...

- أتراك، ما فكّرت بي ".

- وأنا الذي يحتاج حبك ... مثل زينب أو عمر (٤٨).

ويقول في القصيدة نفسها مستعملاً نفس المعنى السابق :

- هل موت بلقيس.

- هو النصر الوحيد.

- بكل تاريخ العرب ؟؟ (٤٩).

- ويستعمل الباء في معنى الاستعانة في قوله :

- لا تحملني أبداً ببحر أزرق.

- أو أبيض.

– فأنا بحاري مالهن سواحل [٥٠].

– ويستعمل الباء بمعنى " مع " في قوله :

– الناطق الرسمي يعلن في بلاغ لاحق.

– أن اليهود تزوجوا زوجاتنا.

– ومضوا بهن ... فبالرفاء وبالبنين... " [٥١].

وتجيء الباء عنده للاستعانة أيضاً في قوله :

" بالسكين " وللظرفية في قوله " بلحظة " وذلك كله في قوله :

– يا وطني الحزين.

– حوّلتني بلحظة.

– من شاعر يكتب شعر الحب والحنين.

– لشاعر يكتب بالسكين " [٥٢].

رابعاً :

أما الفصل بين حرف الجر ومجروره فقد أباحه كثير من النحاة، واعتبر بعضهم " لا " الفاصلة بين الجار والمجرور بمعنى " غير " أي أنها اسم مضاف لما بعده مجرور بحرف الجر، وعليه، فلا فصل بين الجار والمجرور وعليه أيضاً فالفصل عندهم لا يلغي عمل حرف الجر كما في مثل : " عما قليل ليصبحن نادمين " أى : عن قليل، فالفصل بـ لا كلا فصل.

وعلى هذا فكثير من النحاة يرى جواز الفصل بين الجار والمجرور بـ لا، أو " ما " وأن " لا " خاصة حرف باقٍ على حرفيته، لا يتأثر بالعوامل، وإنما هو زائد معترض بين الجار والمجرور، وأنه مع زيادته يؤدي معنى النفي، ولا يعيق عمل حرف الجر في الاسم بعده.

وكأنه حرف مقحم بين الجار والمجرور، وأنه مع إقحامه له معنى، بخلاف كثير من الحروف المقحمة أو الألفاظ المقحمة التي قد لا يكون لها معنى تفيده [٥٣].

وقد جعل نزار قباني " لا " مقحمة ، فاصلة بين الجار ومجـروره، وبـين المضـاف والمضـاف إليه بحيث لا تعيق العمل، وذلك حيث يقول :

– تأتين من لا جهه.

– أعني من كل الجهات (٥٤).

– ويقول :

– تبكي بصوت أزرق ... أزرق.

– يفضي إلى لا حيثُ شباكنا.

– يفضي إلى لا منتهى شيق (٥٥).

ويقول :

– في مدخل الحمراء ... كان لقاؤنا.

– ما أطيب اللقيا بلا ميعاد (٥٦).

ثانياً : بعض قضايا تخص الضمير :-

أ - الضمير بين وجوب الاستتار وجوازه

وقوع الضمير المنفصل المرفوع فاعلاً :-

أو تحول الضمير المستتر وجوباً إلى ضمير مستتر جوازاً :-

مما هو معروف ومستقر لدى جمهور النحاة أن مثل قول نزار :-

- هاجمي أنتِ ... واقتحمي أنتِ.

- واخترقي جسدي أنت(٥٧) .

أن الضمير أنت في التراكيب الماضية يعرب توكيداً لفظياً للضمير المتصل بالفعل " هاجمي " " اقتحمي " " اخترقي " " فياء المتكلم " فاعل، و " أنتِ " توكيد لفظي في محل رفع لها - أي لياء المتكلم، عملاً بالقاعدة الخاصة بتوكيد الضمير المرفوع المتصل بضمير رفع منفصل.

أما قول نزار بعد ذلك :

- فليس مهما أن أريح أنا (٥٨).

فالضمير " أنا " يعرب عند جمهور النحاة أيضاً توكيداً لفظياً للضمير المرفوع المستتر وجوباً الذي هو فاعل للفعل أريح، وتقديره " أنا ".

لكن الأمر في اعتقادي ليس هكذا، فالضمير " أنا " في مثل قول نزار : " أريح أنا " ليس توكيداً لفظياً للضمير المرفوع المستكن في " أريح " وجوباً وتقديره " أنا ".

بل إن ظاهر الأمر، يقضي بجعل هذا الضمير الظاهر فاعلاً لهذا الفعل.

وبناءً عليه فمثل هذا الفعل " أريح " فاعله ليس ضميراً مستتراً وجوباً، بل إن الاستتار هنا جائز وليس واجباً، وينطبق ذلك على فاعل فعل الأمر للمفرد المخاطب المذكر " اكتُبْ أنتَ " " فأنت " ليست توكيداً لفظياً للضمير المستكن في " أكتُبْ " وتقديره " أنت "، وكذلك فاعل الفعل المضارع " نكتب " أو " تكتب "، أو " أكتب " مثلاً.

ومن نماذج ورود الضمير المستتر وجوباً قوله :

– تحركي خطوةً ... يا أنصاف عاشقة.

– فلا أريد أنا أنصاف عُشّاق [٥٩].

وقوله :

– وأمشي ... أنا في رقبة الشمس خنجرٌ.

– وأصرخ يا أرض الخرافات احبلي.

– لعلّ مسيحًا ثانياً ... سوف يظهر [٦٠].

وقوله :

– بلقيسُ.

– مُذبَحونَ حتى العظم.

– والأولادُ لا يدرون ما يجرى...

– ولا أدرى أنا ... ماذا أقول ؟[٦١].

– ها نحن نسأل ياحبيبهْ ...

– إن كان هذا القبرُ قبرك أنتِ.

– أم قبر العروبهْ... [٦٢].

وقوله :

– أشعر بحاجة، ياحبيبتي.

– لقراءة آخر قصيدة حُبٍّ كتبتُها.

– قبل أن تصبحي آخر النساء.

– وأصبح أنا ...

- آخر حيوانٍ يقرضُ الشعر [٦٣].

وقوله :

- عندما تجلسين على المقعد الأخضر.

- ويقرّر جسمُك أن يلقي قصيدتَهْ.

- أستقيل أنا من الكلام [٦٤].

ويؤكد مقولتي أن نزاراً قصد إظهار الضمير الواجب الاستتار، يؤكد هذا نثره كما أكدها شعره.

فإذا كان الشعر مخصوصاً بالضرورة، وهو منها وهي منه، فالنثر مجال الالتزام والاختيار فإذا أظهر نزار الفاعل الواجب الاستتار في النثر فهذا دليل على أنه يقصد ذلك قصداً، كأنه يرى صحة جواز استتار الضمير مع المضارع الذي للمتكلم والأمر الذي للمفرد المخاطب، وليس وجوب استتاره انظر إلى قوله :

" بلادنا مجموعة كلمات جميلة، كلمةٌ منك، وكلمة مني، قشة تحملها أنت، وقشة أحملها أنا... وهكذا يُصْنع الربيع " [٦٥].

وفي مقال وحديث آخر له يقول :

" كيف يمكنني أن أكون موضوعياً حين أكون أنا الموضوع ؟!! "[٦٦].

" وكيف يمكن أن أحدثكم عن مساحة جرحي حين أكون أنا الجرحَ ؟!! "[٦٧].

وفي موضوع آخر يقول :

" وكما يجلس طفل على حافة بركة ... ينتظر قدوم السمك، أجلس أنا على حافة الورقة، أراقب ارتعاش خيط الصنّارة ..." !! [٦٨].

ويقول في موضوع آخر :

" إذن فأنا في كتاباتي لا أدّعي أنني مبعوثُ سماوي لأحرر المرأة، وما فعلته أنا، وما فعله غيري، لم يكن سوى ثورة صغيرة على نظام حجريٍّ سلطويّ، يحتاج إلى ألوف الثورات.. !!

وبرغم أنّ عامة النحاة قد أجمعوا على أن من مواضع وجوب استتار الضمير أربعة، وأوصلها بعضهم إلى تسعة منها : فاعل فعل الأمر للمفرد والمخاطب مثل اكتب وفاعل الفعل المضارع للمفرد المتكلم " أكتب " والجمع نكتب أو فاعل الفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد تكتب وأجمعوا على أنه إذا ذكر هذا الفاعل الضمير وظهر فهو ليس فاعلاً، بل هو توكيد لفظي للفاعل المستتر وجوباً في هذا الفعل فقوله سبحانه : وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة "[69] تعرب أنت : توكيداً لفظياً للضمير المستتر وجوباً في " اسكن " والتقدير : اسكن أنتَ أنتَ "[70].

والسبب في ذلك عند عامة النحاة أننا لا نستطيع إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير المستكن في المواضع الماضية، ولذلك وجب استتار الضمير أما الضمير الفاعل للفعل الماضي " يكتب " مثلاً فهو مستتر جوازاً لصحة ظهور هذا الضمير، وصحة إحلال اسم ظاهر محله.

حيث يصح أن نقول : كتب هو - وكتب محمدٌ -ويكتب هو -ويكتب محمدٌ وهكذا ...

هذا ما قرره النحاة وأجمعوا عليه.

أما القول الذي أرتضيه في مثل هذه المواضيع فهو أن هذه المواضيع ينبغي ألا يحكم عليها بأنها من مواضع وجوب استتار الضمير، بل هي من مواضع جواز استتار الضمير، ذلك لورود هذا الضمير ظاهراً في بعض التراكيب.

أما القول بأن هذا الضمير إذا ظهر فليس هو المقصود وإنما هو توكيد للضمير المستتر وجوباً، بسبب عدم قدرتنا على إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير، فهو قول لا تسنده النصوص الكثيرة التي ظهر فيها الضمير في مثل هذه المواضع وليس مهماً التمسك بالقول الذي يوجب حتمية صحة إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير، فما قيمة ذلك ؟ وما أهميته في فهم التراكيب ؟ وما العلاقة بين الاسم الظاهر وبين الضمير في مثل هذه المواضع ؟

إن الربط بين الضمير والاسم الظاهر في مثل هذه المواضع يُعدّ تكلفاً لا داعي له، ولا يفيد المتكلم في شيء وهو نحو ميت لأمثلة ونماذج لكلام حيّ، وهذا شيء غريب. !!

لأن المتكلم يتعامل - غالباً - مع ظاهر التراكيب وليس مع منطق القواعد وفلسفتها، وتحكم صناعها رغبة في طرد الباب على وتيرة واحدة.

فافتراض إحلال اسم ظاهر محل هذه الضمائر ليس له ما يبرره، لا من قياس صحيح ولا من سماع كثير فقولهم : إن " أكتب " فاعلها ضمير مستتر وجوباً لا يجوز إظهاره لأنه لا يجوز إحلال اسم ظاهر محله قول يقضي بأن يكون الفاعل في جميع تراكيب اللغة اسماً ظاهراً، وكأن ورود الفاعل ضميراً ليس إلا قياساً على وروده اسماً ظاهراً وهذا قياس غريب؛ لأن الفاعل يجئ اسم موصول، ويجيء اسم استفهام، ويجيء مصدراً مؤولاً، ويجيء جملة، وهو كل ما يمكن أن يحكم عليه حقيقة أو مجازاً بأنه فعل الفعل أو اتصف به بتأويل، وبغير تأويل.

وما الفائدة التي سيجنيها السياق من افتراض كون فاعل فعْل الأمر للمفرد المخاطب هو ضمير مستتر وجوباً تقديره " أنت " وإذا ظهرت " أنت " أو ذكرت في التركيب - لأى غرض - فهي ليست الفاعل بل هي توكيد لفظي لـ " أنت " المستترة وجوباً ؟!!!

وكذلك نحن، أو أنا، أو أنت مع بقية المواضع التي أشار إليها النحاة ...

إن السياق،والسامع والمتكلم عناصر مهمة يحتكم إليها في كون هذا الضمير البارز هو الفاعل حقيقة وإنه ليس توكيداً لضمير مشابه له مستتر ذلك لأن ظهور مثل هذا الضمير يُبْطل القول بوجوب استتاره.

وقد ورد السماع الكثير بظهوره قديماً، وحديثاً.

وفي اعتقادي أيضاً أن من حق النحاة أن يقولوا بوجوب استتار الضمير في المواضع التي لم يظهر فيها هذا الضمير البتة.

فكل موضع لا يظهر فيه هذا الضمير البتة، فهو مستتر وجوباً، فإن ظهر فهو مستتر جوازاً عند ظهوره وعدم ظهوره، فالعبرة عندي بظهور الضمير أو عدم ظهوره وليست بإمكان إحلال اسم ظاهره محله.

ويستوي في ذلك فاعل الفعل " الماضي " " كتب " مثلاً وفاعل فعل الأمر " اكتُبْ " أو فاعل الفعل المضارع " نكتبُ " أو " تكتبُ " أو " أكتُبُ " فجميع هذه الأفعال، وما يناظرها فاعلها ضمير مستتر جوازاً عند عدم ظهوره وإن ظهر فهو فاعل، وليس توكيداً لفظياً لضمير مستتر وجوباً بعدها.

فالعبرة كما أسلفت ليست بإمكان إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير أو عدم إمكان

إحلال اسم ظاهر بل العبرة في ظهور هذا الضمير أو عدم ظهوره فإن توافرت لدينا نصوص ظهر فيها هذا الضمير بعد الأفعال، فهو الفاعل، وبناءً عليه فعدم ظهوره في نصوص أخرى يعني أنه مستتر جوازاً.

ولا داعي إذن من افتراض كون هذا الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً، وأنه عند ظهوره لايعامل على أنه فاعل فعله الذي معه ويعامل على أنه توكيد لفظي لضمير مستتر وجوباً قبل هذا الضمير البارز.

فكل هذا لا يفيد نحو اللغة في شيء، ولا يعطي المتصلين بلغتنا، أو قواعد لغتنا صورة مشرقة (٧١) لأن ما لا يفيد نحو اللغة هو نحو ميت وليس حياً، ونحن نسعى لإيجاد نحو حيٍّ يواكب لغتنا الحية المتجديدة.

ومما يجدر ذكره هنا أنّ النحاة نسوا أمرين مهمين خاصين بظهور الضمير المنفصل الذي للرفع بعد الأفعال سالفة الذكر.

الأول : أن إصرار النحاة على إعراب هذا الضمير توكيداً لفظياً للضمير المحذوف يوقع في محظور مهم هو أنهم منعوا حذف المؤكد؛ لأن القول بتوكيده ينافي القول بحذفه إذا إنه كيف يكون مؤكَّداً وهو محذوف ؟!!

الثاني : أن النحاة يربطون بين إعراب هذا الضمير فاعلاً، وبين إحلال اسم ظاهر محله، فإن صح إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير أعرب فاعلاً وإن لم يصح أعرب توكيداً لفظياً لضمير مماثل له مستتر وجوباً.

هذا ما قالوه، لكنهم نسوا أن الضمير المستتر وجوباً الذي أعربوه فاعلاً لا يمكن إحلال اسم ظاهر محلة، وعلى هذا فاستحالة إحلال اسم ظاهر محل هذا الضمير لا تزال قائمة، سواء كان مستتراً، أم ظاهراً.

وبمناسبة ذكر الضمير الظاهر أشير إلى أن ضمير الرفع البارز المتصل بفعل الأمر للمخاطب المثنى والجمع بنوعيه، يُعد بارزاً وجوباً، ومع أنه بارز وجوباً إلا أنه لا يمكن إحلال اسم ظاهر محله على أى حال، لأننا - بناء على قولهم - لا نستطيع أن نقول : اكْتُبا محمدان - بإعراب " محمدان " فاعلاً فهذا يجعلنا نقع في محظورين عندهم، المحظور الأول تعدد الفاعل لفعل واحد،

والثاني، وإعراب محمدان فاعلاً وهي أقرب إلى المنادى منها إلى الفاعل، وذلك عند إعراب ألف الاثنين فاعلاً وليس علامة تثنية !!

إذن فمسألة الربط بين استتار الضمير وصلاحية إحلال اسم ظاهر محله يكون فاعلاً أمر ليس دقيقاً، وهو أمر أصر عليه صُنّاعُ القواعد رغبة في طَرْدِ الباب على وتيرة واحدةٍ من حيث الشكل دون مراعاةٍ لواقع اللغة التي لم تمنع ظهور الضمير بعد فعل الأمر الذي للواحد المخاطب، وإعرابه فاعلاً.

وكما قلت فيما مضى إن القول بإعراب هذا الضمير فاعلاً يريح من عنت أمور كثيرة، ويناسب ظاهر اللغة، وواقعا وإن كان يخالف تَحَكُّمَ قواعد فيها بعضٌ من قصور.

وهذا القصور يمكن تداركه عند فك الارتباطات الواهية التي صُنِعت لتقوي قواعد لا تراعي طبيعة اللغة التي انطلقت منها.

ويبدو أنها لم تنطلق من واقع اللغة، بقدر انطلاقها من عقلية صُناعها، ومن افتراضاتهم، ومحاولاتهم ربطوا بجاد صلات بين أمور ليس من صالح اللغة ربطها ببعضها.

ب - النيابة بين الضمائر :

ومما وردت فيه النيابة - نيابة الضمائر بعضها عن بعض - نيابة ضمير الرفع عن ضمير الجر، حيث نابت " أنت " عن " الكاف " عند وقوع أنت بعد " غير " بدل أن يقول : غيركِ وذلك في قول نزار :

– إنني أكتب من داخل موتي.

– أين أنتِ الآن ... يا مَنْ لم أجد في هذه الغابة.

– صدراً يحتويني ... غير أنتِ (٧٢).

– ومما وردت فيه النيابة في نثر نزار قوله :

– " لا أبحث عن بديل لبيروت لأنه لا بديل لبيروت سوى هي (٧٣).

فقال - في النثر - " سوى هي " بدلاً من " سواها " كأنه أحس أن ضمير الفصل " هي " الذي هو للرفع أقوى، وآكد في نقل مشاعر تعلقه ببيروت من ضمير الخفض المعادل له الها في " سواها ".

وقد مر بنا أن الأستاذ عباس حسن رحمه الله قد ذكر أن نيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب أو الجر يقتصر فيها على السماع ثم ذكر أن نيابة ضمير الرفع عن ضمير الجر في مثل : ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا فيها قبح، وعلل سبب القبح بقوله : والقبح هنا هو بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع في محل جر " وذكر مثالاً لنيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب في قوله : " يا أنت " ووصفه بالشذوذ، وذكر بعضاً من شاهد قديم ووصفه بالضرورة الشعرية لإقامة الوزن...

وكل ذلك - في رأي - بسبب عدم ورود ذلك عن العرب فلو وردت شواهد كثيرة، أو كان بعض النحاة نص على صحة ذلك، لكان ذلك مقبولاً، وصُنِعت له الشواهد، وحُشِدت له الأدلة لتقويته، وتسويغه وقد فات أوان ذلك في رأي المتمسكين بالقديم فماذا في كل النتاج الشعري الذي جاء بعد هذا الأوان الذي فات ؟ أنحكم عليه بالخطأ واللحن أم نعيد النظر في مجموع قواعد النحو ؟ لإصلاح ما فيها ومحاولة جعلها أكثر مرونة؛ لاستيعاب محتوى

هذا النتاج الشعري الذي هو الآن يعد جزءاً من تراث الأمة ينبغي عدم ازدرائه أو النيل منه، أو من بعضه.

وإذا عُدْنا إلى عبارة نزار قباني وهي قوله : ... فلست أنا لوجدنا أن هذا التعبير ليس مألوفاً لدى الكثيرين بل إن الجملة الموافقة للقواعد المناظرة لهذه الجملة هي " فلستُ إياي " وهي أيضاً ليست من العبارات أو التراكيب المألوفة برغم مجيئها على مقتضى القواعد، والجمل التي جاءت على مقتضى القواعد وهي غير مألوفة ليست قليلة في هذا الباب.

فمثلاً قول الشاعر :

عددت قومي كعديد الطيس　　　إذ ذهب القوم الكرام ليسي

جاء فيه " ليسي " حيث اتصل الضمير ياء المتكلم بالفعل " ليس " وقد أشار النحاة إلى جواز الأمرين الاتصال والانفصال.

لكنّ السؤال هو مَنْ يقبل ويستسيغ جملة ليس أو ليس إياي ؟!!

أليس فيها من القبح ما في استقباحهم : ما أنت كأنا ولا أنا كأنت ؟!!

وفي اعتقادي أن سبب الاستقباح وعدم الاستساغة هو بسبب عدم كثرة الاستعمال في القديم والحديث لهذه الأساليب أو التراكيب إذ إن كثرة استعمالها وشيوعها تعد نوعاً من وسائل تسويغها، وجعلها أكثر قبولاً سواء كانت لها سند من سماع أو من قياس أم لم يكن له سند.

ويصدق هذا على النصوص القديمة، أو النصوص المعاصرة وإذا عدنا إلى شعر نزار لوجدنا أنّ كثيراً مما يمكن اعتباره مخالفاً للقواعد يعد - في نظري - مقبولاً مستساغاً بسبب كثرة شيوعه وانتشاره على ألسنة الخاصة والعامة، في عصرنا الحاضر خاصة.

فالخاصة تجد في عباراتهم مثل قول نزار السابق :

" أما هذا الكلام فلست أنا الذي يقوله "

والعامة يقولون : " الكلام ده مش أنا اللى بقوله "

لكن الملاحظ أن العبارة الأولى تغيّر فيها موقع ووظيفة الضمير تغيراً كاملاً، حيث

أصبحت وظيفة الضمير هنا " أنا " من كونها خبراً للناسخ " ليس " إلى وظيفة أخرى هي أنها توكيد لفظي للتاء في " لست " أما الخبر فهو الاسم الموصول " الذي ".

وبهذه المناسبة، أشير إلى أنه من الممكن أن يكون نزار قباني قصد هذا التركيب الذي فصلنا موقع عناصره، حيث يحتمل أن يكون نزار قد قصد من قوله :

" إذا تخليت عن عشقي ... فلست أنا ".

يحتمل أنه أراد أن يقول : فلست أنا نزاراً أو فلست أنا الذي يتخلى عن عشقه او غير ذلك ...

وكل ذلك يحتمله السياق، ولا يرفضه، ويؤيد هذه الاحتمالات كلها السياق الذي وردت فيه عبارة نزار : " فلست أنا " التي وردت في قوله :

– يعانق الشرق أشعاري ... ويلعنها.

– فألف شكر لمن أطرى ومَنْ لعنا.

– فكل مذبوحة دافعت عن دمها.

– وكل نهد ... أنا أيدتُ ثورته.

– وما ترددت في أن أدفع الثمنا.

– أنا مع الحب حتى حين يقتلني.

– إذا تخليت عن عشقي ... فلست أنا (٧٤).

ومن النيابة أيضاً :–

– مواقع مختلفة للضمير في شعر نزار :–

فيما مضى أشرنا إلى حالات ومواقع للضمير في شعر نزار، وكان منها ما وافق فيه شعر نزار قواعد النحو وكان منها غير ذلك، حيث شغل الضمير مواقع وظيفية نحوية لم يشر إليها النحاة أو لم يرضوا عنها.

ومما يندرج تحت هذا أيضاً :–

وقوع ضمير الرفع المنفصل خبراً للناسخ الذي ينصب الخبر أي : وقوع ضمير الرفع في موقع ضمير النصب :

وذلك في قوله :

- إذا تخليت عن عشقي فلست أنا [٧٥].

فقوله : ... فلست أنا جاء فيه ضمير الرفع المنفصل " أنا " خبراً للناسخ " ليس "، ومعلوم أن ليس تنصب الخبر، وعلى هذا فكان ينبغي أن يجيء هنا ضميراً للنصب هو إياي "، إلا أنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب في هذا الموضع.

لكن هل ورد ما يناظر قول نزار : " فلست أنا " أو : " فلستُ إياي " ؟

إن الأقرب إلى القبول في اعتقادي هو قول : " فلست أنا " برغم مجيئه مخالفاً لقاعدة نوع الضمير - للرفع أو للنصب ومخالفاً لقاعدة اتصال الضمير وانفصاله.

فقد ذكر النحاة أنه إذا كان خبر كان أو أخواتها ضميراً، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله، واختلف في المختار منها، فاختيار ابن مالك الاتصال قائلاً في ألفيته :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل   إذا تأتى أن يجيء المتصل

وقال :

وصل أو افصل هاءَ سلنيه وما   أشبهه ، في كُنْتُه الخُلْف انتمى

لكنّ سيبويه وآخرون اختاروا الانفصال، نحو : كنتُ إياه وقد ذكر كثير من المحققين أن الاتصال والانفصال جائزان صحيحان واردان عن العرب كثيراً ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيع المخزومي :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا   عن العهد والإنسان قد يتغيرُ [٧٦]

وقول الآخر :

ليس إياي وإيا   ك ولا نخشى رقيباً

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد :

" إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله ".

ومنه قول رؤية :

عـددت قومـي كعديـد الطيـس   إذ ذهب القوم الكرام ليسـي [٧٧]

وإذا عدنا إلى قول نزار : فلست أنا " لوجدناه قد استعمل ضميراً للرفع منفصلاً هو للمتكلم المفرد " أنا " وهو ضمير من اثنى عشر ضميراً لا تكون بالأصالة إلا مرفوعة، فأما استعمالها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة عن ضمير الجر أو النصب ".

قال عباس حسن : في بعض أساليب مسموعة يقتصر عليها ومع أنها مسموعة يحسن ترك استعمالها لقبح وقعها على السمع، فمن النيابة عن ضمير الجر قولهم : ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا " والقبح هنا بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع في محل جر، ومن النيابة الشاذة أيضاً قولهم : يا أنت ... ياليتني وهما نخلو بمنزلة " وقد عُدَّ الأخير من ضرورات الشعر؛ لأنه عطف الضمير " هما " [٧٨] وهو ضمير للرفع على ياء المتكلم وهي للنصب في ليتني.

ومن أجل درء شبهة وجود تناقض في كلام النحاة وقواعد الضمير، نص النحاة على أن نيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر جائزة وكثيرة في باب التوكيد.

مثل ما مضى ذكره وكقولهم : سمعتك أنت تخطب، ومررت بك أنت، وقد نص النحاة على أنه استعمال قياسي [٧٩].

ومن المواضع التي تشبه ما مضى قول نزار :

– فالشاعر المشهور ليس أنا [٨٠].

حيث ناب ضمير الرفع " أنا " وهو هنا خبراً للناسخ ليس، ناب عن ضمير النصب " إياي " لأن تقدير الكلام هو : فالشاعر المشهور " ليس هو إياي " فحذف اسم " ليس " ثم أناب ضمير الرفع " أنا " مناب ضمير النصب.

جـ - الفصل بين الضميرين المتماثلين :-

يرى النحاة أن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر، فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فنقول الدرهم : أعطيتكه - وأعطيتنيه، بتقديم الكاف، والياء على الهاء لأنها أخص من الهاء، لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم والهاء للغائب ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال، فلا نقول : أعطيتهوك - ولا أعطيتهوني وأجازه قوم، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان - ض - أراهمنى الباطل شيطاناً " فإن فصل بينهما جاز تقديم أيٍّ منهما " غير أن الغريب أن نجد لغتنا المعاصرة في مستوى من مستوياتها تنزع إلى ما منعه جمهور النحاة وأجازه فريق قليل منهم.

فمثلاً نرى في عامتنا المصرية مَنْ يقول : " أعطيتهولك " بزيادة لام قبل الكاف أي : أعطيته لك ...

وهذا يعنى موت الاستعمال الذي فرضه النحاة بقاعدته، واستيقاظ وبعث الاستعمال الآخر الذي أجازه قليل من النحاة، وليس مهماً حتمية تواجد هذا الاستعمال حياً في اللغة الفصيحة.

إن المهم هو التأكيد على فكرة عدم الحكم بموت كل النحو بكل قواعده فنحن نلاحظ أن ما من قاعدة تموت في اللغة الفصيحة إلا وتبعث في اللغة العامية أو غيرها من مستويات الكلام ، وما من قاعدة قديمة يقل استعمالها حتى تموت إلا ونجدها قد بعثت في بعض مستويات الكلام في بعض العصور والأماكن.

د - نداء الضمير :-

جاء في شرح التصريح على التوضيح : أن نداء الضمير شاذ، وظاهر ذكر المصنف له في عداد هذه الكلمات أنه مطرد، ولكن قَصَره ابن عصفور على الشعر، واختار أبو حيان أنه لا ينادى البتة فالأقوال حينئذ ثلاثة، ومحل الخلاف هو ضمير المخاطب خصيصاً[٨١].

وضمير المخاطب يأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع، فمن الأول قولهم :

" يا إياك قد كفيتك ".

والثاني : نحو قول الآخر :

يـــا أبجـــر بـــن أبجـــر يـــا أنتـــا أنـــت الـــذي طلقـــت عـــام جعتـــا

وقد أحسن الله وقد أسأتا [٨٢].

قال الشيخ خالد : وأنت الأول منادى، وكـان القيـاس أن يقـول : يـا إيـاك؛ لأنـه مفعـول حُذف عامله، ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، أو لأنه لما اطرّد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع [٨٣].

– لكن بعضاً آخر من النحاة يؤكد على صحة نداء ضمير المخاطب قائلاً : والـذي يـدل على أن الأصل في كل منادى النصب قول العرب : يا إياك، لمـا كـان المنـادى منصوبـاً وكنـوا عنه أتوا بضمير المنصوب على ما استدل به سيبويه [٨٤].

وقد قالوا : يا أنت أيضاً، فكنّوا عنه بضمير المرفوع، نظراً إلى اللفـظ، كمـا قـالوا يـا زيـد الظريف فأتبعوا النعت على اللفظ.

وقد استدل مَنْ وافق على نداء ضمير المخاطب بقول الشاعر :

يـا أنـــت يـا خـير الدعـاة للـهدى لبيـــك داعيـــاً لنـــا وهاديـــاً [٨٥]

أما المانعون نداء الضمير مخاطبـاً وغـيرُ مخـاطب مـن ضمـير الغيبـة، والحضـور - التكلـم - فيرون أن قولهم " يا إياك " هو تقديـره : يـا إيـاك أعـني. بتقديـر فعـل علـى بـاب الاشـتغال، ونصبت إياك لأنها مضافة ولم تنصب " أنت " لأنها مفردة [٨٦].

وقد حدد هؤلاء المانعون مجموعة من الأسماء لا تصلح لأن تكون منادى ومن هـذه الأسمـاء التي لا تصلح للنداء :

١– اسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب، لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى اسم الإشارة، فلا تقول : يا ذلك - يا ذاك، يا هذاك - عند الجمع بين الهاء والكاف.

٢– وكل اسم أضيف لضمير المخاطب لا يصلح لأن يكون منادى مثل : يا صديقك.

٣– وضمائر المتكلم، والغيب مثل : يا أنا، يـا هـو ومـا يتفـرع عنـها مـن مذكـر ومؤنـث

ومثنى وجمع (٨٧).

أما نزار قباني فقد نادى الضمير المخاطب ونادى ضمير المتكلم في الشعر وفي غير الشعر فقال :

" حتى تصير كلمة يا أنت على لسان المتصوف أو العاشق تعني يا أنا " (٨٨).

وذلك في معرض حديثه عن عشق الشعراء وعشق الصوفية قائلاً : " بين العشق والصوفية نقاط التقاء كثيرة ... والعاشق الكبير ينتهي في آخر الأمر إلى متصوف كبير ".

وإذا كانت غاية المتصوف هي الفناء في ذات الله والحلول فيه، فإن غاية العاشق هي الفناء في ذات المعشوق والحلول فيه، حتى تصير كلمة يا أنت على لسان المتصوف أو العاشق تعنى يا أنا " (٨٩).

ويقول نزار عقب ذلك : وإذا درسنا بدقة مفردات كبار المتصوفة، كالنَّفِري وأبي العتاهية، وجلال الدين الرومي، ومحي الدين بن عربي، ورابعة العدوية لاحظنا الشبه الكبير بينهما وبين مفردات الصوفية (٩٠).

فكل واحد يعشق بطريقته.

وكأن نزار قباني برغبته القوية في التجديد، يريد من خلال إبراز الصلة والعلاقة القوية بين الشعراء والمتصوفين يريد أيضاً إطلاق الحرية للمتحدث أن يستخدم من لغته كل التراكيب المتاحة والتي أباحها النحاة القدامى، وأن يستخدم كل تركيب يخدم فكرة المثقفين والمفكرين والمبدعين في نقل فكرهم وثقافتهم، سواء أباحه النحاة القدامى أم لم يبيحوه.

ولقد رأينا نزار قباني ناجحاً نجاحاً ملحوظاً في استخدامه لنداء ضمير المخاطب وضمير المتكلم لشرح امتزاج علاقة الشعراء بالمتصوفة.

ولخّصَ هذا الامتزاج، وهذا التداخل والتشابه باستخدامه لهذا التركيب الذي جاء على غير ما يريد النحاة القدامى : حتى تصير كلمة يا أنت على لسان المتصوف أو العاشق تعنى يا أنا ".

وقد وقع في شعر نزار قباني نداء الضمير المفرد والمخاطب وذلك في قصيدة " القرار " في

قوله " :

– يا أنتِ ... يا سلطانتي ومليكتي.

– وإني أحبك ... دون أدنى تحفظ.

– وأعيش فيك ولادتي ... ودماري (٩١).

إن نداء نزار للضمير هنا – ضمير الرفع المنفصل " أنت " هو بمثابة إحياء لاستعمال قديم جداً لم تبق منه إلا إشارات النحاة له بأنه ليس فصيحاً، لقلة استعماله أيامهم.

إنّ مهمة الشعراء – أمثال نزار – القيام بمثل هذه المهمة، مهمة بعث الاستعمالات التي يحتاجون إليها سواء كانت مما وافقت قواعد النحاة أم كانت مما خالف قواعدهم.

ثالثاً :ـ

« أل » الموصولة :ـ

وردت " أل الموصولة " في شعر نزار في مواضع متعددة وجاءت في مواضعها من شعره على ما قرره النحاة القدامى، وعلى غير ما قرروه لها.

فقد ذكر النحاة أن " أل الموصولة " لا تتوصل إلا بصفة صريحة وهي عندهم : اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة ورفض البصريون دخول أل الموصولة على الصفة المشبهة لضعف شبهها بالفعل، وأجازه الكوفيون(٩٢).

واشترط النحاة في اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة الدلالة على التجدد والحدوث لكي تكون هذه الصفات صالحة لدخول " أل " عليها، فإن لم تدل على التجدد والحدوث كانت " أل " فيها هي " أل " التعريفية أو التي للعهد(٩٣).

أما وصل " أل الموصولة " بالفعل المضارع فشاذ، وَجَعَلَه ابن مالك نادراً وجعلوا منه قول الشاعر :

ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأي والجدل (٩٤)

ومن الضرورة أيضاً دخول " أل " على الجملة، الاسمية أو الظرف ومن ذلك قول الشاعر:

من القوم الرسولُ الله منهم لهم دانتْ رقاب بني معد (٩٥)

فلفظة " الترضى " هي عبارة عن " أل " التي بمعنى " الذي " اسم موصول داخلة على " تُرْضَى " الفعل المضارع، وكأن الكلام هو :

ما أنت بالحكم الذي تُرضى حكومته ... " (٩٦) .

وكذلك " الرسول الله منهم " مؤداها : القوم الذين رسول الله منهم ... ".

وفي بقية مواضع مجيئها في شعر ذي الخِرَقِ الطُّهَوِى هي قوله : " ... الحمار اليُجَدَّعُ " أي : الحمار الذي يُجَدَّع ".

و " ... بالشيخة اليتقَصَّعُ " أي : الشيحة الذي يتقصّع "[٩٧]

ومَنْ رفض دخول " أل " على المضارع ؛ لأن ذلك فاشٍ في العربية رَوَى الأبيات خالية من الفعل حيث حول اليجدَّعُ إلى المجدع وحول اليتقصع إلى " المتقصع ".

والشعر العربي حمل إلينا مواضع أخرى لدخول " أل الموصولة " منها دخولها على الظرف في قول الشاعر :

ومن لا يزال شاكراً على المعه   فهو حرٍ بعيشةٍ ذات سعَةٍ [٩٨]

فقوله " المعة " أي : الذي معه ".

أما نزار قباني فقد أدخل أل الموصولة على الفعل الماضي، برغم أن كثيراً من النحاة رفض دخولها على المضارع، ورفضه للماضي أولى وأكثر، أما نزار فلم يرفض هذا كله بل قبله كله وزاد عليه :-

قال نزار قباني :

- ما للدمشقية الكانت حبيبتنا.

- لا تذكر الان طعم القبلة الأولى [٩٩].

فقوله : " الكانت " أي : التي كانت حبيبتنا وكأن نزاراً يريد أن يقول للنحاة : إن اللغة والشعر يقبلان دخول " أل " الموصولة على الفعل مضارعاً كان أم ماضياً، واللغة الشعرية عند نزار تقبل دخول أل الموصولة على الحرف أيضاً، مثل دخولها على الحرف " مِنْ " في قوله:

- يا وطني.

- يا أيها الضائع في الزمان والمكان.

- والباحث في منازل العُربان.

- عن سقف وعن سرير.

- لقد كبرنا واكتشفنا لعبة التزوير.

– فالوطن المن أجله مات صلاح الدين.

– يأكله الجائع في سهوله.

– كعلبة السردين.

– والوطن المن أجله قد غَنّت الخيول في حطين.

– يبلعه الإنسان في سهولة.

– كقرص إسبرين (١٠٠).

فنحن نلاحظ أن " نزاراً " قد أدخل أل الموصولة على " من " حرف الجر، برغم منع النحاة لذلك وعدم موافقتهم عليه.

وكأن نزاراً يريد الإشارة إلى أمر آخر مضافاً إلى ما مضى، وهو التأكيد على صحة قول مَنْ قال إن أل الموصولة اسم، وليست حرفاً، لأنها هنا دخلت على حرف ودخولها على حرف يعني أنها اسم لأن حرف الجر بعدها له مجروره وهو ومجروره شبه جملة صلة الاسم الموصول " أل ".

وليس هذا فقط، بل إن نزاراً كأنه كان ينادي بإطلاق دخول أل الموصولة على كل لفظة تقبلها ويقبلها السياق، وتأكدها لهجته الشاميّة التي تُدخل " أل " الموصولة مطلقاً على جميع الألفاظ حرفية، واسمية، جامدة ومشتقة، اسمية وفعلية ماضية ومضارعة، وسواء كان الفعل تاماً أم ناقصاً ناسخاً ومن دخولها على الفعل الناسخ قوله : " الكان " في قوله في أخيه الأمير الدمشقي توفيق القباني :

– سأخبركم عن أميري الجميل.

– عن الكانَ مثل المرايا نقاءَ، ومثل السنابل طولاً .

– ومثل النخيل ... " (١٠١).

فقوله : " عن الكان " تعني : عن الذي كان مثل المرايا ...

رابعـاً :

النفـي :-

تحدث د. إبراهيم أنيس عن نوع من أنواع النفي أطلق عليه " نفي المناطقة " وهو نوع من أنواع النفي قد يختلف عما عند النحاة واللغويين؛ لأن اللغة لا تسير دائماً على كل مـا وضعه المناطقة والرياضيون؛ لأن للغة منطقها الخاص بها، ووسائلها الخاصة بها للتعبير.

لكنَّ هناك قدراً لا بأس به اتفقت فيه اللغة مع ما قرره أهل المنطق، قديماً وحديثاً.

فالمناطقة يتحدثون عن المحصل والمعدول، ويعنون بهذين الاصطلاحين أمـراً يشـبه مـا يعنيـه اللغوي حين يعالج الثابت والمنفي، وقد ولّد لنا المناطقة في اللغة العربية كلمات معدولـة مثـل : اللا فرس، اللا إنسان، اللا معدني، الّلاسلكي... لخ " مما لا عهد للعربية به، لكنه ينســجم مـع قواعد أهل المنطق التي منها : " تقابل المتنـاقضين " ويكـون ذلـك بـين لفظـين أحداهمـا ثـابت والآخر منفي " محصل ومعدل " مثل عالم، ولا عالم، نباتيّ ولا نباتيّ (١٠٢).

ومن هذا " النفي المنطقي " الذي أوردهُ د. إبراهيم أنيس قول نزار :-

... ...

- مذ كنت غلاماً.

- أحمل الرمل على ظهري.

- وألقيه ببحر اللا نهاية (١٠٣).

وقوله : أنا لا أسكن في أي مكان.

- إن عنواني هو اللا منتظر (١٠٤).

وقوله : كيف أصوّر هذا العصر اللا معقول ؟

- نسيت الوصفا (١٠٥).

وقوله : كيف سأوقف هذا المدّ اللا قوميَّ.

- وهذا الفِكْر التجزيئيَّ (١٠٦).

وقوله : في زمن اللا كتابةْ

– لا أدري ماذا أكتب إليك ؟

– وفي زمن اللا حوار ...

وقوله :

– في هذا الزمن اللا معقول.

– لا بُدَّ لنا.

– لا بُدَّ لنا من قتل الغول (١٠٧).

– وقوله : – غيّري الموضوع يا سيدتي.

– غيري هذا الحديث اللا أباليَّ.

– فما يقتلني إلا الغباء ... (١٠٨).

– وقوله : – فاجأني سؤالها الآتي.

– من المجهول واللا منتظر (١٠٩).

– وقوله : – وأصبح الشعر به.

– قصيدة من الخشب.

– في زمن اللا عشق ... واللا حلم، واللا بحر(١١٠).

– وقوله : – سأترك هذا المكان إليك.

– لكي أتناثر في اللا مكان.

– وأكسر هذا الزمان المدوّر (١١١).

إن نزاراً قد استخدم نفي المناطقة كما أسماه د. أنيس ومن خلاله أحيا استعمالات، وتراكيب لا عهد للعرب القديم بها، وكأنها كانت ميتة عند عامة العرب القدماء إلا القليل منهم بل إنه يستخدم تراكيب تكاد تكون خاصة به مثل قوله :

اللا أبالي فهو تركيب مكون من أل + لا النافية + أبالى فعل مضارع.

كأنه بالغ في استخدام إدخال " أل " الموصولة على الفعل المضارع، حيث أصبحت شيئاً عادياً، وأصبحت جزءاً منه وتطور لديه ذلك فأباح لنفسه الفصل بين " أل " والفعل بـ " لا " النافية، وهذا استخدام خاص بنزار يكاد ينفرد به وهو ميت في غير نتاج نزار الأدبي.

الخاتمـة

وبَعْـد ...

فقد حاولت في الصفحات الماضيـة الـرد علـى كـل مَـنْ يَدّعـي مـوت النحـو العربـي جملـة وتفصيلاً، بأن ذلك مستحيل، وغير مقبول لا من حيث النظر، ولا من حيث التطبيق الفعلي الواقعي.

وحاولت البحث عن القول الموضوعي في ذلك مؤيداً إياه بنماذج كنت أتمنى أن تكون شاملة لجميع أبواب النحو تبحث عن كل جزئية ميتة فيه؛ ليقال إن قليلاً من قواعد النحو تعد ميتة، وكذلك استعمالاتها.

لكن كثيراً من قواعد حية، واستعمالاتها حية.

ثم إن كثيراً من الاستعمالات التي نعتقد أنها ميتة تمر بمراحل بعث فنجد بعض الشعراء يروقهم أن يبعثوا فيها الحياة، فيحملونها إلى الشعراء فتلقى القبول والانتشار وكثرة الاستعمال فتعود إليها الحياة، ومن هؤلاء الشعراء نزار قباني.

لا فرق في ذلك بين القواعد المستندة إلى الضرورات أو المستندة إلى الشائع - قديماً - على ألسنة الخاصة والعامة.

إننا مطالبون دائماً بإعادة صياغة قواعد النحو العربي، غير مهملين لقواعده التي تمثل استعمالات قديمة، وغير مهملين للغتنا المعاصرة، حتى لا نقع فيما رفضناه من نحاتنا القدامى - رحمهم الله - فنتمسك بنموذج واحد فقط، وندعو الجميع إلى التمسك به.

لكننا في الوقت نفسه - في ظل الطفرة الإعلامية الحديثة - مطالبون بعدم السير وراء لهجاتنا المحلية لكل بلد عربي، بل علينا اصطفاء لغة مشتركة تجمع الجميع تحت مظلتها، ويجد الجميع فيها نفسه، وكثيراً من عاداته وأحاسيسه، متخففين من كل قديم ماتت قواعده، بسبب عدم استعمال لغتها ولا بأس من الأخذ بالقول الذي ينادى بان تكون للقرآن الكريم وقراءاته قواعده، وللشعر القديم قواعده ولكل مرحلة زمنية طويلة أو قصيرة قواعدها التي تتميز بها، ولا بأس من ابتكار قواعد حية للغتنا المعاصرة و الابتكار لا يعنى الإيجاد من عدم هنا - لأننا لن نفعل أكثر من إحياء قواعد ميتة، وإماتة قواعد يعتقد أنها حية، مع مراعاة حاجة عصرنا، وظروف حياتنا.

الهوامش والمراجع

(١) حمزة بن قبلان المزيني من مواليد المدينة المنورة، وهو الآن أستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود، له عدد من الأبحاث وقد نُشِر هذا الموضوع في كتاب الرياض عدد ٧٥ فبراير ٢٠٠٠م " مراجعات لسانية الجزء الثاني " وكان عنوان الموضوع هو : موت النحو، ص ٢٩١ – ٣١٠.

(٢) عبدالله محمد الغذامي من مواليد عنيزة القصيم – أستاذ بقسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود له عديد من المؤلفات منها : الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية – النادي الأدبي الثقافي جدة ١٩٨٥م – دار سعاد الصباح وتشريح النص – دار الطليعة بيروت ١٩٨٧م – الصوت القديم الجديد الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٧م – والموقف من الحداثة ، دار البلاد جدة ١٩٨٧م – وثقافة الأسئلة – دار سعاد الصباح – المشكلة والاختلاف والقصيدة والنص – وثقافة الوهم.

(٣) مراجعات لسانية – موت النحو، ص ٢٩٤.

(٤) السابق ٢٩٥ – ٢٩٧.

(٥) السابق ونظر اللغة العربية بين القاعدة والمثال لابن عقيل الظاهري ، ص ٩١. من مطبوعات نادى القصيم الأدبي ١٩٨١م.

(٦) الرواية والاستشهاد باللغة ، د. محمد عيد ، ص ١٩.

(٧) من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني ، ص ١٨ – ١٩.

(٨) دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، ١٩٧٦م ، مكتبة الانجلو المصرية ، ص ١٤٧.

(٩) الرواية والاستشهاد ، ص ٨٨ – والأصول لتمام حسان ، ص ١٠٨، ١٠٩ والأصول لتمام حسان ،ص ١٠٩، وثلاث رسائل في الجاز القرآني، ص ٤٨.

(١٠) إنقاذ اللغة من أيدي النحاة ، أحمد درويش ، ص ١١، بيروت.

(١١) المحتسب لابن جنى ، ج١/ ٤٥.

(١٢) قراءة يعقوب ابن اسحق الحضرمي ، رسالة ماجستير بدار العلوم للمؤلف عام ١٩٩٠م ، ص٥٤ ، مكانة يعقوب الحضرمي.

(١٣) النحو الوافي ج٢ / ٤٣١ ، ٤٦١ دار المعارف بمصر.

(١٤) الكتاب ج٤ / ٢١٧، وشرح المفصل ج٨ / ٢ – ١٩، عالم الكتب ، وحاشية الصبان على الأشموني ح٢ / ٢١١ دار الفكر ، شرح ابن عقيل ج٣ / ٧ ، دار التراث.

(١٥) الأزهرية ، ص ٢٨٣.

(١٦) شرح ابن عقيل ، ج٦/٣ ، ولها شاهد آخر يستشهد به لها وللباء وهو قول الشاهد أبي ذؤيب الهذلي :

شربت بماء البحر ترفعت ... متى لجج خضر، لهُنَّ نئيجُ

أي : من لججِ.

(١٧) وردت التاء مستعملة في القَسَم في قوله سبحانه : تالله لأكيدنَّ أصنامكم " الأنبياء ٢١ وقوله سبحانه : " قالوا تالله تفتؤا تذكر يوسف حتى تكون حرضاً ... " يوسف ٨٥.

(١٨) سورة القدر ، آية ٥.

(١٩) شرح ابن عقيل ج٣/١٢ ، وهامش شاهد رقم ٢٠٢.

(٢٠) شرح ابن عقيل ج٣/٣٤.

(٢١) الجر بها لغة عقيل ، شرح ابن عقيل ج٣ / ٤.

(٢٢) راجع مبحثاً خاصاً عن " مع " كنت قد أعددته لمجلة كلية تربية البنات بعنيزة – القصيم – السعودية العدد الأول ، ١٤٢٢هـ وملخصه " أن بعض العلماء مثل المالقي رأى أن " مع " تكون ساكنة العين وتكون متحركتها، فإذا كانت متحركتها فهي مضاف إلى ما بعدها منصوب على الظرفية، وتنون فيقال : معاً ... وإذا سُكِّنت عينها فهي إذ ذاك حرف جر معناه المصاحبة والعامل فيها فعل أو ما جرى مجراه كسائر حروف الجر ولا يحكم فيها بحذف ولا وزن ولا يسأل عن بنائها لثبوت الحرفية فيها، ومما جاء منها حرفاً قول الشاعر :

فريشي منكم وهواي معكم   وإن كانت زيارتكم لماما

فـ " معكم " هنا جار ومجرور متعلق بخبر " هواى " لأنه مبتدأ تقديره : وهواى كائن معكم " ... " لكن ظاهر كلام سيبويه أن " مع " مبنية، حيث يفهم ذلك من سؤاله للخليل عن سبب كون " مع " منصوبة، ولَمَ لَمْ تبن على السكون ؟ " لكن سيبويه أيضاً يرى أن تسكين عينها ضرورة " مَعْ " أما أكثر النحاة فيرى أنها لغة غنم وربيعة وليست ضرورة.

وقد ذكر النحاس أن تسكينها يجعلها حرفاً، أى حرف جر، وادّعى الإجماع على ذلك قال ابن عقيل وهذا فاسد، لأن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم" ونص ابن يعيش على أن " مع" ظرف الأمكنة، ومعناه المصاحبة، والذي يدل على أنه إذا أفرد نُوِّن فيقال : جاءا معاً، وأقبلا معاً، وربما أدخلوا عليه حرف جر، فقالوا : جئت مِنْ معه، أي : من عنده ... ثم قال : والقياس أن تكون مبنية لفرط إبهامها، وإنما أعربت ونصبت على الظرفية لأنهم تصرفوا فيها على حد تصرفهم في عند وأضاف ابن هشام أن " مع " اسم معرب إلا في لغة ربيعة وغنم فتبنى على السكون، وإذا لقى الساكنة ساكن جاز كسرها وفتحها.

لكن الصبان حسم الأمر بقوله تعليقاً على قول الأشموني فإنها مبنية عندهم " : قيل لجمودها للزومها الظرفية. وقيل لتضمينها معنى المصاحبة، وهو معنى من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة " وقوله : يعني الأشموني : والصحيح أنها باقية على اسميتها " أي " لأن المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل ".

إذن " فمع " ظرف للاجتماع، وهو اسم منصُوب على الظرفية، وقد يفيد الحالية فينصب، وفيها لغتان النصب بالفتح مع إضافتها إلى ما بعدها فلا تنون حينئذ والسكون، أى البناء على السكون، في محل نصب ".

وأما مَنْ قال بحرفيتها استناداً إلى تسكينها فقوله ضعيف، وكان الأولى به أن يقول بحرفيتها استناداً إلى دلالتها، والصواب أنها اسم.

راجع في ذلك كله :

– الكتاب لسيبويه، ج٤ / ٢٢٦ – والمقتضب للمبرد ج١/ ٤٤ – والأزهرية في علم الحروف للهروى،ص ٢٨٣.

– رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي،ص ٣٩٤ – ومغنى اللبيب ج١/٣٢٤.

– ولسان العرب ج٨/٣٤١ مادة " مع "

– وتاج العروس في جواهر القاموس ١١/٤٦٠.

– الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي ٨٣٨،٨٣٩.

- المرادى الجنى الدانى ، ص ٩٨ - وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١/ ٤٨٨ - والخصائص لابن جنى ج٢/ ٣٠٩ ، ٣١٠.
- شرح المفصل لابن يعيش ج١٢٨/٢.
- شرح الرضى الاستراباذى لكتاب الكافية في النحو لابن الحاجب ج١٢٧/٢.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ج٩٥١/٣.
- شرح التصريح على التوضيح ج٤٨/٢.
- حاشية الصبان ج٢٦٥/٣.
- مغني اللبيب ج٣٣٣/١.

(٢٣) حروف الجر دلالاتها وعلاماتها، أبو أوس إبراهيم الشمسان ، جامعة الملك سعود ، ص ٢٢ ، والنحو الوافي ج٢ / بحث حروف الجر .
(٢٤) شرح ابن عقيل ج٢٣١/٣.
(٢٥) النحو الوافي ج٥١٣/٢.
(٢٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عبد الخالق عضيمة قسم الحروف والأدوات.
(٢٧) السابق.
(٢٨) السابق.
(٢٩) السابق.
(٣٠) السابق.
(٣١) السابق.
(٣٢) النحو الوافي ج٢ / ٥١٠.
(٣٣) السابق.
(٣٤) راجع مجلة مجمع اللغة العربية المجلد التاسع ، ص١١٦.
(٣٥) الأصول لتمام حسان ، ص ١٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(٣٦) ج٧ / ١٩٨.
(٣٧) ج٣ / ٣٨٣.
(٣٨) ج٥/ ٢٦٨ - المَسْلخ.
(٣٩) شرح بن عقيل ج٣ / ١٣ ، والنحو الوافي ج٢ / ٥٢١.
(٤٠) ج٢ / ٨٩٨.
(٤١) النحو الوافي حـ٢ / ٥٢١ - الكاف -
(٤٢) ج ٨ / ٢٢٧.
(٤٣) ج٢ / ٨٦٠ من قصيدة " أحبك ".
(٤٤) ج٣ / ٢٣٠ " جريمة شرف عربية ".
(٤٥) ج١ / ٢٥ الموعد الأول.
(٤٦) ج٣ / ٢٣٠ - جريمة شرف عربية ، ح٣ / ٥٦٣.
(٤٧) ج٣ / ٥٥٤.

(٤٨) ج٤ / ٣٨ بلقيس.
(٤٩) ج٤ / ٣٨ بلقيس.
(٥٠) ج٥ / ٤٣٨.
(٥١) ج٣ / ٢٣٥.
(٥٢) ج٣ / ٧١.
(٥٣) ظاهرة الإقحام " راجع الإفصاح للفرقي ، ص ١٠٨.
(٥٤) ج٥ / ١٩٠.
(٥٥) ج١ / ٤٣.
(٥٦) ج٣ / ٥٦٩ – غرناطة .
(٥٧) ج٢ / ٩٢٠.
(٥٨) السابق.
(٥٩) ج٢ / ٧٩٠.
(٦٠) ج٣ / ٣٩٠.
(٦١) ج٤ / ٩.
(٦٢) ج٤ / ٩
(٦٣) ج٥ / ٣٢٧.
(٦٤) ج٤ / ٤١٠.
(٦٥) ج٧ / ١٧٤.
(٦٦) ج٧ / ٢٠٧.
(٦٧) ج٧ / ٢٠٧.
(٦٨) ج٨ / ٥٢٦.
(٦٩) البقرة
(٧٠) النحو الوافي.
(٧١) راجع في ذلك النحو الوافي ج١ / ٢٢٨.
(٧٢) الديوان ج٢ / ٣٣٤.
(٧٣) الأعمال الكاملة ، الأعمال النثرية ج٨ / ٥٢٦.
(٧٤) ج٢ / ٧٤٠ في قصيدة بعنوان " أشهد أن لا امرأة إلا أنت ".
(٧٥) ج٢ / ٧٤٠.
(٧٦) شرح ابن عقيل ، ج١ / ١٠٤ بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار التراث.
(٧٧) شرح ابن عقيل ج١ / ١٠٤.
(٧٨) النحو الوافي ج١ / ٢٢٧.
(٧٩) النحو الوافي ج١ / ٢٢٦.
(٨٠) ج٥ / ٤٣٠.
(٨١) شرح التصريح على التوضيح ج٢ / ١٦٤.

(٨٢) السابق ، والشاعر هو الأحوص ، وفي شرح المفصل جاء البيت هكذا :-

يـــا حُـــرٌّ يـــا ابـــن واقـــع يـــا أنتـــا أنـــت الـــذي طلّقـــت عامـــا جعتـــا

شرح المفصل ج١ / ١١٧.

(٨٣) شرح التصريح ج٢ / ١٦٥.

(٨٤) شرح المفصل ج١ / ١١٧.

(٨٥) النحو الوافي ج٤ / ١١.

(٨٦) شرح المفصل ج١ / ١١٧.

(٨٧) النحو الوافي ج٤ ص ٤ ، ١١ ، ٦٨. والصبان ج٣ ، آخر باب النداء.

(٨٨) الأعمال النثرية ج١ / ١٦٣.

(٨٩) السابق .

(٩٠) السابق.

(٩١) القرار ج٤ / ١٠٠.

(٩٢) شرح المفصل ج٣ / ١٤٣.

(٩٣) النحو الوافي ج١ / ٣٥٧.

(٩٤) شرح ابن عقيل ج١ / ١٥٧ شاهد رقم ٣٠ وقائل البيت هو الفرزدق من أبيات يهجو بها رجلاً من بني عذرة

(٩٥) من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، ووضع البغدادي " بل " بدلاً من " من " راجع شرح ابن عقيل ج١/ ١٥٨.

(٩٦) شاهد رقم ٣١ من شرح ابن عقيل ج١ / ١٥٨، وشرح المفصل ج٣ / ١٤٣ - وخزانة الأدب ج٥ / ٤٨٣.

(٩٧) انظر الأغاني ج١٤ / ١١١ - ونوادر أبي زيد ٦٧ و الإنصاف ج١/ ١٥١، ٣١٦، ٥٣٢، وشرح المفصل ج٣/ ١٤٤، وشرح شواهد المغني ٥٩ - والعيني ١/ ٤٦٧ والهمع ج١ / ٨٥ وتمام البيتين هما في شرح ابن عقيل ج١/ ١٥٨ ، يقول الخني:

وأبغـــــض العجـــــم ناطقـــــاً إلى ربنـــا صـــوت الحمـــار اليجـــدّع

فيســـتخرج الـــيربوع مـــن نـــا نثائـــه ومـــن جحـــره بالشّـــخة اليتقصّـــعُ

(٩٨) مجهول القائل ، شرح ابن عقيل ج١ / ١٦٠.

(٩٩) مواويل " دمشقية ج٣ / ٥١٩.

(١٠٠) قصيدة يا وطن ج٦ / ٥٩.

(١٠١) إلى الأمير الدمشقي توفيق قباني ج٢ / ٢٨٠.

(١٠٢) من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس، ص ١٦٠، مطبعة الأنجلو مصرية ط٢.

(١٠٣) ج٤ / ١١٤.

(١٠٤) ج٦ / ١٧٣.

(١٠٥) ج٦ / ١٨٩.

(١٠٦) ج٦ / ١٩٥.

(١٠٧) ج٦ / ٢٢٠

(١٠٨) ج٦ / ٢٢٨.
(١٠٩) ج٥ / ٤٩٧.
(١١٠) ج٥ / ١٣٥.
(١١١) ج٥ / ١٨٢.

من اتجاهات البحث اللغوي العربي الحديث في النصف الأول من القرن العشرين
الاتجاه التجديدى في لبنان ومصر
دراسة مقارنة

إعداد
دكتور
خليل عبد العال خليل

المدرس بقسم النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة
فرع الفيوم

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد :

في الاتجاه الوظيفي والتقليدي في لبنان ومصر :

اتجهت محاولات إصلاح النحو العربي في العصر الحديث في العالم العربي بصفة عامة وفي لبنان ومصر بصفة خاصة، اتجاهات متعددة، منها الاتجاه التقليدي، ومنها الاتجاه الوظيفي التطبيقي التعليمي – ومنها الاتجاه النقدي، ومنها الاتجاه التجديدي إلى جانب اتجاهات أخرى متعددة.

ومن الصعب القول بسبق الاتجاه التجديدي على الاتجاه الوظيفي أو النقدي، أو التقليدي، ذلك لأن كلاً من هذه الاتجاهات يحمل شيئاً من سمات الاتجاه الآخر، ففي الاتجاه التطبيقي شئ ما من الاتجاه النقدي، والتقليدي، والتجديدي، وكذلك الاتجاه النقدي فيه شئ ما من الاتجاهات الأخرى وهكذا لكنّ الاختلافات بين اتجاه وآخر من هذه الاتجاهات واضحة يلحظها مَنْ أراد معرفة توجهات كل اتجاه من هذه الاتجاهات.

فبينما يهتم الاتجاه التجديدي بالنظر في المادة النحوية التقليدية ومحاولة علاجها بعدة طرق جريئة، نجد الاتجاه الوظيفي ومثله التقليدي لا ينزع إلى المساس بالمادة النحوية التقليدية على أي حال، لا في محتواها، ولا في طريقة تبويبها، ولا في طريقة عرضها، أو حتى أمثلتها، لا بنقد، ولا بتعديل، ولا بحذف.

وأن كلاً من هذين الاتجاهين التقليدي والتطبيقي يلتزمان التزاماً كاملاً إلى حد بعيد بعدم تحريك أي موضوع من مكانه الذي وضعه فيه القدماء، ولا بتوجيه أي نقد لا إلى منهج القدماء أو المتأخرين، ولا إلى مؤلفاتهم، ولا إلى محتوى هذه المؤلفات من مادة نحوية، وشواهدها أو أمثلتها، أو تبويبها، أو موضوعاتها، أو الأسس التي اعتمدت عليها...الخ .

ويميل هذان الاتجاهان الوظيفي والتقليدي إلى التخفف كثيراً من علل النحاة قدمائهم ومتأخريهم، غير أن ذلك التخفف كان واضحاً في كتب الاتجاه الوظيفي، في لبنان ومصر على حدٍ سواء.

ففي لبنان :-

كان الإحساس بصعوبة الكتب النحوية القديمة وما عليها من المتون والشروح، والرغبة في تيسير القواعد سبباً من الأسباب التي دعت بعض اللغويين اللبنانيين إلى وضع مؤلفات موجزة تحتوي على أصول المادة دون تفاصيلها، ثم يعود المؤلف نفسه أو أحد تلامذته بشرح هذه الأصول، واستدراك ما فاته فيها.

وكانت بعض هذه المؤلفات تنجز تكليفاً من مدارس المرسلين المسيحية [1] ولم تكن بعض هذه المؤلفات بعيدة عن مؤلفات النحاة المتأخرين إذ إنها نسخة مصغرة منها، وقد وصل الأمر حدّه في التقليد لمؤلفات متأخري النحاة إلى درجة قيام الشيخ ناصيف اليازجي ١٨٠٠ – ١٨٧١م بتأليف أرجوزة في الصرف والنحو مقلداً فيها ألفية ابن مالك مسمياً أرجوزته ب " جوف الفرا ".

ثم إنّه خدمةً للمتأدبين الآخذين بعلم العربية " قام بوضع شرح عليها أسماه " نار القرى في شرح جوف الفرا " ثم اختصره ولده إبراهيم ناصيف اليازجي سنة ١٨٨٢م وقام الأستاذ شاهين عطية بإعراب شواهده وجعله في كتاب موسّع بعنوان " الدرر في عقود الجوهر " [2].

وإذا نظرنا في أرجوزة الشيخ ناصيف، وألفية ابن مالك، وجدنا قصوراً شديداً في عرض اليازجي وإحكام قواعده وعدم إيجاز لفظه، ومن أمثلة عدم القدرة على الإيجاز ما قاله في الضمير في قوله :

ومن ضمير الرفع ما لا يذكر   فكان في رافعه يستتر [3]

وقال ابن مالك :

ومن ضمير الرفع ما يستترُ   كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر [4]

إنّ ابن مالك كان قد جمع معنى بيت اليازجي كله في الشطر الأول ومثّل له في الشطر الثاني مع السلامة من الحشو والزيادة، وأمثلة قصور ألفية اليازجي كثيرة، برغم أنها جمعت كثرةً من آراء النحاة منذ سيبويه حتى القرن التاسع عشر الميلادي.

ومما يدل على قصور ألفية اليازجي عن تحقيق هدفها أن اليازجي نفسه قام بوضع مختصرات عدة على هذه الألفية ثم ألّف منظومات كثيرة أخرى، مع شروح موجزة على هذه المنظومات القصيرة لتلامذة المدارس.

ثم توالت المؤلفات تترى في النحو والصرف في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادي لأدباء وأساتذة، رغبة في تطويع هذا العلم للناشئة والدارسين ليقبلوا عليه، ويستوعبوه، فتنتهي الشكوى من صعوبته.

لكن أياً منها لم يبتعد كثيراً عن اتجاه ناصيف اليازجي ومنهجه في التلخيص، والشرح والتعليق، والمحافظة على المادة النحوية الموروثة.

ثم كانت محاولة الشدياق ١٨٠٤ - ١٨٧٧م في كتابه " غنية الطالب ومنية الراغب " أقرب إلى الاتجاه الوظيفي، مثلما كانت محاولات اليازجي أقرب إلى الاتجاه التقليدي في لبنان فالشدياق يرى أن الدافع الذي حدا به إلى تأليف الكتاب هو أنه لما رأى العربية متشعبة القواعد مبددة الفرائد وأن كثيرين من ذوي الفهم والفطنة يحجمون لأجل ذلك عن تعلمها مع حرصهم عليها، وتشوقهم إليها أراد أن يتصدى لتسهيل مصاعبها، وتيسير مطالبها في مؤلف خال من التطويل والتقليل والتأويل، سهل الترتيب واضح التبويب في فني الصرف والنحو أسماه " غنية الطالب، ومنية الراغب " (٥).

وقد قسّم الشدياق كتابه إلى ثلاثة أجزاء الأول في الصرف والثاني في النحو والثالث في حروف المعاني "، وكل منها مشتمل على عدة دروس يستطيع الطالب في شهور أن ينتهي منها إذا خصص لكل يوم درساً" كما نص هو على ذلك في المقدمة.

وقد اعتمد الشدياق في استقاء مادة كتابه على كتب السلف، الموثوق بعلمهم وفضلهم حيث أخذ عن شرح الشافية والشذور وشرح الألفية والكافية، وشرح شواهد التحفة الوردية، وشرح درة الغواص والكليات، وغيرها

يضاف إلى هذه المصادر جميعاً كتاب" بحث المطالب" للمطران "جرمانوس فرحات"، الذي يعود إليه الفضل الأول في وضع اللبنة الأولى في بنيان الفصحى في لبنان، في أواخر القرن التاسع عشر، من خلال مؤلفاته في العربية، وعلى رأسها كتابه " بحث المطالب " حيث لوحظ أن الشدياق قد اعتمد على هذا الكتاب كثيراً في الأمثلة، وطريقة عرضها، وتحليلها (٦).

ثم توالت بعد ذلك محاولات تيسير النحو العربي في لبنان فكانت محاولات كثيرة منها محاولة مصطفى الغلاييني في كتابه " جامع الدروس العربية " في ثلاثة أجزاء قدّم فيها النحو التقليدي مختاراً له الرأي الذي أجمع عليه جمهور النحاة.

ثم توالت بعد ذلك محاولات اللغويين اللبنانيين في الاتجاه الوظيفي التعليمي، والاتجاهات الأخرى.

لكنّ أيا من هذه المحاولات لم يَدّع انْتِهاء الشكوى على الشكوى من صعوبة النحو والصرف، اللهم إلا إذا كانت عدم الشكوى ناتجة عن عدم انشغال الناس بالنحو أو بالصرف لا تعليماً ولا تعلماً وهذه مصيبة من أعظم المصائب.

أما في مصر :-

فلا تختفي الخصائص والسمات العامة للاتجاه التقليدي والوظيفي - التعليمي التطبيقي - في محاولات إصلاح النحو في مصر، وبخاصة في المحاولات المصرية الأولى وعلى رأسها محاولة علي باشا مبارك ١٨٢٤م - ١٨٩٣م في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩م حيث قام الأول بتكليف من الثاني بوضع كتاب " التمرين " الذي ظل وقتاً طويلاً يقرأه التلاميذ في هذه الفترة (٧).

وقد استفاد المؤلف من خبرته الطويلة في التدريس في المدارس، فحاول اختصار مادة كتابه اختصاراً أعان التلاميذ على استيعاب مادته زمناً طويلاً وقد ظل كتاب " التمرين " هو الكتاب المعتمد في دراسة مادة النحو والصرف في المدارس المصرية زمناً غير قليل، لا بسبب نجاحه الباهر في القضاء على الشكوى من صعوبة النحو، ولكن لأنه فرض بقرارات رسمية من الدولة.

أما الشكوى من صعوبة المادة النحوية، فاستمرت وتنامت مما زاد في تتابع محاولات إصلاح النحو بعد هذه المحاولة الوظيفية التي جاءت نتيجة الشكوى المستمرة من صعوبة مادة النحو.

وقد قلنا فيما مضى إن الاتجاه الوظيفي كان ينزع إلى إعادة صياغة المادة النحوية التقليدية، واختصارها، مع ميل إلى استخدام الأمثلة الهادفة، المشرقة، وإتباع ذلك بتمارين وتطبيقات أحياناً حتى يمكن تثبيت فهم القاعدة، مع وفرة في النصوص المنتقاة.

وقد نجحت المحاولات المصرية الأولى التي تندرج تحت هذا الاتجاه في تحقيق كثير من أهدافها بل إن بعضاً منها خطا خطوات واثقة نحو الاتجاه التجديدي بمفهومه الحديث، وعلى رأس المحاولات الوظيفية ذات المنهج التجديدي الحديث محاولة الشيخ حسين المرصفي ١٨٧٨م في كتابه " الوسيلة الأدبية " التي ألفت لطلاب مدرسة دار العلوم العليا - آنذاك - حيث جاء الكتاب في جزأين يتناولان علوم العربية عامة من فقه لغة، وصرف ونحو وبلاغة بفنونها الثلاثة،وعروض وإملاء وخط وإنشاء مع مقدمة نقدية تحليلية ووفرة من النصوص (٨) الأصيلة المنتقاة، ثم جاءت محاولات أخرى للمدارس الابتدائية والثانوية منها محاولة مجموعة من مفتشي اللغة العربية سميت باسم " الدروس النحوية " وجاءت في سلسلة كتب ثم الدروس العربية في البلاغة، وقد خلت هاتان المحاولتان من التطبيقات.

ثم ظهرت محاولة علي الجارم ومصطفى أمين في سلسلة كتاب " النحو الواضح "، ثم ظهر كتاب تحرير النحو " ١٩٥٨م " ذو المنهج التعليمي التجديدي والذي قام بتأليفه إبراهيم مصطفى وآخرون، وقد قام الكتاب بتطبيق كثير من المقترحات التي دعا إليها بعض مؤلفيه حيث حذفوا بعضاً قليلاً من الموضوعات الصعبة مثل الإعراب المحلي والتقديري، وإلغاء الضمير المستتر واعتبار الضمائر البارزة إشارات - أي علامات - عدد ونوع، إلى غير ذلك من ضم بعض الأبواب تحت مسمى واحد فالمرفوعات

تحت المسند والمسند إليه، والفضلات تحت مسمى التكملة ... الخ.

لكن هذا الكتاب قد فشل في الانتشار رسمياً في سوريا - برغم انتشاره في مصر إبان صدوره - ، وسبب عدم انتشاره في سوريا هو قيام الوحدة بين مصر وسوريا ورفض السوريون تطبيقه في مراحل التعليم عندهم، وهكذا قضى على أهم محاولة تجديدية للنحو التطبيقي التعليمي بفعل رفض المتشددين لها.

وتعتبر محاولة أ. عبد العليم إبراهيم في النحو الوظيفي ١٩٧٠م مرحلة وسطاً بين التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم الجامعي حيث قسم كتابه ثلاثة أقسام قسم المعربات وقسم للمبنيات - وقسم للأدوات محاولاً التغلب على مشاكل التقسيم المملوءة بالتشتيت للموضوع الواحد مبتعداً عن التكرار، مع وفرة في الشواهد المنتقاة، واستخدام الجداول والتطبيقات، مع عدم الخروج على المادة التقليدية (٩).

واستمرت محاولات إصلاح النحو ذات الاتجاه الوظيفي في مصر بهدف تقريب النحو للدارسين، وتيسير عرض قواعده لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية، ثم امتدت هذه المحاولات فيما بعد إلى الجامعة.

ومنذ نشأة كليات اللغة العربية وتحول دار العلوم إلى كلية تابعة لجامعة فؤاد الأول - القاهرة حالياً - ومادة النحو والصرف تدرس في هذه المؤسسات من خلال المؤلفات القديمة مثل شرح ابن عقيل، وشذور الذهب، وشرح الأشموني، وحواشي هذه المؤلفات (١٠).

لكن ذلك زاد في إحساس طلاب الجامعة بصعوبة مادة النحو والصرف، مما دعا كثيراً من المتخصصين من أساتذة الجامعات إلى بذل جهود مشكورة بهدف إزالة صعوبات هذه المادة، فظهرت محاولات كثيرة وظيفية، ونقدية، منها محاولة عبد العليم إبراهيم السابقة، ومحاولة د. عبد الرحمن أيوب في كتابه دراسات نقدية وغيرهما.

وقد توالت بعد ذلك المحاولات ذات الاتجاه الوظيفي وكان منها محاولة أ. عباس حسن في كتابه النحو الوافي ذي الأجزاء الأربعة حيث قدّم النحو التقليدي ببعض تغيير في ترتيب أبواب النحو عما هي عليه في كتب شرح الألفية مع تجديد في أمثلته وشرحه لكنه قدّم المادة النحوية والصرفية في مستويين أو ثلاثة مستويات مع مناقشة كثير من الآراء القديمة والحديثة والترجيح بينها مع عدم خروج على ما قدمه النحاة القدامى والنحاة المحدثون من أعضاء المجمع وغيرهم لكنه لكبر حجمه لا يصلح كتاباً تطبيقياً لتدريس مادته على طلاب المدارس بل هو في مستواه الأول لطلاب الجامعة.

ثم ظهر كتاب النحو المصفى د. محمد عيد الذي قال صاحبه إنه سيستفيد من آراء ابن مضاء ومنهج علم اللغة الحديث في تأليف كتابه لكنه لم يخرج عن المادة النحوية التقليدية الموروثة إلا في اختيار الآراء السهلة، مع تبويب مادة النحو على ثلاثة أقسام قسم للجملة الاسمية، وقسم للجملة الفعلية، ثم قسم لما يتعلق بالجملتين.

غير أن هاتين المحاولتين لم تقضيا على صعوبات النحو العربي وقد استمرت المحاولات الفردية متعددة الاتجاهات، في الظهور على هيئة مذكرات مختصرة، محاضرات في النحو، تحمل بعضها اتجاهاً تقليدياً وبعضها اتجاهاً وظيفياً، والبعض الآخر وهو قليل يحمل اتجاها تجديدياً.

ولأهمية الاتجاه التجديدي فإننا سنفرد له حديثاً مطولاً عن بداية نشأته، ومؤلفاته، والمقترحات التي قدّمت فيه في لبنان ومصر في الصفحات الآتية.

المبحث الأول

الاتجاه التجديدي في الصرف والنحو في لبنان في النصف الأول من القرن العشرين :-

لقد مر علينا فيما مضى حديث موجز عن الاتجاه الوظيفي - والاتجاه التقليدي في لبنان، الذي بدأ على يد ناصيف اليازجي ١٨٠٠م - ١٨٧١م ثم تبعه لكن في اتجاه مقارب أحمد فارس الشدياق ١٨٠٤م - ١٨٧٧م وتبعهما آخرون، محاولين تيسير النحو، وتبسيطه، وتقريبه للمتعلمين.

وقد اشترك في القيام بهذه الجهود كثير من اللغويين اللبنانيين مسيحيين ومسلمين، على حدٍ سواء.

لكن هذا الاتجاه التقليدي - والوظيفي التعليمي ، مع استمرار محاولاته إلا أنه لم يقض على الشكوى المتنامية من الدارسين من صعوبة النحو والصرف، وأن أي إصلاح يحافظ على مادته التقليدية، والأسس التي بنيت عليها هذه المادة فإنه إصلاح يحتاج إلى إصلاح.

لذا بدأ كثير من اللغويين اللبنانيين في البحث عن وسيلة يصلحون بها مادة النحو والصرف، بمحاولة إعادة تبويب المطبوعات النحوية والصرفية، ومحاولة حذف بعض الموضوعات التي لا يرون فائدة في دراستها، ومعالجة بعض المسائل والموضوعات النحوية، واختصار أحكامها أو التخفف منها أو تعديلها، وهذا كله يندرج ضمن الاتجاه التجديدي.

وسوف نعرض - بإذن الله - في الصفحات القادمة هذه المحاولات التجديدية اللبنانية، ثم نناقش ما يحتاج إلى مناقشة ونعلق على ما يحتاج إلى تعليق أو مناقشة أو نقد.

وقبل ذلك سوف نقوم بعرض تلخيص لمعظم الصعوبات التي أثارها اللغويون اللبنانيون حول الصرف والنحو العربي، ثم نعرض بعد ذلك الحلول المقترحة منهم ونتبع ذلك بالتعليق أو الرد المناسب.

بادئين بالمقترحات والحلول في مادة الصرف ثم نثني بالمقترحات والحلول الواردة في مادة النحو مع مناقشة قضيتين من القضايا المثارة من بعض اللغويين اللبنانيين حول أسباب صعوبة النحو العربي، أو أسباب صعوبة قواعده.

وهما : قضية الخطأ في التعريف أو المصطلح.

وقضية العناية بالشكل دون المعنى.

عرض ملخص للاتجاه التجديدي في لبنان في النصف الأول من القرن العشرين :-

أولاً : في الصرف :-

أ- صعوبة البنية.

ب- جمود الميزان الصرفي.

ج- اضطراب المصادر.

د- اضطراب عين المضارع.

هـ- صعوبة التفريق بين جموع القلة وجموع الكثرة.

و- تشابه قواعد اسم الفاعل والصفة المشبهة والنعت !!

ز- صعوبات في باب الإعلال والإدغام والتصغير.

٣/ب – الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البنية والميزان الصرفي :-

الحل الأول : إطلاق القياس :-

وأول مَنْ دعا إلى إطلاق القياس في العالم العربي، وفي لبنان بصفة خاصة هو الشيخ إبراهيم ناصيف اليازجي ١٨٤٧م – ١٩٠٦م ابن الشيخ ناصيف اليازجي ١٨٠٠م – ١٨٧١م – وقد دعا الشيخ إبراهيم إلى إطلاق القياس في مقال له بعنوان : " اللغة والعصر " (١١).

ويكون إطلاق القياس مُسْتَثْمَرًا في أمرين :-

١- توحيد المعاني في المادة الواحدة، بحيث يكون كل جذر بتقليباته ينتهي إلى مادة واحدة، ذات معنى واحد، ويجوز بناء على ذلك اشتقاق المجرد من المزيد، وهذا أمر كان القدماء – ومنهم الشاطبي – قد دعا كثير منهم إليه.

٢- تخصيص الموازين بمعان وتأديات تقوم مقام اللواحق في الأجنبية (١٢).

فنأخذ من وزن فعفعيل مثلاً لفظة على وزنه هي " مرمريص " ووزان فَعْلَعَال حَلْبَلاَب،" وحسحسين " وهكذا وبذلك لا يكون هناك ألفاظ ممنوعة أو ليست مباحة (١٣).

وقد أيّد الشيخ مصطفى الغلاييني هذا التوجه لتيسير التعامل مع بنية الكلمة إذ دعا إلى الاشتقاق والتزيد من الوزان ؛ لأن في ذلك " توسيع المجال أمام حاجات العصر " (١٤).

ولا يفرق الغلاييني في الاشتقاق بين أن يكون اشتقاق ألفاظ عربية من مثلها أو معرب من مثله فالحاجة إليه كالحاجة إلى المجاز ثم إن كل قياس يجري على سنن العرب في كلامهم، وكانت الحاجة تدعو إليه فلا محيص لنا عن قبوله.

وقد انتقد الغلاييني ابن فارس الشدياق في تضييقه، ومنعه توسيع القياس، وعدم موافقته على جواز القياس على ما لم تقله العرب، أو أن نقول غير ما قالوه، ويرى في هذا التضييق، أمراً يؤدي إلى الجمود في اللغة، مما يسرع في موتها.

وعليه فمن حق أبناء اللغة، اليوم – وفي كل عصر – أن يتصرفوا في ألفاظ اللغة كما فعل السابقون، فيأخذون بأسباب القياس، فتعينهم على تلبية حاجاتهم ويستتبع ذلك تدافع اللغة نحو الاستزادة باللفظ استجابة لمتطلبات الحياة.

ويرى الغلاييني أنه لا خوف من توسيع القياس لأن دور مجامع اللغة العربية سوف يكون ناجحاً في ضبط هذا الاتساع الذي يصدر عن الأفراد أو الجماعات، بما تقدمه تلك المجامع من مقاييس تحتذي أصول اللغة وأحكام التراث، وتعطي على ضوء هذا – ضوءًا أخضر لجواز استخدام هذا اللفظ أو ذاك، أو هذا التركيب أو ذاك.

لكنني أرى أن دور مجامع اللغة ينبغي أن يكون أكثر مرونة، وأكثر فاعلية مما هو عليه الآن حتى يُسْمَعَ صداه، ويُرى أثرُه، فَيَحْمَدِ النَّاسُ - خاصَّتُهم وعامّتُهم - دَوْرَه الحاضرَ في الحياة والناس.

ولن يكون ذلك الأمر إلا إذا خرج المجمع - أي مجمع - إلى الحياة والناس، وعاشت قراراته المرنة - المتلاحقة، المواكبة لحركة الحياة في شتى نواحيها في غير تأخر - مع قطاع عريض من أهل هذه اللغة، فيرى الناسُ مجمعَهم ماثلاً أمامهم يُعطيهم شهرياً أو أسبوعياً قراراتٍ تبيح لهم هذا التركيب أو ذاك، مالكاً زمام المبادرة في هذا كله.

ولا يكون ذلك إلا باقتراب قرارات المجمع من الناس عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة اقتراباً جميلاً مقبولاً في برامج هادفة جميلة مرغوب فيها من قبل الجماهير.

وتستطيع لجان المجمع المختلفة أن تنهض بهذا إذا وجدت دعماً رسمياً يسير بها في هذا الاتجاه وبخاصة عند التخلص من القيود الحديدية التي تشدها للماضي في كل شيء.

الحل الثاني :-

تحريك الميزان الصرفي :-

ومشكلة الميزان لها صلة وثيقة ببنية الكلمة والحلول المقترحة فيهما متكاملة.

فالميزان الصرفي قد " جَمُد " على أحوال معهودة مما جعل باب الاشتقاق جامداً، وهو ما وصم العربية بالعجز عن اللحاق بسيل المصطلحات العلمية، والفنية، المتدفق بفعل الحضارة الإنسانية [١٥].

حل مشكلة جمود الميزان :-

ويتمثل حل هذه المشكلة في تحريك الميزان الصرفي ابتغاء تطوير الفصحى، وفكها من عقال الجمود وجعل اللغة في بنيتها قادرة على اشتمال الحركة العلمية، والاتجاهات الحضارية الجديدة ففي تحريك الميزان ثروة للعربية، وتجديد لروحها الوثابة ".

لأن استقرار الميزان وجموده على النحو المألوف أو فوضاه أمر لا يتناسب مع المفاهيم العلمية الدقيقة، وفرية حقيقية أن نقف بهذه الموازين عند الحد الأثري فقط ".

ويرى "العلايلي" حتمية قيام المختصين " بالوضع " بمهمة تخصيص الموازين بمعان، مع إطلاق عنانها، وإلا فلن يكون في الميزان غناء " [١٦].

وقد رأى "الصالح" [١٧] أن دعوة إطلاق الموازين وتحريكها وتخصيصها بمعان، قد قال بها العلايلي، وجرجي زيدان والأب انستانس الكرملي، لكنّ اللغويين اللبنانيين - والعرب - المحافظين قد وَجّهوا إليها نقوداً، وهجوماً عنيفاً، حصرها في الأوراق التي كُتِبَتْ عليها فقط، ولم تجاوزها إلى حَيِّز التنفيذ في شكلٍ ملموس.

إن دعوة العلايلي إلى تحريك الميزان تتمثل في اعتماد الأوزان العشرة، المعروفة في البناء الصرفي، باعتبارها تصلح جميعاً لأن تكون اسماً وصفة (١٨).

ثم يتقدم العلايلي خطوة إلى الأمام حيث يتمسك بالأوزان القديمة، لكنه يوسّع دلالاتها، ويجدد معانيها ويزيد على هذا كله أمراً آخر مهماً هو حتمية وضع أوزان جديدة مختلفة عمّا عهده العرب القدماء بتحريك هذه الأوزان القديمة، أو تسكينها، أو تطويلها، أو تقصيرها، باستخدام النحت أو الإلصاق (١٩).

وسوف أعرض الأوزان الصرفية في جدول توضيحي بعد تجديدها على يد العلايلي، ثم نسجل بعض الملاحظات عليها :-

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
فَعْلٌ	فَعَلٌ	فَعُلٌ	فَعِلٌ	فُعُلٌ	فُعُلٌ	فُعَلٌ	فِعْلٌ	فِعِـلٌ	فِعَلٌ
فَعْلَل	فَعَلٌّ	فَعُلَة	فَعِلٌ	فُعُلَة	فَعُـلٌّ	فَعَلَة	فُعُلٌ	فَعِلٌ	فِعَال
فَعْلاء	فَعَلَاء	فَعُلَان	فَعِلَان	فُعْلَى	فُعُلٌ	فُعَلاء	فَعَلِم	فِعِلَّان	فَعَّال
فَعْلَان	فَعَلَان	فَعُول	فَاعِل	فُعْلَاء	فُعُلَّان	فُعَلَى	فِعْلَم	فِعِلًّى	فِعَلَاء
فَعْلَت	فَعَلَّان	فَعُولَـى	فَعِيل	فُعْلَم	فُعُلَّان	فُعَال	فِعْلِن	فِعِلْعَال	فِعَالَة
فَعْلَن	فَعَلْنى	فَعْولاء	فَعِيلاء	فُعْلان	فَعُوَّل	فُعَّال	فِعُلاء		فِعَلْن
فَعْلَوَة	فَعَلُوتي	فَعُوَّل	فَاعِلاء	فُعْلُول	فُعُلَّى	فُعَالَى	فِعْلِيل		فِعَلْنَى
فَعْلُوت	فَعَلَيَّا	فَاعُول		فُعْلُل		فُعَاَّلَى	فِعْلِيت		فِعَلْنَاة
	فَعَلُول	فاعولا		فُعْلُوان		فُعَّلَان	فِعْلِين		فِعَلًّى
	فَعَلِيل			فُعْلَل		فُوعَال	فِعْلِيَاء		فِعَلًّ
	فَاعَال						فِعْلُوَة		فِعَّل
	فَاعَل						فِعْلِيَة		
	فَعَال						فِعْلِيَان		
	فَعَالَاء						فِعْلَان		
	فَعَّال						فِعُوَلَ		
							فِعَوَّال		
							فِعْيَال		
							فِعْيَوَّل		

الملحوظة الأولى :-

١- فقد نقل وزن " فَعْلاء " من دلالته على الاسم المؤنث كصحراء، والصفة المؤنثة " كحمراء للدلالة على المكان الذي يتعدد فيه الشيء في غير انفصال، مثل " حرجاء " لمكان النباتات الكثيرة، وصنعاء للمكان الذي تكثر فيه الصناعة " [٢٠].

٢- أدخل وزن " فَعَلان " الذي جاء في المصادر للدلالة على الاضطراب في باب الأوصاف، فأتى بالهرمان، وصفاً للهرم، وفي كونه اسماً يدل على الذي يبدو ويختفي، كالأضواء القائمة على وضع كيمي " [٢١].

٣- نقل وزن " فَعّال " من خصوصية الدلالة على المبالغة في الفاعل إلى إظهار الملكة التابعة والتخصيص في الأمر " إذا سمّي به " فـ " نوّار " يفيد الشيء الذي يعطي النور بكثرة عن ملكة ثابتة [٢٢].

الملحوظة الثانية :-

ألفاظ ذات أوزان جديدة، لكنها ليست بعيدة عن الوزن العربي :-

١- جاء بـ " فَعُولاء " في مثل ليلة " بَرُوقاء " للدلالة على الخاصية المتفردة، وفي أكمل ما تكون عليه [٢٣].

٢- جاء بـ " فَعَالاء " للدلالة على الاتصاف بالمعنى مع محاولة خلافه نحو : رجل شراراء، يقع في الشر في محاولة الخير [٢٤].

٣- وجاء بوزن " فِعَلاء " للدلالة على التثني والامتداد هنا وهناك، نحو " نِهَرَاء " للنهر المتثني الممتد [٢٥].

الملحوظة الثالثة :-

ألفاظ تغير وزنها، وابتعدت كثيراً عن الوزن العربي :-

١- مثل : وزن " فَعْلَلِ " للدلالة على ما تعددت فيه الوحدات من الوصف، مثل " زَبْدَد " للمتعدد " الزَبَد " [٢٦].

٢- وزن " فَعْلن " مثل " نَفْسَن " للرجل المختص بالأعمال النفسية والمنوّم المغناطيس [٢٧].

٣- ووزن " فَعْلوت " للدلالة على الاستحالة من شئ إلى شئ نحو فَلْزوت لاستحالة المعادن إلى أشيائها العنصرية [٢٨].

٤- إلى جانب كثير من الأوزان الأخرى مثل :

فَعَلاّن ، فَعَلْنَ ، فَعَلّيا ، فَعْلَت [٢٩].

الملحوظة الرابعة :-

اجتهد الشيخ العلايلي في تحريك الأوزان الثلاثية المزيدة. المحتوية على حروف سألتمونيها ومن أمثلة ذلك :-

١- افْعَل ، افْعَال ، افْعِل " إعْلِمَة " للعلامة التي يستدل بها الجيولوجي على البترول [٣٠].

٢- إفْعِلَي " إعقَيلي ، أي تعقل باطني وانجذاب إلى اللاشعور [٣١].

٣- إفْعَل : خصوصيته الدلالة على مطلق الآلى ، وأيضاً على الشيء الذي تتجمع فيه المواد أو تنفصل [٣٢].

٤- افْعَل ، افْعِل ، افْعُل " أدْخُن " للدخان المتقطع من مدخنة آلية " [٣٣].

٥- أفعول إفعَوْل " اسْخَوف العيش " أي عديمهُ [٣٤].

تعليق ومناقشة :-

- إن الأوزان المقترحة التي حواها الجدول الماضي والتي نتجت عن رأى العلايلي بتحريك الميزان الصرفي من خلال ابتداع، أو تطوير، يقترب من الوزن العربي أو يبتعد كل ذلك لم يَحِدْ فيه العلايلي قِيْد أنملة عن حروف الزيادة الصرفية، المعروفة في كلمة " سألتمونيها " وبرغم أن العلايلي قد لجأ إلى هذه المواد المعروفة في الزيادة لصياغة قوالبه، إلا أنه قد غالى وأسرف حتى كاد يجعل قوالبه، عقلية رياضية بحته، أدخل فيها كل حرف من حروف الزيادة، أولاً وأخراً، ووسطاً في كل وزن مهجور أو معروف [٣٥].

وقد أدى ذلك إلى جعل هذه الموازين ضرباً من المشقة الجديدة، تضاف إلى المشقة التي يعاني منها الدارسون في فهم وزن الكلمة.

ثم إن ذلك لا يحمل تجديداً مُيسّرًا بقدر حمله لتجديد معسّر، والمطلوب أن يحمل تجديده في هذا الجانب تيسيرًا يحمل الجميع على الالتفاف حوله.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فلنا أن نتساءل عن جدوى هذه الموازين الرياضية التي لا استعمال لها

على ألسنة أهل العربية من أدباء وغير أدباء ؟

إنها بلا قيمة حقيقية بسبب عدم استعمالها، هذا إلى جانب ثقلها، لمن أراد استخدامها.

أضف إلى ذلك أن العلايلي افترض أن اللغة تولد في غرفة شخص أو أمام طاولته ؟

إن اللغة كائن حي، وليد أناسٍ أحياء، يتواضعون عليها، ويتأثرون بظروف متعددة، متغيرة على مر الأزمنة والأمكنة.

وكان ينبغي أن يقوم العلايلي برصد الكلمة المألوفة المأنوسة المتداولة بين الناس فيسجلها، لا أن يضع هو اللفظة، ثم يقول للناس ها هي ألفاظكم فانطقوا بها.

جـ - الحلول المقترحة في المصادر :-

- أما المصادر ففيها اضطراب وقلق في اللغة، ولم يستقر بها الحال مهما بُذِلتْ فيها جهود، لذا فأمرها الإباحة (٣٦).

ولا نعرف من العلايلي كيف تكون الإباحة ؟

هل تكون بمساواة الثلاثي بعضها ببعض بصحة وإباحة مجيء جميع الأفعال على أي وزن من الأوزان فيجيء مصدر فهم على : فَهمْ - فَهمَاَ فهوماً ، فِهَاماً ، فَهَاماً ... الخ ؟

وكذلك ذهب : ذَهَابَاً ، وذُهُوباً ، وذِهاباً وذَهَبَاً ، ذَهْباً ... الخ ؟؟

ولكن الذي يمكن فهمه من إباحة المصادر هو عدم الحكم بالخطأ على مَنْ خالف المشهور القديم إلى كثير الاستعمال حديثاً فالمعروف قديماً أن ذَهَبَ مصدره ذَهَابا ، وذُهُوباً لكنّ كثيراً من المحدثين يستعملونه ذِهابا بالكسر وهكذا.

د : الحلول المقترحة في مشكلة ضبط عين المضارع :-

وهو حل أساسي يتمثل في طرد عين الفعل المضارع على باب واحد ، أو على بابين.

فقد أشار جبر ضومط إلى هذه المسألة، في معرض حديثه عن ظاهرة الإعراب، حيث استطرد إلى رواية السيوطي في المزهر التي مؤداها أن " عليا هوازن ، وهذيل " لا يفرقون بين فتح حرف عين المضارع وكسره، ويعتمد ضومط على رواية السيوطي ليعجب ممن ينكر " علي من يقول " يضرُب " بالضم ، أو يقول : " يَنْصِر " بالكسر أشد النكير ، كأنه قال ما يقرب من الكفر " (٣٧).

إنّ جبر ضومط لا يهتم كثيراً بمسألة ضبط عين الفعل المضارع، لأنه يرتضى له أي حركة يُنْطَقُ بها.

لكن يوسف سعادة يدعو إلى ضم عين المضارع دائماً (٣٨).

أما الشيخ العلايلي، فيرى أن حركة عين الفعل المضارع أصلها الكسر دائماً إلا لمعنى من المعاني، فإن قصدت التفوقية والتركيب ضممت عين المضارع نَصَرَ يَنْصُرُ ، وإن أردت التفلّتَ والانْسِرَاحَ فتحت عين المضارع فَتَحَ يَفْتَحُ ، وإنْ أردت التغيير خُلُوّاً وامتلاءً كسرت الماضي وفتحت المضارع عَلِمَ يَعْلَمُ ، وإن أردت الدلالة على الرسوخ والطبع ضممت الماضي والمضارع حَسُنَ يَحْسُنُ ، وإن أردت التجزؤ والتقسيم كسرت العين في الماضي والمضارع وَرِثَ يَرِثُ.

والخلاصة عنده هي :-

- كلّ ماضٍ بالفتح مطلقاً.
- كلّ مضارعٍ بالكسر مطلقاً.
- كلّ حلقيٍّ بفتحها مطلقاً.
- وما بقي من غير ذلك فأثريات من بقايا التطور [٣٩].

وقد أخذ العلايليّ فكرته في ضبط عين المضارع عن ظاهر خير الله في كتابه " اللمع النواجم في اللغة والمعاجم " [٤٠].

لكنّ ظاهر خير الله لم يكتف بذلك بل زاد عليه أن عين المضارع ليس لها تحديد محكم ؛ لأنها عنده تخضع للاستخفاف، أي : مَنْ خف على لسانه الكسر كسر، ومن خف على لسانه الضم ضم، ومن خف على لسانه الفتح فتح، ويستشهد على صحة هذا برأي الرضى وأبي زيد في ذلك، وكذلك بالفيروز أبادي، وابن درستوية فكلهم يرى أن الكسر والضم في عين المضارع سواء " [٤١].

تعليق ومناقشة :-

إن الآراء السابقة وبخاصة رأي ظاهر خير الله تَدَّعي أنها تعتمد على القديم في حجتها، مستدلة برأي أبي زيد وغيره وعند مراجعة آراء هؤلاء لا نجد فيها هذا التعميم الذي جاء به ظاهر خير الله الشويري، الذي عَمَّم ما خَصَّصَه الأقدمون فقد جاء في القاموس المحيط : قال أبو زيد الأنصاري، إذا جَاوَزْتَ المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على " فَعَل " بالفتح فأنت في المستقبل بالخيار إن شئت قلت يَفعُل بالضم وإن شئت قلتَ يَفعِل بالكسر " [٤٢].

إذن فأبو زيد يتحدَّثُ عن الأفعال غير المشهورة، إذا جاء ماضيها بالفتح ... " وعنده أن الكسر والضم قياس".

فماذا عن الأفعال المشهورة ؟ هل يصح لنا أن نكسرها إذا كانت مروية بالضم، أو نَضُمَّها إذا كانت مروية بالكسر ؟!

وماذا عن الأفعال التي ماضيها بالفتح، ومضارعها بالفتح ؟؟!

وقد كان ابن درستويه قد ذكر أن ما كان ماضيه بالفتح ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين، ولا

الحلق، فإنه يجوز في مستقبله يَفْعُل بضم العين ويفعِل بكسرها، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف " (٤٣).

وقد أشار الفيومي إلى التسوية بين الكسر والضم أيضاً في المضارع الذي ماضيه بالفتح.

وعند المفسرين المنشغلين بالدرس اللغوي والنحوي جواز الكسر والضم سواء كانا مسموعين، أم غير مسموعين " (٤٤).

ذكر ذلك ابن عصفور، وأبو حيان مستشهدين برواية عن أبي زيد الأنصاري مؤداها أنه قال : طُفْتُ عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً، وإنما يتكلم به كل امرئ على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك " (٤٥).

وهناك آراء أخرى في ضم عين المضارع أو كسرها توجب الكسر فقط، وآراء أخرى توجب الضم فقط وقد قال بالأول بعض القدامى، وكذلك قال بالثاني بعض آخرون.

قال ابن منظور : قد ذكر ناس من رجال اللغة منهم الفراء أن الأصل في المضارع الكسر، وقد علل بعضهم ذلك بأنه أكثر والكسر أخف من الضم، وقد نُقِل عن الثعلبي أنه قال إذا أشكل عليك فعلٌ ولم تدر من أي باب هو فاحمله على الكسر فإنه أصل الأبواب " (٤٦).

أما ما رآه العلايلي من الاعتماد على معانٍ محددة في تحديد ضبط عين الفعل فذلك أمر يصعب تحديده، ويصعب الاعتماد عليه، فكل واحدة من هذه المعاني سوف يشذ عليها عشرات الأفعال التي جاءت مثلاً بالفتح في المضارع ولم يكن من معانيها التغلب والانسراح، وكذلك سوف تشذ عشرات الأفعال التي جاءت بغير الضم في المضارع ولكن معانيها تدل على التفوقية والتركيب والعكس صحيح.

وخلاصة الأمر أن كثيراً من اللغويين اللبنانيين ومَنْ لف لفهم في هذه القضية قد راعهم ما وجدوه من تعدد في الروايات في القضية الواحدة فقد وجدوا أن باع وردت فيه يبيع ، ويبوع ، وطغا ، ورد له يطغو ، ويطغى وغير ذلك كثير، فظنوا أن اللغة ملك مستباح، يكون من حق كل فرد فيها أن ينطق ما شاء كما يشاء دون مراعاة للعرف الذي ينتمي إليه ؟.

ثم رتبوا على ذلك أمراً آخر هو أن كل اللغات السامية وضعت أبجديتها مقصورة على الأحرف الساكنة دون الصوتية، وهي لم تضبط بالحركات إلا في زمن متأخر وهذا دليل - عندهم - على أن الناطقين بهذه اللغات لو كانوا يعتدون بالحركات اعتداداً جدياً لما خلت أبجديتهم ابتداء من ضبطها بالشكل أو بالحروف (٤٧).

وعلى ذلك فالحركات في اللغات السامية ذات مركز ضعيف ثانوي، كأنها نزيلة على اللغة، فلا

تستحق الاستقرار والثبوت، مثل الحروف الساكنة، فأعطت للناطق بها حرية في التصرف فيها بعض التصرف، حَسب ما عليه ظروف نطقه.

وليس الأمر كما اعتقد هذا الفريق من اللغويين اللبنانيين لأن العربي لم يكن يستبيح لنفسه ما تريده في النطق، بل كان مقيداً بقيود قبيلته في كثير من أمور حياته بما فيها عادات نطقه وكلامه، وهو محاسب على خروجه إن خرج، ولعل ذلك هو السبب الرئيس في بقاء واستمرار " يبيع ، ويبوع " واستمرار يطغى ويطغو ، واستمرار جاء أباك ، وجاء أبوك إن كثيراً من لغويينا القدامى قد رووا عن العرب الأقدمين مفسرين خروجاً ما لبعض شعرائهم على ما تعارف عليه قومه، فسروه بقولهم : ربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد " بل إن تحكم منطق القبيلة كان سبباً من أسباب نزاع الشعراء بعضهم مع بعض، وبعضهم مع بعض النحاة المتمسكين بمعيارية معينة، مع أن تعدد القبائل، وتمسك كل قبيلة، وكل منطقة بأداء نطقي معين يجعل هذه المعيارية نسبية على مر الزمان " (٤٨).

و – حذف التفريق بين أبواب اسم الفاعل والصفة المشبهة والنعت والمساواة بينهما :-

– صعوبة التفريق بين الصفة، والنعت، والصفة المشبهة باسم الفاعل واسم الفاعل.

قال "يوسف السُّودا" : إنّ كل واحد من هذه الكلمات الأربع تدل على وصف، ولا يعرف كيف يمكن التفريق بين كل منها، فإذا كان المتخصصون لا يعرفون فكيف يستطيع الطلاب معرفة ذلك ؟

ولا أدرى كيف تصدر هذه الاستفهامات من متخصصين كبار مثل "السُّودا"، أو "يوسف سعادة" ؟ فكيف نخلط بين أشياء قد نجح النحاة القدامى في التفريق بينها ؟ وكيف نفرق بين الشيء ونفسه عندما تتعدد أسماؤه ؟

فالمعروف أنه لا فرق بين "النعت" و"الوصف" أو "الصفة" فكل منها شئ واحد فالوصف أو الصفة، أو النعت موضوع من موضوعات التوابع الأربعة المعروفة في أبواب النحو وهي " النعت"، و"العطف"، و"التوكيد" ، و"البدل" فكل من هذه الأربعة يسمى تابعاً.

غير أن النعت يأتي مشتقاً كثيراً عند فريق كبير من النحاة والمشتقات وتُسَمَّىَ صفاتٍ ولم يسمها أحد نعتاً إلا عند وقوع أحدها نعتاً لمنعوت سبعة هي : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة باسم الفاعل ، أفعل التفضيل ، اسم الزمان ، واسم المكان أسم الآلة "، أما المصدر الميمي فالفصيح أنه ليس من المشتقات وأما المصدر الصناعي فهو جامد مؤول بمشتق وكلاهما تابع للمصدر وقد توسع آخرون فأضافوا الأفعال الثلاثة الماضي ، المضارع ، الأمر إلى المشتقات، تاركين للقرائن تحديد نوع المشتق.

وقد نجح النحاة رحمهم الله في التفريق بين كل مشتق من هذه المشتقات السبعة والمشتق الآخر، فكل واحد من هذه السبعة له من الخصائص والدلالات ما يفرقه عن أخيه اللهم إلا اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وقد نجح النحاة في التفريق بينهما في دلالة اسم الفاعل على التجدد والحدوث، ودلالة الصفة المشبهة على الثبوت والدوام عندما يتفقان في الصيغة.

ثم إن هذه المشتقات السبعة قد يتفق معظمها في صيغة واحدة من غير الثلاثي، لكن القرائن السـياقية كفيلة وبسرعة في التفريق بين كل منها من حيث الدلالة.

ز - حذف بعض أبواب صرفية :-

١- حذف باب الإعلال والإبدال (٤٩).

٢- حذف باب الإدغام (٥٠).

٣- وحذف باب التصغير والاكتفاء بصيغة فُعَيْل في المفرد أو بالوصف (٥١).

٤- وحذف تعدد الجموع - قلة ، وكثرة (٥٢).

ثانياً : النحو :-

أما الصعوبات التي يعاني منها دارس النحو العربي فهي كما رآها اللغويون اللبنانيون تتلخص فيما يلي :-

١- الإعراب :-

أ – ويتبع ذلك معاناة في وضع الحركة اللازمة على الحرف الأخير.

ب – ومعاناة في التفريق بين أنواع الجمل.

ج – ومعاناة في التفريق بين الصفة والنعت واسم الفاعل " هكذا ".

د – عدم مطابقة الصفة للموصوف.

٢– فوضى التقسيم والتبويب، حيث يدرس الموضوع الواحد في أكثر من باب، فالنفي مثلاً يدرس في ستة أبواب هي" ليس" -"ما" -"لا" -"لات" -"إنْ" - حروف النفي والردع - جزم المضارع - نصبه.

٣– كثرة الشواذ والتفاصيل الفرعية.

٤ – كثرة الفلسفات والعلل المنطقية والتأويلات والتخريجات.

اتجاهات الحلول النحوية عند اللغويين اللبنانيين :-

هناك اتجاهان يحاولان حل مشاكل النحو بطريقة تجديدية .

الاتجاه الأول : تبسيط القواعد النحوية الصعبة ومعالجة أبوابها.

الاتجاه الثاني : حذف أو إلغاء القواعد أو الأبواب الصعبة وعلى رأسها الإعراب، والاستعاضة عنه برفع جميع أواخر الكلمات في مختلف المواقع الإعرابية.

أما الاتجاه الأول فقد حاول تبسيط القواعد النحوية الصعبة، بمعالجة بعض الأبواب النحوية المحتاجة إلى علاج، ثم محاولة استنباط مصطلحات جديدة واستنباط قاعدة جديدة تغني عن كثير من التفريعات وهي رفع جميع الأسماء، كما مضى في الاتجاه الأول.

والتفريق بين الصفة والنعت، والتفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

أما علاج الأبواب النحوية فيكون بعلاج محتواها، وإعادة تبويبها.

أولاً : عرض ملخص الاتجاه الأول :-

تعديل بعض أحكام أبواب نحوية أو معالجتها:-

أ – تعديل أحكام الاشتغال واختصارها في حكمين فقط هما :

١ – نصب الاسم المشغول عنه وجوباً بعد أدوات العرض والتحضيض والشرط، والاستفهام بـ هل والهمزة.

٢ – الرفع فيما عدا ذلك (٥٣).

ب – أو إهمال كل أحكام الاشتغال والتنازع والاختصاص (٥٤).

ت – أو تبسيط أحكام التنازع في حكمين على النحو الآتي :–

– إذا اتفق العاملان في طلب المعمول أجاز التوسط والتأخير نحو قام وقعد الرجل – وقام الرجل وقعد.

– وإذا لم يتفق العاملان بطل التنازع ووجب حينذاك أن يتوسط المعمول فنقول " أفادني أخوك وأفدته" وهكذا نتخلص من التراكيب المعقدة الأخرى (٥٥).

ث – نصب المضارع بعد الفاء السببية سواء جاءت بعد جواب الطلب المحض أم الطلب غير المحض (٥٦).

ج – جواز إعراب غير " (٥٧).

ح – اعتبار " خلا – عدا – حاشا " أفعالاً ناصبة دائماً (٥٨).

خ – نصب ما بعد لا سيما على المفعولية (٥٩).

د – جواز الابتداء بالنكرة (٦٠).

ذ – جواز مطابقة الصفة للموصوف إذا كان فعيل بمعنى مفعول ، وفعول بمعنى فاعل فنقول : امرأة جريحة وصبورة وهكذا (٦١).

ر – توكيد المضارع المفرد فقط بنون التوكيد الخفيفة والثقيلة وعدم توكيده عند اتصاله بألف الاثنين، أو واو الجماعة أو نون النسوة (٦٢).

ز – اسم لا النافية للجنس : عدم وضوح الحل فيه عند السودا وسعادة (٦٣). ويفهم منهما نصب اسم لا فقط دائماً.

س – المنادى : التزام وجه واحد فقط فيه وهو النصب (٦٤).

ش – معالجة عمل اسم المفعول بإطلاق عمله في كل أحواله – وبخاصة عند تحوله عن صيغة مثل مررت برجل جريح أبوه، ومجروح أبوه (٦٥).

ص – إباحة صرف باب الممنوع من الصرف مطلقاً (٦٦).

ض – كسر همزة إن دائماً (٦٧).

ط – إباحة تطابق العدد للمعدود :–

فنقول : ثلاث رجال – ثلاثة نساء " (٦٨).

ظ – مطابقة الفعل لفاعله دائماً في النوع والعدد بإلغاء الأحكام المتفرعة المتعددة بالجواز

والوجوب (٦٩).

ع – إعراب " أي " دائماً (٧٠).

غ – إهمال عمل " لا " – ما – لات – ما باتباع اللغة التميمية (٧١).

ف – إهمال عمل " ليت " إذا دخلت عليها " ما " الكافة (٧٢).

ق – إهمال عمل الأحرف المخففة مثل لكن، إن ، كأن (٧٣).

ك – اختيار وجه الجزم فقط في المضارع المعطوف على مجزوم (٧٤).

ل – ترك كل مواضع جزم المضارع في غير القاعدة المشهورة. فتنحصر الدراسة في أدوات الجزم وأدوات الشرط الجازمة " فقط (٧٥).

ـ معالجة بعض أحكام في أبواب نحوية :ـ

أ – جواز إهمال عمل لا وما ولات ،وإنّ العاملات عمل ليس بصحة عملها ، وصحة إهمالها (٧٦).

ب – كذلك جواز إهمال عمل نواصب الأسماء (٧٧).

ج – وكذلك جواز إهمال عمل نواصب الأفعال (٧٨).

د – وكذلك جواز إهمال عمل جوازم الأفعال (٧٩).

ومن المعالجات أيضاً معالجة نظرية الإعراب عند اللبنانيين :ـ

– التجديد في نظرية الإعراب وهو عند بعضهم على النحو التالي :–

أ – الاقتصار على أصح الأوجه وأيسرها وأسهلها ، وترك الخلافات والتخريجات (٨٠).

ب – التخفف من الإعراب، بالاعتماد على القرائن الأخرى لتحديد المعنى وهي القرائن المادية – والعقلية ، وقرائن التعليق " (٨١).

ج – إسكان أواخر جميع الكلمات ، حملاً للوصل على الوقف ، باعتبار أن الأصل هو الوقف ، وقد نقل ذلك عن الأقدمين (٨٢).

د – اعتبار الإعراب لأواخر الكلمات زينة يمكن تركها عند الحاجة إلى تركها والاهتمام بالتركيب كله بدلاً من أواخر الألفاظ فقط (٨٣).

ـ إعادة تسمية بعض الأبواب النحوية :ـ

أ – المفعول البياني : ويندرج تحته : المفعول المطلق والمفعول له والحال والتمييز وكل ما لم يكن منصوباً بالنواسخ ، وليس مفعولاً به أو معه ، أو فيه ، أو منادى ، أو ندبة ، أو مستثنى (٨٤).

ب – التميم " ويشمل جميع المنصوبات التي لا تندرج تحت المفعول البياني [٨٥].

ج – تسمية كان وأخواتها بالأفعال المساعدة [٨٦].

د – الضمائر الأسماء : وتشمل الضمائر ، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وأسماء الاستفهام، فتسمى جميعها ضمائر [٨٧].

هـ – اعتبار الضمائر المتصلة علامات عدد ونوع وليست ضمائر ، فتُسَمَّى علامات عدد أو نوع [٨٨].

و– ضم بعض أبواب نحوية تحت مسمى واحد هو " تميم " وهي المفعولات الخمسة والحال " [٨٩].

ز– ضم بعض الأبواب النحوية تحت مسمى واحد هو المفعول البياني وهي أبواب المفعولات الخمسة والحال والتميز [٩٠].

إعادة تنظيم وتبويب الأبواب النحوية :ـ

ويتم تقسيم الأبواب على أساس المعنى فينتج عن ذلك ما يلي :–

أ– باب قواعد الكلمة.

ب– باب أحكام التركيب.

ج– باب الأساليب [٩١] .

ثانياً : ملخص الاتجاه الثاني :ـ

إلغاء موضوعات وقضايا نحوية بارزة مثل :ـ

– الإعراب والبناء.

أ– إلغاء الإعراب المحلي والتقديري [٩٢] :–

ب– إلغاء الإعراب جملة وتفصيلاً [٩٣].

ج– إلغاء نظرية العامل وما يترتب عليها [٩٤].

د – حذف باب نائب الفاعل والاستعاضة عنه بصيغة " فُعيل " [٩٥].

هـ – حذف المفعول فيه ، والمفعول معه ، والحال وموضوعاته ، والاستعاضة عنه باسم واحد هو " تميم " [٩٦].

و – حذف باب الصفة المشبهة باسم الفاعل [٩٧].

ز – حذف باب التحذير والإغراء ، والاستغاثة ، والندبة والترخيم ، واسم الفعل " لعدم فائدتها لعدم كثرة استخدامها [٩٨].

ح – وكذلك البدل وعطف البيان ، وضمير الشأن [٩٩].

أسباب صعوبة النحو وتعقد قضاياه :-

يمكن تلخيص الصعوبات أو المشاكل أو الأسباب التي عقدت النحو في نظر اللبنانيين في النقاط الكلية الآتية:-

١– قلة استعمال الفرد للغة المعربة ومزاحمة العامية للفصحى على ألسنة العرب.

٢– العناية بالشكل دون المعنى.

٣– خطأ في التعريف والتسمية أو المصطلح.

٤– الخلط بين القاعدة وفلسفتها.

٥– تأثر البحث اللغوي بالمنطق والفلسفة.

وسوف أكتفي بمناقشة قضيتين من القضايا الخمس الماضية هما : قضية، العناية بالشكل دون المعني – وقضية الخطأ في التسمية والمصطلح ، وذلك من خلال الصفحات القادمة.

القضية الأولى :-

١- قضية العناية بالشكل دون المعنى :-

أثار اللغويون اللبنانيون قضايا ذات أهمية في الدرس النحوي الحديث ، ولفتوا الانتباه إليها برغم أنها تعتبر من المسلمات في الدرس النحوي إلا أنهم أحدثو حولها وفيها هزة لم تكن تثار حول هذه القضايا من قبل.

فمن ذلك ما أوردوه في باب " الفاعل " ونائب الفاعل " حيث يكون نائب الفاعل بمنزلة مَنْ ينوب عن الفاعل وهذا لا يتفق والواقع " ففي الشكل يسند إلى الفاعل القيام بالفعل ، وفي الشكل أيضاً يسند إلى نائب الفاعل القيام بالفعل " المجهول " ...

وفي الحالتين يكون الشكل صحيحاً لكنّ الشكل في نائب الفاعل لا يتفق مع المعنى [١٠٠].

لذا يرى بعض اللغويين اللبنانيين أن النحاة العرب ضحّوا في هذا الباب بالمعنى واكتفوا بالشكل ".

وقد تبنى يوسف السودا هذه القضية [١٠١] مدللاً على صحة هذه الفكرة – فكرة تضحية النحاة العرب بالمعنى لحساب الشكل " – بأمثلة من باب المبني للمفعول فمثلاً : ذَبَح اللّحام الخروف " فاللحام – الجزار-أو القصّاب فاعل بمعنى " مَنْ فَعَل الفعل " وهذا صحيح لكنهم يقولون : عند بنائه للمجهول ذُبِحَ الخروف " فيصبح الخروف " في العربية – وفي العربية وحدها – نائب فاعل وهذا لا يتفق مع الواقع ، لأن النائب ينوب عن منيبه بعمله ، والخروف – هنا – لم ينب عن اللّحّام في عمل الذّبح – اللّحام – لأن عمَل اللّحّام هنا هو ذَبْحُ الخروف ، فكيف يقوم الخروفُ المذبوحُ مقام اللّحّامِ الذي ذَبَحَهَ " ؟ [١٠٢].

تعليق ومناقشة : -

والحقيقة أن نحاتنا القدامى رحمهم الله لم يضحوا في هذه القضية بالمعنى لحساب الشكل كما رأى يوسف السودا، بل إنهم اهتموا بالشكل واهتموا بالمعنى معاً وبخاصة في هذا الباب"

ففي جانب المعنى وجدنا أن النحويين فرقوا بين فاعل يفعل الفعل ويصدر عن اختياره وإرادته، وبين فاعل يتلبس بالفعل ويتصف به من غير أن تكون له إرادة ولا اختيار فوسموا الأول بأنه فاعل، ووسموا الثاني بأنه نائب عن الفاعل لا في القيام بالحدث، وإنما في الاتصاف بهذا الحدث والتلبس به، وهو حدث قد تغيّر شكله ومعناه؛ لأنه تحوّل من صيغة " فَعَل " التي تسند إلى فاعل يقوم بها إلى صيغة " فُعِل " التي تخبر عما تسند إليه... (١٠٣).

إنَّ هذا الاسَم - أو ما يقوم مقامه - الذي أسماه النحاة نائباً عن الفاعل ليس هو الذي قام بفعله الذي سبقه على الإطلاق، وإنما يكون الفعل واقعاً عليه، كما في المفعول به، أو متلبساً به لا على سبيل الفاعلية والمفعولية كما في غير المفعول به من النوائب، ومن هنا لم يُسَمِّهِ النحاة بالفاعل بل أسموه نائب فاعل" لا على أساس أنه قام بالفعل كما تصور يوسف السودا ومَنْ لف لفه بل على أساس أنه متصف ومخبر عنه بفعل ذي خصائص جديدة ودلالات مغايرة للفعل الذي كان مع الفاعل قبل حذفه.

ب ـ وفي جانب الشكل :ـ

إن نائب الفاعل هنا قد ناب عن الفاعل في الشكل حيث أخذ خاصية الرتبة حيث جاء بعد فِعْلٍ ذي خصائص صرفية وصوتية مغايرة لشكل الفعل المبني للمعلوم.

لذلك اهتم النحاةُ بوصف هذا الفعل الذي ضُمَّ أولُه أو ثانيه وكُسِر ما قبل آخره في الماضي أو الفتح في المضارع بأن جاءوا له بتسمية تُميزُه عن مشاكله الآخر فأسموا الأول مبنياً للمفعول أو للمجهول وأسموا الثاني مبنياً للفاعل، أو للمعلوم.

ويلفت النظر هنا أيضاً أن " السودا " أغفل معنى النيابة هنا في هذا الباب، وحصرها في العمل، برغم أن نحاتنا لم يقصدوا ذلك البتة بل قَصَدَوا النيابة في غير ذلك، حيث قصروا النيابة في : -

- الموقع ، - والحالة الإعرابية - والرتبة.

ولم يقصروا على الإطلاق النيابة في العمل هنا ولم ينصَّ أَحَدٌ من النحاة القدامى أو المحدثين على ذلك البتة، ولكن " السودا " أراد أن يقوّل النحاة ما لم يقولوه، ويفهم منهم ما لم يعتقدوه، أو يشيروا إليه لا من قريب ولا من بعيد ".

جـ ليس في العربية وحدها :ـ

إن قضية أو فكرة المبني للمعلوم والمبني للمجهول موجودة في كثير من اللغات وليس في اللغة العربية وحدها، وفي كل موضع يجئ فيه التركيب المجهول الفاعل، أو المبني للمجهول فإن الفاعل يكون محذوفاً،

أي يقع في التركيب المحول إلى مبني للمجهول، مسنداً إليه.

غير أن اللغة الإنجليزية مثلاً - برغم أنها تحذف الفاعل من موقع الفاعلية إلا أنها تعيد ذكره في الجملة المبنية للمجهول مسبوقاً بحرف جرمثل :

تطعم الأم طفلها : the mather feeds her child وهي جملة مبنية للمعلوم تتحول إلى جملة مبنية للمجهول وهي : the child is fed by his mather الطفل أطعم بواسطة أمه [١٠٤].

وعليه فقد أعيد ذكر الأم مرة أخرى لكنه مسبوق بحرف جر، ويصح عدم ذكر الفاعل البتة؛ إذا كان السياق لا يطلبه مثل : the boy plays football = الولد يلعب كرة قدم.

فيصح تحويلها إلى جملة مبنية للمجهول فتصبح : the football is blayed = كرة القدم لُعبت بواسطة الولد.

إذن فاللغة الإنجليزية هي الأخرى تحذف الفاعل، وتقيم المفعول به مقامه، لكنها درجت على وضع الفاعل أو ما ينوب عنه في بداية الجملة وقبل فعله مثلما درجت اللغة العربية على وضع الفاعل أو ما ينوب عنه بعد فعله غير أنّ مرونة في اللغة العربية جعلت أهلها يبحيون لأنفسهم صحة تقديم هذا الفاعل ليوضَع قبل فعله فأسماه بعض النحاة مبتدأ - مسنداً ، وأسماه آخرون فاعلاً تقدم أم تأخر.

وليس هذه المرونة من خواص اللغة الإنجليزية، ومع هذا لم نقل بوصم اللغة الإنجليزية لعدم سلكها هذا المسلك مع عناصر التركيب من حيث مرونة مواقعها، وحركتها بأنها لغة سيئة لكنّ اللغة الإنجليزية لم تهتم كثيراً - كما اهتمت العربية بفكرة - أغراض حذف الفاعل.

إن اللغة الإنجليزية في هذا الباب لم تراع فكرة أغراض حذف الفاعل وبناء الجملة للمجهول من حيث الاختصار والإيجاز أو المعاني الأخرى السياقية التي يمكن تصيّدها من حذف الفاعل في بعض التراكيب - كما هو الحال في العربية، التي يفيد المبني للمجهول فيها دلالات ومعاني بلاغية وغير بلاغية ليست بسيطة، أو هامشية، وحذف الفاعل تماماً من الجملة، أمر تتولد عنه هذه الدلالات وهذا لا يدعونا إلى القول بأفضلية العربية على الإنجليزية أو الإنجليزية على العربية، فلكل لغة خواصها وسماتها وروحها التي تعيش بها على ألسنة متكلميها.

إن القول بتفضيل لغة على أخرى قول مَنْ ليس لديه حجة ذات بال في مضمار البحث اللغوي أو البحث الإنساني أو الميتافيزيقي.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإننا نلحظ أن الدرس اللغوي الحديث قد تعامل مع قضية البناء للمجهول " والبناء للمعلوم " على أساس أن واحدة منها تمثل البنية العميقة Deep structure ويسمى أيضاً بالتركيب الباطني.

والثانية تمثل التركيب الظاهري أو البنية السطحية : surface structure.

باستخدام قواعد التحول أو قانون التحول : transfoumational rule.

وهي قواعد الحذف

أو قواعد الإضافة

أو قواعد الاستبدال

أو الإطالة

أو إعادة الترتيب (١٠٥).

أو غير ذلك من قوانين يلجأ إليها علماء النحو التحويلي التوليدي لمعرفة الجمل العميقة التي تختفي وراء التراكيب الظاهرة، في محاولة لفهم علاقات هذه الجمل بعضها مع بعض، وتفسير دقيق لكل التراكيب السطحية على ضوء فهم التراكيب الباطنة.

وفي القانون التحويلي رقم ١٢ بتحديد صاحب كتاب قواعد تحويلية للغة العربية هو "اختياريٌّ" لـ " تحويل المبني للمجهول إلى مبني للمعلوم أو العكس "فكتب الولد رسالة" ← "كُتِبتْ رسالة" وبالترجمة الحرفية على النظام الإنجليزي في المبني للمجهول تصبح " كُتِبَتْ رسالة من الولد" - أي بواسطة الولد " (١٠٦).

والذي دفعني إلى التحدث عن مكان المبني للمجهول في القانون التحويلي التوليدي هو إشارة " السُّودا " إلى تفرد اللغة العربية بالخاصية السلبية في إسناد الفعل إلى الفاعل مرة، وإلى المفعول مرة أخرى بحيث يكون في المرتين هو الذي يقوم بالحدث.

وقد قلنا إن ذلك مستحيل، وأن جميع اللغات تأباه، وأن النظرية التحويلية تثبت أن الإسناد هنا ليس على ما فهم " السودا " في جميع اللغات بما فيها اللغة العربية.

إذن فاستشهاد بعض اللغويين اللبنانيين بفكرة العناية بالشكل دون المعنى " والتمثيل لها بقضية نائب الفاعل " على موضوع مسببات الصعوبة في النحو " هو استشهاد ليس في محله ".

ولقد تبنى د. رياض قاسم كثيراً من آراء " السودا " وفريحة، والكفوري، ويعقوب صروف (١٠٧) حيث يرى هؤلاء ومَنْ لفّ لفهم من اللغويين اللبنانيين أن عناية نحاتنا القدامى بالشكل تمثلت في مظاهر عدة منها باب البناء للمعلوم والبناء للمجهول " إلى جانب أبواب نحوية كثيرة، كلها أدت إلى بروز ونشأة الشكوى من صعوبة النحو في رأيهم.

وقد رددنا على فكرة العناية بالشكل فقط في باب " نائب الفاعل " وأثبتنا أن النحاة العرب كانوا في هذا الباب بصفة خاصة أكثر دقة وأكثر شمولية، وأكثر مراعاة لربط المعنى بالشكل غير مهملين لأي منهما على الآخر.

والذي كنا نأمل أن يثيره هؤلاء اللغويون اللبنانيون حول صعوبة النحو في هذا الباب، وتمسك بعض نحاتنا بالشكل تمسكاً يؤدي إلى إهمال المعنى لدى المتعلمين أقول كان ينبغي على نحاتنا أن يكتفوا عند تحويل جملة فعلية من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول أو العكس أن يركزوا على التحولات العامة - والعامة فقط في شكل الفعل - للتفريق بين الجملتين بـ " فُعِل يُفْعَل " وتطوراتهما الصرفية الأخرى" وفَعَل

يَفْعَل " للمبني للمعلوم، ثم يركزون على حذف الفاعل في التركيب الأول أو إضماره عند النحاة القائلين بعدم حذف العمدة " بل يقال بإضماره... فلو اكتفى النحاة من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول أو العكس دون بقية القضايا الإعرابية الشكلية الأخرى - لو فعلوا ذلك لجاء هذا الباب أكثر سهولة ويسراً على ما فيه من يسر مقارنة به ببقية الأبواب الأخرى (١٠٨).

وكان نحاة الكوفة - غير بعيدين عن واقع اللغة - عندما لم يلتزموا برتبة الفعل مع فاعله، حيث أباحوا تقدم الفاعل على فعله، وأباح كثير من البصريين والكوفيين تقدم نائب الفاعل على فعله المبني للمجهول جاء ذلك في قول ابن مالك : إلى تعجب وُصِل "
كما أَنَّ الكوفيين يرون أن رتبة الفاعل مع فعله حرة (١٠٩).

القضية الثانية :ـ

٢ـ قضية الخطأ في التعريف والتسمية أو المصطلح :ـ

فقد لا حظوا أن المصطلحات النحوية والصرفية تُعد سبباً رئيساً آخر من مسببات الصعوبة في النحو العربي والصرف العربي على حد سواء .

ومثلوا لذلك بتسمية النحاة " للمضارع " فلماذا أسموه مضارعاً ؟ ولماذا سميت الصفة المشبهة بالصفة المشبهة ولماذا هي مشبهة ومشبهة بماذا ؟ ... الخ (١١٠).

واستمر فريحه في سوق استفهاماته على كثير من تسميات النحاة مستنكراً عليهم هذه التسميات غير معطٍ بديلاً لما رآه سبباً في صعوبة النحو.

ويتابع يوسف السودا هذه القضية فيرى أن النحاة وقعوا في خطأ كبير عندما تحدثوا عن الجملة الاسمية بقولهم " مبتدأ وخبر " وكانوا غير مصيبين عندما حددوا وحصروا الجملة الاسمية في التركيب المكوّن من مبتدأ وخبر فقط، وكان ينبغي عليهم أن يوسعوا دائرة الجملة الاسمية ليدخل فيها كل تركيب لا يبدأ بفعل ليصبح الكلام عنده دائرتين فقط جملة اسمية تبدأ باسم أو تبدأ بأي لفظة ليست فعلاً صريحاً وجملة فعلية وهي كل كلام يبدأ بفعل ورأى أن النحاة بسبب تقسيماتهم المتعددة للكلام " وقعوا في مشاكل لا تحل " (١١١).

ويرى السودا أيضاً أنه لا معنى لتسمية المفعولات الخمسة المطلق ، والمفعول به و.. ويرى أن هذه التسميات خاطئة، ولذلك فكل ما أسّس عليها فهو خاطئ ويبالغ صروف فيرى أن تسمية " النحو " بهذا الاسم لا تعني شيئاً، وتسمية المبنيات ليس لها معنى (١١٢) إلى آخر التسميات والتعريفات التي أسسها الخليل ونقلها عنه سيبويه في كتابه الكتاب"، ثم تناقلها بعد ذلك النحاة جيل عن جيل كما هي أو بتعديلها أو اختصارها.

ويرى " كمال الحاج " أن هذه التسميات الخاصة بالأبواب النحوية تسميات خلقت فراغاً بارداً بين المعنى والمبني والسبب في ذلك عنده أن هذه المصطلحات لم تؤخذ من العمل ذاته " وبالتالي لم يشترك في وضعها المجتمع ؛ لأن وضع المصطلحات عمل تشترك فيه الأمة كلها، والاستعمال هو المعيار " (١١٣).

إن هذه المصطلحات في رأى " الحاج " أصبحت لغزاً من ألغاز الوجود الإنساني، لا قاعدة من قواعد الصرف والنحو (١١٤).

ومَنْ يراجع كلام علماء اللغة والنحو اللبنانيين – أو الباحثين اللبنانيين في اللغة والنحو، مَنْ يراجع كلامهم حول المصطلحات يجد أنهم خلطوا عملاً سيئاً بآخرَ حَسَنٍ وحكموا على الأمرين حكما واحداً سيئاً.

فمما لا جدال فيه أن بعض المصطلحات - ليس كلها يحتاج إلى إعادة نظر، وقد بذل علماءُ النحو بعد سيبويه جهوداً مشكورة في علاج كثير من القصور الذي اعترى المصطلحات التي حواها كتاب سيبويه باختصارها، وتخصيص بعضها والاستغناء عن بعضها، وإضافة مصطلحات جديدة، ووصل الأمر إلى وجود نوعين من المصطلحات النحوية فيما بعد ؛ مصطلحات بصرية، ومصطلحات كوفية نشأت بعد الأولى مخالفة لها أو مكملة.

ولم يترك نحاتنا القدامى علم الحدود والتعريفات وما فيه من مصطلحات إذ ألفوا فيه مؤلفات طوالاً تشرح كل مصطلح، وتوضح المقصود منه، وتتبع نشأته وتطوره وآمل من خلال السطور القادمة أن أزيل الخلط الذي ملأ حديث " فريحة - والحاج - والسودا " حول كون المصطلحات النحوية سبباً من أسباب صعوبة النحو وذلك عن طريق إيجاد إجابة محددة لبعض أسئلتهم التي طرحوها حول بعض المصطلحات النحوية ومنها " المضارع ".

وإذا تتبعنا نشأة هذا المصطلح وتطوره ووصوله إلى هذه التسمية لرأينا ما يلي :-

- أن سيبويه وقبله الخليل ومن جاء بعده من البصريين قسّموا الفعل إلى " ماضي - وما يكون ولم يقع - وما هو كائن لم ينقطع " (١١٥) وفسّر السيرافي هذا التقسيم الثلاثي للفعل على ضوء الأزمنة الثلاثة - ماضي - ومستقبل وكائن وَقْتَ النطق " وعبّر عن الثالث بالزمان الذي يقال عليه الآن، الفاصل بين ما مَضَى وَتَقَضَّي وما لم يكن " (١١٦).

- وقد انقسم النحاة بعد سيبويه إلى بصريين وكوفيين فالبصريون تمسّكوا بتقسيم سيبويه، بينما قسّم الكوفيون الفعل إلى ماض ومستقبل، ودائم " وحَدّوا المستقبل بما في أوله الزوائد الأربع، والتي عرفت فيما بعد بحروف المضارعة (١١٧).

- ومما هو بيّن أن سيبويه لم يوقع اصطلاح "المضارعة" على هذا النوع من الأفعال صراحة، ولم يبعد السيرافي عنه كثيراً ؛ لأن اصطلاح "المضارعة" عند سيبويه هو الاصطلاح اللغوي لا الفني للكلمة، فالمضارعة تعني المشابهة وهي مشابهة هذا النوع من الأفعال للاسم فأعرب مثله ولم يُبْنَ، وهو مضارع لاسم الفاعل الذي يتفق معه في الدلالة وقبولهما لام الابتداء.

- واسم الفاعل يدل إذن على ما يدل عليه المضارع فيفعل وفاعل واحد.

- واسم الفاعل يجري في حركاته وسكناته مجرى المضارع.

- والمضارع يقع صفة للنكرة وكذلك اسم الفاعل (١١٨).

ونحن نقبل هنا من النحاة تسجيلهم لظاهرة مشابهة المضارع للاسم أو لاسم الفاعل خاصة، على أنها مجرد ملاحظات أساسها الوصف فهي حينئذ من صميم منهج النحو، ولا يقبل أن تتخذ المشابهة علة ينبني عليها حكم، فهذا إن جاز في الشرع لأنه يخضع لأن يقنن، فلا يجوز في اللغة لأنها توصف ولا تفلسف (١١٩).

وقد تفيد لفظة المضارعة عدم التمكن كما في مادة ضرع : والمضارع للشيء هو الذي يبلغ مرتبته، غير أن النحاة لم يقصدوا إلى هذا المعنى، وإنما علقوا فقط على معنى المشابهة.

ولا بأس من أن يؤخذ بالمعنى الأول وهو عدم التمكن لأن الفعل المضارع - في الغالب - غير محقق الوقوع فهو إما في حال فِعْل نحو :" أنا أكتب " أو لم يقع بَعْدُ نحو " سأكتب " أو متوقع وقوعه نحو " قد يصل الضيف " وحتى حين يستعمل المضارع لِنَقْل صورةٍ ماضيةٍ فهو ينقلها على أساس أن أحداثها في حال فعل كما تقول : " جاء علي يضحك " (١٢٠).

وقد اهتم النحاة - فيما يبدو - في تفريقهم الدلالي بالجانب الزماني أكثر من اهتمامهم بالحدث، فقد جعلوا الزمان الفلكي أساساً في التفريق بين الأفعال في تقسيماتها الثلاثة سالفة الذكر، ولم يهتموا كثيراً بالحدث وما يتصل به.

ومما يدل على صدق ذلك أيضاً أن سيبويه أهمل مصطلح المضارع عند الباب المسمّى علم ما الكلم من العربية " وهو الذي ساق فيه تعريف الفعل، لأن هذا اللفظ لا يتناسب مع التقسيم الزماني الفلكي، إذ إن قسيم الماضي - ليس المضارع - بل الحال أو الاستقبال " (١٢١).

وقد لوحظ أن كثيراً ممن جاءوا بعد سيبويه لا يستعملون " المضارع " ومنهم الفراء الذي يعبر عن المضارع إما بصيغة يفعل، أو بالمستقبل، وربما كان ذلك أنه لا يراه يعبر عن الحال (١٢٢) وكذلك ابن القوطية الذي وضع معجماً كاملاً عن أفعال العربية ولم يستعملها لأقسامها إلا الماضي والحال والاستقبال فالماضي فَعَلَ - والحال يفعل - والاستقبال أفْعَلَ (١٢٣).

واستمر الأمرُ على عدم الاستقرار في استخدام مصطلح المضارع عند البصريين حتى زمن المبرد " ت ٢٨٦هـ "، والذي استخدم كثيراً من المصطلحات والمسميات التي لا تزال حية حتى يوم الناس هذا (١٢٤).

أما ابن السراج " ت ٣١٦هـ " وهو من أحدث تلامذة المبرد فقد استقر عنده استخدام مصطلح المضارع عَلَماً على النوع الثالث من أنواع الفعل بعد الماضي والأمر فابن السراج يوضح تعليله لمجيء الماضي بدل المضارع في الشرط بصورة أكثر وضوحاً من غيره إذ يقول : وقوله : إن قمتَ قمتُ يجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى مضارع، وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع... (١٢٥).

وذهب ابن السراج إلى أنّ " ليس " حرف " لأنها لا تتصرف أي : لا يأتي منها المضارع والأمر " ومثلها عسى " (١٢٦).

ونجد عند ابن السراج نصاً صريحاً عن تقسيمات الفعل معللاً لاختلاف صيغ الأفعال باختلاف أزمنتها بقوله : " كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد، لأنها لمعنى واحد غير أنه لما كان الغرض في

صناعتها أن تفيد أزمنتها خُولف بين مُثُلِها - " أبنيتها" ليكون ذلك دليلاً على المراد منها، فإن أمن اللبس جاز أن يقع بعضها موقع بعض، وذلك مع حروف الشرط نحو إن قمت جلست ... ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي، فإذا نفي الأصل كان الفرع أشد انتفاءً وكذلك أيضاً حديث الشرط في نحو إن قمتَ قمتُ جئت بلفظ الماضي الواجب تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له، أي أن هذا وعد موفي به لا محالة، كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة " (١٢٧).

وإذا وصلنا إلى ابن يعيش " ت ٦٤٣هـ " وجدناه يفصل الفرق بين التقسيمات الثلاثة للفعل من حيث الزمن فيقول : "... إلا أن الأفعال انقسمت إلى ثلاثة أقسام : قسم ضارع الأسماء مضارعه تامة فاستحق به أن يكون معرباً وهو الفعل المضارع الذي أوله الزوائد الأربع - حروف المضارعة - .

والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء بوجه من الوجوه وهو الفعل الماضي، والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه وهو فعل الأمر فإذاً ترتبت الأفعال ثلاث مراتب، أولها المضارع وحقه أن يكون معرباً وآخرها الأمر الذي ليس في أوله حرف المضارعة الذي لم يضارع الاسم البتة فبقى على أصله ومقتضى القياس فيه السكون، وتَوسَّطَ حالُ الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع وزاد على فعل الأمر لأن فيه بعض ما في المضارع وذلك أنه يقع موقع الاسم فيكون خبراً، وموقع المضارع" واستمر ابن يعيش يفصّل القول في الفروق بين هذه الأنواع الثلاثة من الأفعال الماضي - والمضارع - والأمر ولكنه ركز حديثه على أن مرد التسمية ليس الزمن فقط بل إعرابها وبناؤها وعلاقتها بالاسم، وموقعها الإعرابي ووظائفها النحوية... (١٢٨).

وقد كان المتأخرون من النحاة أكثر ميلاً إلى تفصيل تقسيمات أزمنة الأفعال، حيث قسّم القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب الفعل الماضي إلى ثلاثة أقسام، وجعل المضارع قسمين، وجعله آخرون مؤدياً لجميع الأزمنة الماضي، والحال، والاستقبال، وجعل آخرون الماضي أيضاً مثل المضارع دالاً على الأزمنة الثلاثة عن طريق القرائن الحالية والمقالية، وقد أشار القدماء إلى ذلك كما مضى".

إن كل ذلك الذي مَضَى مطوّلاً عن " المضارع " هو قليل من كثير رأيت عدم الإكثار منه وأنا في معرض الرد على مَنْ أنكروا هذه التسميات التي اختارها النحاة لمحتويات المادة النحوية، وهي تسميات دقيقة في مجملها، وقد اهتم بها النحاة جيلاً بعد جيل تأصيلاً وتهذيباً، وحذفاً وإضافة، وتوضيحاً حتى استقر منها ما استقر، ومات منها ما أهملته ألسنة الناس وألسنة المشتغلين بالدرس النحوي، ولا تزال في حاجة ماسة إلى متابعة المصطلحات النحوية، متابعة تُبقّي على مجموعة مختصرة مُبَسَّطة منها، وتُسْلم الزمان غثها بلا رجعة.

ولا يكون ذلك إلا باتباع منهج متكامل في دراسة أبواب النحو على أسس تراعي خصوصية اللغة العربية وتراثها على مر الزمان، وأحوالها التي آلت إليها الآن وقد أشار د. تمام حسان إلى شئ من هذا المنهج في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " (١٢٩).

المبحث الثاني

الاتجاه التجديدي في مصر :-

قلنا فيما مضى إن الاتجاه التجديدي لم ينشأ من فراغ، إذ إن الحقيقة تشير إلى أنه نشأ على إثر عدم قيام الاتجاه التقليدي والاتجاه الوظيفي - التعليمي التطبيقي - منذ البداية بما ينبغي أن يقوما به حيث استمرت - ولا تزال مستمرة - الشكوى من صعوبة النحو العربي، وأنه في أكثر موضوعاته يتعامل مع لغة أصبحت كثيرة الاستعمال في المؤلفات القديمة أو في بعضها، وقليلة الاستعمال في المؤلفات المعاصرة، وعلى ألسنة المثقفين والأدباء في العصور الحاضرة.

لذا فينبغي القيام بإعادة النظر في النحو نفسه في مادته، وأحكامها ومنهج تأليفه، والأسس أو الأصول التي اعتمد عليها النحاة القدامى في صياغة هذه القواعد وقد بدأ ذلك الاتجاه التجديدي في مصر بتوجيه النقد إلى بعض أبواب النحو، وأحكامها المتشعبة، وكثرة تعليلاتها، وتخريجاتها إلى جانب أن بعض هذه الأبواب عديمة الجدوى، فعدم دراستها لا تؤثر على نحو اللغة المستعملة في شئ... الخ.

وبدأت محاولات الاتجاه التجديدي في مصر جزئية، بسيطة ثم أخذت تتطور شيئاً فشيئاً، لكنها لم تصل إلى غايتها حتى يومنا هذا وقد بدأت هذه المحاولات منذ بداية النصف الأول من القرن العشرين في المظاهر الآتية :-

١- محاولة جرجس الخوري المقدسي في مجلة المقتطف عام ١٩٠٤م.

٢- ثم محاولة قاسم أمين [١٣٠].

٣- ثم محاولة سلامة موسى في كتابه البلاغة العصرية.

٤- ثم محاولة حسن الشريف في مجلة الهلال عام ١٩٣٧م.

٥- ثم محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ١٩٣٧م.

٦- ثم محاولة وزارة المعرف ١٩٣٨م.

٧- ثم محاولة يعقوب عبد النبي في النحو الجديد ١٩٤١م - ١٩٤٥م.

٨- ثم محاولة أحمد برانق في النحو المنهجي ١٩٤١م - ١٩٤٥م.

٩- ثم محاولات أمين الخولي ١٩٤٣م - ١٩٤٤م.

١٠- ثم محاولات شوقي ضيف ١٩٤٧م تجديد النحو - وإعادة تنظيم أبواب النحو ".

١١- ثم محاولات عبد المتعال الصعيدي ١٩٤٧م في النحو الجديد.

١٢- ثم محاولة محمد كامل حسين في النحو المعقول ١٩٥٩م [١٣١].

وكانت هذه المحاولات ليست بمعزل عن مقترحات لأصحابها أو لغيرهم نشرت في مجلات علمية، ومؤلفات نقدية قبل الخمسينات من القرن العشرين، وبعد الخمسينات بقليل من القرن نفسه.

ومن هذه الاقتراحات والمحاولات :-

١ - اقتراح لأمين الخولي : نشر في مجلة الآداب يونيه ١٩٤٥م.

٢ - اقتراح شوقي ضيف في مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي عام ١٩٤٥م.

٣ - اقتراح محمود تيمور في كتابه مشكلات اللغة العربية.

٤ - اقتراح خليل السكاكيني في " وعليه قِسْ ".

٥ - اقتراح لإبراهيم مصطفى في كتابه " النحو الجديد وكتابه إحياء النحو ".

٦ - واقتراح لسعيد الأفغاني في نهاية كتابه " أصول النحو " (١٣٢).

٧ - اقتراح لعباس حسن في " اللغة والنحو بين القديم والحديث".

٨ - اقتراح لمهدي المخزومي في " النحو العربي نقد وتوجيه ".

٩ - اقتراح لإبراهيم السامرائي في " النحو العربي نقد وبناء ".

ثانياً : محاولات فترة الخمسينات من القرن العشرين وما بعدها بقليل :-

منها المحاولات الآتية :-

١ - ظهور دراسات في مناهج البحث في اللغة والنحو مثل : المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية عبد المجيد عابدين ، ١٩٥١م.

٢- وكتاب تمام حسان ١٩٥٥م مناهج البحث في اللغة " واللغة بين المعيارية والوصفية ١٩٥٨م.

٣- ومحاولة نقدية لعبد الرحمن أيوب ١٩٥٧م.

٤- محاولة محمد برانق في النحو المنهَجي ١٩٥٨.

وهذه المحاولات الأخيرة فيها إفادة من آخر ما توصلت إليه الدراسات الغربية في اللغة آنذاك وهي بذلك تسهم في ظهور محاولات جادة لإصلاح شامل للنحو العربي، وقد كان ذلك متمثلاً في ظهور أول محاولات في هذا المضمار وهي :-

٦- اللغة العربية معناها ومبناها " للدكتور تمام حسان.

٧- والنحو العربي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور ولسن بشاي ١٩٧٤م.

وسوف أقوم بإذن الله في الصفحات القادمة بتلخيص موجز لمعظم ما احتوته المحاولات التجديدية في النصف الأول فقط من القرن العشرين تقريباً، وذلك عن طريق عرض المشكلة المحتاجة إلى حل، أو الصعوبة المحتاجة إلى تيسير وإصلاح، ثم أذكر حولها الحلول أو المقترحات التي ذكرت لإصلاحها، محاولاً ذكر رأي البحث - في بعض المواضع التي يتحتم عدم إغفال الرأي حولها، أما الحلول، أو التيسيرات أو المقترحات التي صمت البحث عن إبداء الرأي حولها، فلا يعني ذلك أن البحث قد وافق على محتواها تماماً، لوجود كثير من الملاحظات على كثير منها قد نص عليها كثير من العلماء والباحثين الذين تعرضوا لذكر

هذه المقترحات بالنقد والتفنيد في بحوث عديدة.

ثم إن البحث لن يتعرض للمحاولات التجديدية الكبرى التي من نماذجها محاولات د. تمام حسان، أو غيره وذلك لحاجة هذه المحاولات إلى بحوث خاصة بها ؛ لاختلاف منهج معالجتها لمشاكل النحو عن أغلب البحوث التي تناولها هذا البحث.

عرض ملخص مواضع الصعوبة والحلول والمقترحات التي قدّمها بعض اللغويين المصريين فى :-

أـ علامات الإعراب.

بـ الإعراب المحلي والإعراب التقديري.

ومن الحلول المقدمة في ذلك :-

١ – احتساب جميع الكلمات مبنية الأواخر (١٣٣).

٢ – أو يكون إعراب جميع الكلمات بمعرفة نسبتها في الجملة بعضها إلى بعض دون ذكر علامة إعرابها (١٣٤).

٣– إلغاء الإعراب المحلي أو الإعراب التقديري (١٣٥).

٤ – أو إسكان جميع الكلمات مثل كثير من اللغات الأوروبية والتركية (١٣٦) (١٣٧) .

٥– إلغاء تسمية علامات الإعراب بالعلامات الأصلية والعلامات الفرعية، وجعلها جميعاً علامات أصلية (١٣٨).

٦– إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب، والاكتفاء بالعلامات الأصلية (١٣٩).

وهذا الحل، يشبه الحل الماضي مع خلاف يسير هو أن الحل الماضي يجعل الإعراب كله أصلياً بما في ذلك الرفع بالواو في جمع المذكر، والأسماء الستة، والنصب بالياء في المثنى وجمع المذكر السالم و... الخ .

أما إلغاء العلامات الفرعية فهو عدم النص عليها على أنها علامة إعراب أصلاً، بل ذكر الواو على أنها إشباع للضمة عند الرفع، وذكر الياء على أنها إشباع للكسرة عند الجر وذكر الألف على أنها إشباع عند النصب.

لكن هذا الحل، والحل السابق سوف ينشأ عنهما تعقيد ليس في الحسبان، ذلك لأننا سنضطر إلى التسليم بوجود علامة واحدة لوظيفتين نحويتين، ووجود وظيفة واحدة لها علامتان إعرابيتان، مما ينشأ عنه خلط في تحديد مصطلحات العلامات الإعرابية ودلالاتها.

٧– إلغاء الإعراب جملة وتفصيلاً، وإلغاء علامات الإعراب وما يتصل بها من دراسة (١٤٠).

٨– ومن الحلول التي قُدِّمت في علامات الإعراب اعتبارها دوالٌ على معانٍ، وليست أثراً لفظياً

للعوامل.

– ويكون ذلك باعتبار الضمة علم الإسناد فإذا كانت الكلمة مرفوعة دل ذلك على أنه يريد أن يخبر عنها، أو ينسب إليها عمل شئ.

– وأن الكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة.

– وأن الفتحة لا تدل على معنى بل صوت محبب لدى العرب وهي حركة يحبون أن تشكل بها أواخر الكلمات.

– وأن التنوين علم التنكير (١٤١).

ح – كثرة الاشتراطات :-

– التخفف منها أو إلغاؤها.

– مثل شروط إعراب " أي " أو شروط بنائها والتعامل معها على أنها معربة دائماً.

– ومثل شروط نصب المضارع بعد بعض الأدوات، حتى ، إذن.

– ومثل شروط بناء اسم لا، أو إعرابه.

– شروط بناء المنادى أو إعرابه.

– شروط أعيت بعض الأبواب النحوية

– في باب الأسماء الستة، شروط إعرابها بالحروف.

– في باب تابع المنادى، شروط وجوب نصبه أو جواز الرفع والنصب.

– في باب الإضافة في حذف أحد طرفي الإضافة (١٤٢).

د – تعدد الأحكام :-

١– إلغاء تعدد الأحكام في باب العدد (١٤٣)، ويكون ذلك عن طريق قراءة العدد المكتوب بالأرقام بالتسكين في جميع الحالات، وإذا كان بالحروف جُرَّ بالكسرة على اعتبار أنه مضاف لمضاف محذوف.

٢– وإذا ذكر المعدود فصل بينه وبين العدد بكلمة " من " ويكون مؤنثاً.

٣– قراءة العدد من اليسار إلى اليمين مثلما هو سائد الآن وفي الأثر الشريف ورد ذلك.

٤– صرف النظر في التفريق بين القلة والكثرة (١٤٤).

وفي باب المنادى :-

١– إلغاء كثرة أحكامه، ونصبه مطلقاً (١٤٥).

٢– إلغاء كثرة أحكام باب الاستثناء ونصبه مطلقاً (١٤٦).

هـ - إلغاء بعض الأبواب النحوية :-

١- إلغاء باب الممنوع من الصرف بصحة الصرف مطلقاً (١٤٧).

٢- إلغاء بابي الاشتغال والتنازع وإعادة النظر فيهما (١٤٨).

٣- إلغاء مسألة التعليق في أفعال القلوب (١٤٩).

٤- طرح أفعال المقاربة من باب النواسخ (١٥٠).

٥- طرح باب نائب الفاعل، والاكتفاء بالتغييرات الحاصلة في الفعل (١٥١).

٦- إلغاء وقوع ضمائر الرفع المستترة - جوازاً أو وجوباً في الماضي والمضارع والأمر - فاعلاً (١٥٢).

و - إعادة تسمية وتبويب المسائل النحوية وتنظيمها :-

١- التوحيد بين المضارع المنصوب والمضارع المتصل بنون التوكيد فنعتبره منصوباً في الحالين (١٥٣).

٢- يضم إلى باب التمييز كل ما له علاقة بالتمييز، ومدروس في أبواب أخرى في باب التعجب والمدح والذم، والصفة المشبهة والمنصوب على الاختصاص (١٥٤).

٣- سحب باب كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وظن ، وأعلم وأرى من باب الجملة الاسمية إلى باب الجملة الفعلية (١٥٥).

٤- ضم أبواب إن وأخواتها، ولا النافية للجنس ، وما ، ولا ،ولات وإنْ من المشبهات بليس إلى الجملة الاسمية (١٥٦).

٥- ضم الممنوع من الصرف، والمنادى المفرد والعلم واسم لا النافية للجنس في باب اسمه الأسماء المحرومة من التنوين(١٥٧).

٦- اقتراح بضم باب المبتدأ والخبر إلى بقية النواسخ مع رفع المبتدأ والخبر مع جميع النواسخ (١٥٨).

٧- دمج بعض الأبواب النحوية تحت مسمى واحد هو المحمول، وأخرى تحت مسمى آخر هو الموضوع (١٥٩).

٨- تسمية باب المبتدأ " الخبر والفاعل ونائبه باب المسند والمسند إليه (١٦٠).

٩- ضم المفاعيل الخمسة والحال والتمييز وكل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول - الأركان الأساسية - تحت اسم التكملة (١٦١)، أو تسميتها بالفضلة (١٦٢).

ز - معالجة بعض الأبواب النحوية والصرفية :-

١- معالجة باب جمع التكسير (١٦٣).

٢- معالجة باب النسب [١٦٤].

٣- معالجة باب التصغير [١٦٥].

٤- معالجة صيغ وإعراب جمع المذكر والمؤنث [١٦٦].

٥- معالجة صيغ وإعراب المثنى [١٦٧].

٦- معالجة باب الأسماء الستة [١٦٨].

٧- معالجة مصادر الثلاثي [١٦٩].

٨ ـ معالجة باب المقصور والممدود :ـ

المقصور والممدود : تثنيتها وجمعهما تصحيحاً :-

ذهب البعض إلى أن ألف المقصور تقلب ياء ثالثة كانت أو أكثر مبدلة من ياء أو مجهولة الأصل، أو يتردد أصلها بين الياء والواو، ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا كلمات يمكن حفظها مثل الصلا - الشذا - الطَّلا - العشا - العصا - القرا - الفنا - القفا - المها - حيث تقلب هذه الألفات واواً وتطبق هذه القاعدة في التثنية والجمع السالم المؤنث، أما جمع المذكر فإن الألف تحذف، ويفتح الحرف الذي قبلها دلالة عليها"

الممدود : تقلب همزته واواً، في التثنية وجمع التصحيح إذا كانت للتأنيث وفيما عدا ذلك تبقى دون قلب في الأحوال الثلاثة [١٧٠].

٩- معالجة باب الضمائر [١٧١] :-

وتقسيمه إلى شخصي، وإشاري، وموصول، وشرطي، واستفهامي.

- إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً في الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر [١٧٢].

تعليق ومناقشة :ـ

- أما إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً في الماضي والأمر والمضارع مع اعتبار حرف المضارعة إشارات إلى الموضوع أغنت عنه، واعتبار الضمائر البارزة المتصلة للغائب إشارات للعدد تبعاً لرأي المازني وأما في حالة التكلم والخطاب فهي موضوع والفعل معها محمول واعتبار ضمائر الرفع المنفصلة - أو ضمير الفصل - تقوية " وقد أثارت هذه الاقتراحات جدلاً واسعاً حولها من قبل أعضاء مجمع اللغة العربية آنذاك [١٧٣].

ويلفت النظر هنا أن اللجنة اعتبرت ضمير الفصل بعد الفعل الماضي : قمتم أنتم تقوية " وألغت ضمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً في الماضي والمضارع والأمر، ولست أرى هذا تيسيراً لأنه يجعل الفعل الواقع خبراً أو حالاً أو صفة خلواً من الفاعل ؛ ولم يقل أحد بأن الفعل وحده هذا أمر، والأمر الثاني أن القول بجواز الإضمار - في مثل أكتب ، ونكتب ، وتكتب ، خير من القول بالوجوب ، أو القول بإلغاء

الضمائر كلية، وقد ناقشت هذه القضية بالتفصيل في مكانها من بحث آخر بعنوان " النحو الميت والنحو الحي ".

١٠- معالجة موضوعات فيها خلط في المصطلح :-

أما الموضوعات التي أثيرت في هذا الموضوع فهي :-

- اسم لا النافية للجنس :-

في رأيه أن صعوبة هذا الباب تكمن في سببن هما :-

١- اعتبار اسم لا مرة مبنياً، ومرة معرباً [١٧٤].

٢- والخلط في تسمية اسم لا بالمفرد مقابلاً للمضاف وشبيه بالمضاف [١٧٥].

- تعليق ومناقشة :-

أما الخلط في المصطلح، فهو أمر لا ننكره عليه، لأنه مصطلح المفرد لم يضع له النحاة مقابلاً محدداً في الأبواب النحوية، فهو في باب المبتدأ والخبر والحال والصفة يقابل جملة، وشبه جملة.

والمفرد في باب العدد، وتثنية الاسم وجمعه، والضمائر والأسماء الموصولة والإشارة يقابل مثنى وجمعاً والمفرد في باب المنادى واسم لا النافية للجنس يقابل المضاف والشبيه بالمضاف.

فقضية تحديد المقصود بالمفرد والمقابل له في الأبواب النحوية غير مستقر، وهو مصطلح يحتاج إلى إعادة نظر وبخاصة في باب اسم لا التي لنفي الجنس لأن فيه ازدواجية غير مقبولة، فمصطلح مفرد في هذا الباب لا يعرف هل هو مقابل مثنى وجمع أم هو مقابل مضاف وشبيه بالمضاف فإذا ذهبنا نبحث لمفهوم لهذا المفرد ولما يقع تحته من قضايا وجدنا الأمر في غاية الغرابة.

لاحظ الأمثلة الآتية لترى هذه الغرابة في تسمية كل اسم " لا " مفرداً، سواء كان مثنى، أم جمع مذكر أم جمع تكسير مثل :-

- لا كاتب هنا.
- لا كاتبينِ هنا.
- لا كاتبينَ هنا.
- لا كاتبات هنا.
- لا كُتّابَ هنا.

فاسم " لا " في الأمثلة الماضية كلها مفرد برغم أنه من حيث الدلالة يعتبر مثنى في الثاني، وجمعاً للمذكر في الثالث، وجمعاً للمؤنث في الرابع، وجمع تكسير في الخامس، وهو في جميع الأمثلة مبني على ما ينصب به.

فإذا نظرنا للأمر من زاوية أخرى وجدنا تناقضاً آخر في دلالة " لا " التي لنفي الجنس، حيث خصوصها

بأنها تنفي عن جنس اسمها الاتصاف بخبرها، لكن النحاة أسموها لا التي لنفي الجنس في مقابل أداة أخرى هي " لا " التي لنفي الوحدة ، حيث تنفي العدد، ويكون ما بعدها معرباً مرفوعاً، فنقول : لا رجلٌ في الدار بل رجلان أو ثلاثة، ونقول في نفي الجنس : لا رجل في الدار...

لكننا نقول أيضاً لا رجلين في الدار فهل النفي هنا للجنس أم للعدد والوحدة أيضاً ؟!!.

وكيف تؤدي أداتان معنى واحداً ثم يختار لهذه إعراب، والأخرى إعراب آخر ؟!!

لقد عالج النحاة على هذا الوجه المضطرب عدة أبواب نحوية، تمت تسميتها على أساس المعنى الدلالي الذي اختير عنواناً لكل منها، ثم صنف بعض منها على أساس الإعراب كما هو الحال هنا " لا " النافية للجنس، وبعض آخر على أساس المعنى كما في باب الاستثناء والتمييز، وقسم ثالث صنف على أساس الشكل كما هو في المفعول له... (١٧٦)

١١- إلغاء الحديث عن نظرية العامل وكل ما يتعلق بها (١٧٧).

- إلغاء التأويل والتقدير (١٧٨).

وإتماماً للفائدة، سوف أعرض في الصفحات القادمة نموذجين من النماذج المصرية - التجديدية الوظيفية - غير الكاملة ذلك لعدم قيام هاتين المحاولتين بمسح شامل لجميع أبواب النحو وتجديدها تجديداً مفيداً ميسراً.

فقد اقتصرت محاولة أ. أمين الخولي على نحو الأسماء أو على بعض أبوابه في كتاب " هذا النحو " واهتم د. محمد كامل حسين في كتابه " النحو المعقول " بالجانب الصرفي أكثر من اهتمامه بالجانب النحوي، وظهرت محاولات التجديد فيه أكثر من ظهورها في الجانب النحوي من الكتاب، وقد استفادت هاتان المحاولتان من كثير من المحاولات وقد تناول أ. عبد الوارث سعيد هاتين المحاولتين تناولاً نقدياً، رافضاً لكثير من محتواهما، لكنني أفردتهما بالذكر هنا لكي أغطيّ بالشرح بعض الموضوعات التجديدية التي أجملتها فيما مضى، ومن خلال ذلك أذكر وجهات نظر البحث في الموضوعات التي أثيرت في التلخيص في الصفحات الماضية.

أ- هذا النحو لأمين الخولي (١٧٩).

حدد الخولي مواطن الصعوبة - أو المشكلة - التي تحتاج إلى علاج، وكانت عنده على النحو الآتي :-

١ - أن الفصحى كثيرة القواعد كثيرة الاستثناءات.

٢ - أن قواعد الفصحى مضطربة ولا تستقر على حال وبناء على هاتين الصعوبتين يرى أن المشكلة مستقرة في جسم اللغة نفسه، ولا بد من علاج هذا الجسد علاجاً صحيحاً ناجعاً، بدلاً من المسكنات التي لم تعد تجدي.

ويرى الخولي أن العلاج الناجح يمكن عمله في أصول النحاة التي استخرجوا بها قواعدهم فنحاول - بناء على ما فعلوا هم - أن نرجح من منقول اللغويين ومرويهم في اللغة بعض الأوجه التي نقضي بها على هذه الصعوبات، وتقلل من هذه الكثرة من القواعد [١٨٠].

ولقد ورد عنهم قولهم : كل ما ورد أن القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً " وأن اللغات على اختلافها حجة، وأن الأخذ بالأقل استعمالاً وشيوعاً، والأضعف قياساً سائغ عند الاحتياج إليه ولم يكن أهل اللسان العربي في أي وقت أكثر حاجة لمثل هذه الرخص منهم الآن ، كباراً وصغاراً " [١٨١].

ويضيف الخولي إلى هذه الطريقة في العلاج طريقة أخرى تسند الأولى وهي أن نضيف إلى لغتنا الفصيحة المشتركة ماله علاقة بلغة الحياة والاستعمال في عصرنا- يعني من العامية [١٨٢] .

وعند تطبيق الخولي لهاتين الطريقتين في العلاج ظهر إصلاحه فيما يلي :-

١- الأسماء الخمسة أو الستة رأى إما أن نلزمها الواو دائماً مستدلاً بقراءة قرآنية أوردها الزمخشري وهي قوله سبحانه : " تبت يدا أبو لهب وتب "، وما ورد من قول الشافعي في الرسالة " عن سالم أبو النضر " وهو بهذا يوافق ما درجت عليه العامية في نطق هذه اللفظة " أبو " ومثلها بقية أخواتها [١٨٣].

- وإما أن نلزمها الألف دائماً مثل المثنى ونجعلهما سواء فنقلل من الأقسام، وهذه اللغة هي لغة بني الحارث بن كعب.
- والمثنى يلزم الألف، ويمكن أن يَصْلُح لذلك شاهداً قوله سبحانه : " إن هذان لساحران "

٣- جمع المذكر السالم، يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ، أو يمكن إلزام نونه السكون، ويقدر عليه الإعراب بالحركات.

٤- جمع المؤنث يختار له رأي الكوفيين فيعربه عند النصب بالفتحة.

٥- ما لا ينصرف يرى صرفه في كل الأحوال، وحجته أن النحاة يجيزون صرفه على كل حال، لأن الصرف لغة من لغات العرب، وقد أيد ذلك الأخفش بقوله : وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

٦- الاسم المنقوص اقترح استعماله بغير ياء عند خلوه من أل نصْباً أو رفعاً أو جراً وإسكان الياء عند وجود ال في كل الأحوال.

والذي قاله الخولي لم يرتضه أ. عبد الوارث سعيد بسبب كون ذلك الإصلاح غير مأخوذ من الشارع في اللغة، وكثير منه مستند إلى قراءات خاصة في مواضع خاصة، والبعض الأخر مستند إلى لغة عامية، وهذا ليس فيه حجة لأنه سيؤدي بنا إلى هدم الفصحى، وليس تفصيح العامية ... " [١٨٤].

ولست أرى ما رآه أ. عبد الوارث سعيد في ذلك بل أرى أن توجه الخولي في هذا الطريق أمر محمود

وفيه تيسير على المتعلمين.

لكنني أرى أن أزيد في تيسيرات الخولي تيسيراً آخر يأخذ في حسبانه عدم التمسك بكون علامات الإعراب دوال على معانٍ نحوية، بل استناداً إلى أن النظم والقرائن المساندة له هي التي تكشف معاني التركيب، وتوضحه، ولو كانت علامات الإعراب هي الدوال الوحيدة في كشف معاني التركيب لما فهمنا معنى قولنا : سمع موسى عيسى وقد كان النحاة رحمهم الله في غاية الدقة عندما أحسوا بأن علامات الإعراب ليست الدوال الوحيدة في تحديد معاني التراكيب، فالسياق والقرائن المتعددة والتنغيم والنبر يمكنها القيام بذلك، وعلى هذا فقد نص النحاة بأن الاسم الأول في مثل هذا التركيب هو الفاعل وأن الاسم الثاني هو المفعول "

وانطلاقاً من هذا المبدأ العام أرى ما يلي :-

١- أن الأسماء الستة يجوز استخدامها بالواو أو الألف أو الياء، وأن رتبتها، وبقية القرائن المساندة في السياق هي التي تحدد وظيفتها في التركيب، مما يعين على فهم التراكيب التي وردت فيها.

٢- وكذلك المثنى يحدد بأنه كل اسم دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره ويمكن حذف النون عند إضافته إلى ما بعده.

وبعد هذا التحديد يجوز استخدامه بالألف أو الياء، ويترك للسياق والقرائن المساندة تحديد وظيفته في الكلام.

٣- وكذلك جمع المذكر بالواو والنون أو الياء والنون.

٤- وجمع المؤنث يجوز إعرابه منصوباً بالكسرة أو بالفتحة.

٥- أما ما لا ينصرف فقد بيّنتُ في غير موضع أن صرفه، وعدم صرفه سواء، وأن دلالته في التركيب غير مرتبطة بصرفه أو بعدم صرفه، لأن الصرف وعدمه أمور لفظية لا صلة لها هنا بالمعنى ولا دخل للتنكير فيها.

٦- الاسم المنقوص : يجوز استخدامه بالياء الساكنة ويجوز استخدامه بغير الياء، بأل ومن غير ال، ويجوز إعرابه ويجوز ترك الإعراب منه اعتماداً على السياق والقرائن.

٧- الاستثناء رأى أنه يكون منصوباً دائماً وبخاصة الاسم الواقع بعد خلا، وعدا ، وحاشى، وأرى جواز جميع الوجوه الثلاثة بعد هذه الأدوات، وجواز الأمرين في كل حالات الاستثناء الأخرى مع تفرد الاستثناء المفرغ بحكمه الخاص به، وبجواز نصبه وهذا عندي يعين على اليسر في تعلم القاعدة ويعين على سهولة تطبيقها نطقاً وكتابة وهذا له ما يؤيده من لغات العرب وقراءات القرآن الكريم.

أما مَنْ يعترض على استثمار لغات العرب المختلفة، وقراءات القرآن الكريم المتواترة الآحاد والشاذ منها ويراه خلطاً في المنهج في دراسة مستويات اللغة، فإننا نرى أن لغتنا الفصحى منذ القدم قد أخذت من كثير من لغات العرب، وانتشرت تعلماً وتعليماً، وتداولاً بهذه المستويات، وهي مستويات يكمل بعضها بعضاً، وتعارضها ظاهريٌّ لا يؤثر في الدلالة غالباً.

والبحث يعرف قيمة دراسة كل مستوى من مستويات اللغة على حدة مع حتمية معرفة ظواهره، وضوابطه وأن هذا هو ما استقر عليه الدرس النحوي واللغوي الحديث لكن ذلك الذي قصدناه من الاستعانة بالمستويات الأخرى التي دخلت في مستوى الفصْحى، لكثرة استعمالها له هو أمر لصالح الفصحى قبل أن يكون لصالح هذه اللغات أو هذه المستويات المختلفة.

إن اللغة العربية لها خواصٌ معينة، ينبغي عدم إغفالها عند تعليم قواعدها لأهلها الناطقين بها، لأنهم يتكلمون العربية، ويراد منهم أن يتعلموا قواعد العربية ، فيشعرون أنهم يتعلمون قواعد لا تعينهم على تكلم العربية التي يقضون بها حاجياتهم ويستعملونها أو على الأقل يستعملون بعضها في بقية شئون حياتهم، إنها قواعد غريبة عنهم تتحدث عن عربية ليست عربيتهم، بل هي عربية عصور قديمة قديمة لم تفلح أكثر أجهزة الإعلام بحسن نية وبغير حسن نية في تقريبها إليهم.

وبسبب هذه المشكلة – وغيرها كثير – ينبغي عدم إهمال تلكم الآراء التي تنادي بمراعاة التراكيب العامية، والمنتشرة على ألسنة الكثيرين المثقفين وغيرهم ، ومراعاة الألفاظ العامية والتراكيب العامية يكون بإيجاد مكان لها في قواعد لغتنا العربية ؛ ليشعر المتعلم العربي أنه يتعلم لغته العربية التي تمر بمراحل وأطوار كثيرة وهذا الذي يتعلمه الآن هو طور من أطوار لغته العظيمة القوية التي لم تنقطع صلتها بماضيها ولم تهمل حاضرها الذي أصبحت فيه، ثم إن كثيراً من العلوم التي لها علاقة في أصولها بعلم النحو قد أخذ علماؤها بمبدأ التغير في الأحكام مثل علم الفقه، وهو ذو علاقة وطيدة بعلم النحو بل إن علم أصول النحو مؤسس على أسس علم أصول الفقه وقد دخل التطوير والتعديل جوانب كثيرة من أحكام علم الفقه، ولا يزال الباب في الاجتهاد مفتوحاً وكل من الفقه واللغة يخدم الإنسان ويرتبط بحياته فلماذا نوقف الأحكام النحوية، وقواعدها عند زمن محدد، ولا نفعل ذلك في الفقه، أو لماذا لا نساوي بينهما في الأخذ بمبدأ المصلحة العامة وحاجة الأمة، ومبدأ الأولويات... الخ.

ولا ينبغي على أي حال من الأحوال، وصف ماضي اللغة بالحسن أو القبح، وكذلك حاضرها.

إن كل الاقتراحات التي قدّمها أمين الخولي لإصلاح النحو هي اقتراحات جديرة بالاهتمام، وكل اقتراح يسير في هذا الاتجاه مما جاء قبل أمين الخولي وبعده ينبغي عدم إهماله، وينبغي التعامل مع مثل هذه الاقتراحات بموضوعية، وحكمة، وحسن ظن، وبرغبة صادقة في إدراك ما يمكن إدراكه من قواعد لغتنا، وما لا يدرك كله لا يترك كله ... "

أما ردود أ. عبد الوارث سعيد فكلها من ص ١٣١ — ١٤٠ [١٨٥] عندي صادقة الرغبة في التمسك بالقديم الذي رآه خير مثال وخير نموذج يحتذى به وبناءً على ذلك فكل محاولة لإصلاح النحو لن يكتب لها النجاح عنده، ولن تكون مقبولة لديه، لأنها تريد الخروج على ما قرره النحاة القدامى !! أو لأنها لم تخرج مما قرره النحاة القدامى !! فما الذي يمكن قبوله إذن ؟

الكتاب الثاني :-

ب - النحو المعقول د . محمد كامل حسين [١٨٦] :-

- وواضح من مطالعة الكتاب أنه ليس فيه جديد على ما قدمه السابقون عليه في مجال إعراب الأسماء، بل إنه تأثر تأثراً واضحاً بمحاولة إبراهيم مصطفى ومشروع وزارة المعارف الذي سبق ذكره في التمهيد بل كانت المحاولتان السابقتان عليه أوضح منه ، وأشمل .

وفي إعراب الفعل لم يأت بجديد إلا في ربطه لرفع المضارع ونصبه بدلالة معينة للمضارع ، حيث ربط الجزم بدلالة أن يكون الفعل دالاً على حدث ناقص ، كأن يكون نفياً للماضي أو فعل أمر لا يقع إلا إذا أطِيع ، أو دل على حدث معلق وقوعه على حدث آخر.

وقد صرح المؤلف بما يؤكد ذلك، حين قرر أن المضارع المجزوم، أقرب ما يكون إلى ال subjunctive في اللغات الأخرى " وهي شرطي.

أما بالنسبة لعلامات الإعراب فقد آثر المؤلف أن يكون وظيفياً إلى أبعد حد، فاكتفى غالباً بإيراد أمثلة تحتوي على مختلف أنواع العلامات الإعرابية تاركاً للدارس استنباط العلامات بنفسه وفي بعض الأحيان ينبه على أن حركه الإعراب تختفي مع حرف العلة.

الصرف :

- إن أهم ما في المحاولة التجديدية للدكتور حسين هو الطابع الوظيفي العملي في معالجة مباحث الصرف، وهو أهم ما في محاولة تيسيره لأنه يرى أن الوظيفة الأولى للصرف هي الاهتمام بالصيغ من حيث دورها في تجديد المدلولات، والتركيز على عملية احتذاء مختلف الصيغ منة حيث الشكل المرتبط بالمدلول، وهو على حق حين خطأ الصرفيين الذين اهتموا بتعديل بناء الكلمة أكثر من عنايتهم بالمعاني التي يدل عليها البناء.

وينقدهم حين جعلوا أصل كل كلمة عربية يرتكز على ثلاثة حروف هي الفاء - العين - اللام - فعل ، وهو فرض عقيم جامد لا يعطي اللغة مرونة تعينها على مسايرة حركة الحياة المتجددة المتغيرة، - وقد دُرست هذه القضية عند اللبنانيين فيما مضى - وينتقد النحويين حين جعلوا للفعل ستة أبواب مستمدة من الأفعال السليمة وحدها، واضطروا أن يخضعوا المعتل لهذه الأبواب، وافتعلوا في سبيل ذلك قواعد لنقل الحركات والإعلال والإبدال ".

ثم قسم الأفعال واصفاً مكان اعتلالها إلى أربعة أقسام دون ذكر مصطلحات النحويين مضيفاً إليها الفعل* السليم* ثم قام بتصريف هذه الأفعال مع الضمائر ومع الزمن في جدول

أما المشتقات فقد عالجها باستخدام حكم الجواز مع الاختصار فيها :ـ

حيث قسَّمها إلى مشتقات من الاسم وهي النسب والتصغير وجموع التكسير، ورأى أن الحياة الحديثة ليس فيها متسع لحفظ كثير من قواعد هذه الأبواب ذات القواعد المعقدة ورأى أن حل مشاكل هذه الأبواب يكون في :

١– جعل الصيغ القياسية مساوية في الصحة للصيغ السماعية.

٢– التخفف من أغلب قواعد هذه الأبواب باختصارها.

ففي النسب يرى أن قاعدته تكون بإضافة ياء النسب المشددة إلى الكلمة دون تغيير فيها إلا إذا كان الحرف الأخير تاء مربوطة فتحذف، ومن ثم ينسب إلى المفرد والجمع سواء، ويقال سمائي وصحرائي مثل سماوي وصحراوي (١٨٧).

ثم يدعو إلى ترك الصيغ ذات الطريقة المعقدة إعلالاً وإبدالاً إلى الطريقة الميسرة المفيدة للنسب كالوصف أو الإضافة، فيقال نظام التربية بدلاً نظام تربوي " (١٨٨).

ومثل ذلك في التصغير يقتصر فيه على ما يمكن تصغيره على فُعَيْلْ أما نحو سفرجل، وعنكبوت فيكتفي فيها بالوصف لإفادة التصغير فنقول سفرجل صغير، وعنكبوت صغير " (١٨٩).

– واستخدام حكم الجواز أيضاً في حل مشاكل جمع التكسير، بدلاً من استخدام طريقة ضم الأبواب بعضها إلى بعض والوقوع في خلط دلالة الصيغ والتراكيب والوظائف والدلالات واستعمل أيضاً مبدأ اختصار القواعد.

فمن استخدامه حكم الجواز أنه رأى حتمية قبول مجموعة من الأوزان ونجعلها قياسية مطردة ونقبلها جنباً إلى جنب مع الأوزان التي قال بها الصرفيون، وقدم نموذجاً لذلك بوزن بصائر ، ووزن " أفراد " و " بُغاة " وأعزة وشُفَعاء ، وأنبياء ، وقلوب ، وطلب أن نقبل كل ما جاء على هذه الأوزان دون نظر إلى ما قاله الصرفيون في ذلك وما اشترطوه من شروط وقيود " هذا بالإضافة إلى الجموع المشهورة مثل : رجال ،ونسوة ، وبيض ، وسود ، وفرسان ، وصُورَ ، وعِبَرَ ، وهذه الأوزان تضم أكثر من تسعين بالمائة من ألفاظ اللغة " (١٩٠).

ـ المشتقات من الفعل :ـ

وهي أبنية المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الحدث ، المصدر الميمي ، اسم الهيئة واسم المرة "

١ـ أما أبنية المصدر : فاستخدم لعلاجها مبدأين :ـ

أ– التقديم الوظيفي للصيغ والأوزان والبعد عن التعقيد ص ١٥٥ .

– الفعل المتعدى المفتوح العين فَهِم يَفْهَم يكون مصدره الثلاثي على وزن فَعْل فَهِم – يَفْهَم فَهْماً -

– و واللازم منه يكون على وزن فَعَل ← فَرَح مثل : فَرِح – يَفْرَح ← فَرَحاً فَعَلاً.

– والمضموم مصدره على وزن فُعُولة ← فَعَالة ، سُهولة وكرامة.

٢– أن نجعل هذه المصادر " قياسية " مطردة وإنْ خالف ذلك المسموع " معتمداً " على ما تبناه من نظريات في مثل : صحة المسموع لا تمنع صحة المقيس " كما مر في جموع التكسير" ومثل : أبَى أبْيَاً مقيس ، وأبَى إباء وهي مسموع وهي اسم (١٩١).

– أما اسم الزمان والمكان ، والمصدر الميمي فينبغي أن تكون على وزن مَفْعَل مثل مَلْعَب إلا ما اشتهر منها على غير هذا الوزن مثل : منزل – موضع – موعد ، ورأى أن تكون هذه الألفاظ شواذ على القاعدة والذي أراه استكمالاً لرأيه في التيسير أن تكون مثل هذه الألفاظ مسموعة صحيحة مقبولة جائزة (١٩٢).

ـ أما العدد :

فقد لفت نظر المهتمين بإصلاح النحو ، فقدّمت بشأنه اقتراحات متعددة، ونوقشت في مجمع اللغة العربية، وكان د. محمد كامل حسين له فضل السبق في هذا المجال، وتقدّم للمجمع باقتراح جرئ، لكن المجمع لم يوافق عليه، ولم يأخذ به، ويتلخص الاقتراح فيما يلي :

١– إذا كان العدد أرقاماً قرئ بالتسكين في جميع الحالات، وإذا كان بالحروف جُرَّ بالكسرة على اعتبار أنه مضاف لمضاف محذوف.

٢– إذا ذكر المعدود فصل بينه وبين العدد بكلمة " من " ويكون مؤنثاً .

٣– يقرأ العدد من اليسار إلى اليمين مثلما هو سائد الآن ، وقد ورد في الأثر مثل ذلك (١٩٣) .

٤– صرف النظر عن التفريق بين القلة والكثرة في العدد (١٩٤) .

هذا وقد رفض أ. عبد الوارث سعيد كل هذه المقترحات، وقد اتضح من مطالعة كتابه في " إصلاح النحو " أنه أقام كتابه على عرض تلخيص مستقصٍ مركز قوى لكل الجهود الفردية والجماعية، والرسمية وغير الرسمية التي بذلت لإصلاح النحو في العصر الحديث لكنه لم يستطع الخلاص من أمرين مهمين برغم جوانب الكمال الواضحة في كتابه :–

الأمر الأول : هو نزعته المحافظة، وتمسكه بالقديم فهو لا يقبل أي توجه إصلاحي تكون فيه جرأة على

أقوال القدماء سواء كانت أقوالهم تستحق النقد أم لم تكن.

فقرارات لجنة وزارة المعارف عام ١٩٣٨م التي شكلت لتيسير النحو كان من أهم بنودها : عدم المساس من قريب أو من بعيد بأي أصل من أصول اللغة أو شكل من أشكالها.

وكان من بنودها الحرص على عدم العدول عن القديم لأنه قديم وإيثار ما عسى أن يكون أقرب إلى العقل الحديث وأيسر على الناشئين وتخليص النحو مما يعسره على المعلمين والمتعلمين... الخ (١٩٥).

وعندما أخذت اللجنة في تطبيق هذه البنود نتج عن ذلك ما يلي :-

- الإتيان بمصطلح " الأساليب " " ليضعوا تحته مجموعة من التراكيب وصفوها بأنها أنواع من العبارات تعب النحاة في إعرابها وتخريجها على قواعدهم، وتعب المتعلمون في استيعابها من ذلك " التعجب ، والمدح والذم ، والتحذير ، والإغراء ... الخ ".

ورأت اللجنة أن تدرس هذه الموضوعات على أنها أساليب يُبَيَّن معناها ، واستعمالها ، ويقاس عليها، ويكون إعرابها بوصف معناها بأنها صيغة تعجب لكل ما دل على التعجب قياسياً أو سماعياً ، والاسم المفتوح - المنصوب بعدما أفعله يعرب متعجباً منه إن وُجد ... " ورأت اللجنة أن تُوجَّه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال، لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها (١٩٦).

ولم يْرضَ مؤلف كتاب " في إصلاح النحو " بهذا التيسير المعقول وعلق عليه بقوله : وإذا كان مثل هذا التبسيط يمكن قبوله فلا ينبغي أن نؤمن بأن ذلك يكفي في درس مثل هذه الأساليب إذ لابد من تحليلها - يقصد إعرابها - ومعرفة حقيقة مكوناتها والنظام الذي يحكمها إن أمكن ... " (١٩٧).

ب - وعندما أقام صاحب كتاب النحو المنهجي - أحمد برانق كتابه على أساس اختيار الآراء السهلة من كلام النحاة القدامى سواء كانت هذه الآراء والوجوه مجمعاً عليها أم أنها فردية، لأنه يرى أن هذا الذي جاء به إنما هو مذاهب قديمة أعيد عرضها عرضاً جديداً وأحييت بعد أن كانت مهملة " ومع استمرار تأكيد مؤلف النحو المنهجي أنه ليس من هدفه إماتة النحو القديم " (١٩٨).

ومع ذلك رأى أ. عبد الوارث سعيد أنه إذا كان الذي جاء به المؤلف يتصادم مع نصوص اللغة يقصد اللغة القديمة فمن حق الباحث - لغوياً وقومياً - أن يرفضه ويخطئه ولو كان أساسه رأياً لأحد النحاة أو كان يحقق شيئاً من التيسير !! "

لكنه ينتهي إلى القول بأنه : إذ ما قيمة هذا التيسير حين لا يجد الدارس للقاعدة التي تعلمها أثراً فيما يطلع عليه من النصوص المتداولة والمقبولة من الجميع وكأن هَدَف القواعد - عنده - هو فقط العون على مطالعة النصوص القديمة ليس غير ... " (١٩٩).

وهذا الذي قاله أ. عبد الوارث سعيد هو أهم ما ينبغي الاهتمام به ؛ لأننا بحق في حاجة إلى قواعد حية لنصوص حية باستعمال كثير من أفراد الأمة، لأمن قلة قليلة لا تمثل ١٪ من أمتها وتظن هذه القلة أن

رفضها لأي تعديل للقواعد الموروثة - بما يناسب كثرة النصوص الصحيحة العالية - سوف يحافظ على اللغة.

والحق أن ذلك مسلك عقيم ابتُليتْ به لغتنا أقصد ابتلى به نحونا العربي العظيم، حتى أصبح النحو في وادٍ، وأصبحت اللغة التي وضع لها هذا النحو في واد آخر، وكل منهما يسير في اتجاهٍ مولياً ظهرهُ لصاحبه.

ح - وعندما ناقش أ. عبد الوارث مقترحات أمين الخولي التي جعلها ترتكز على الاعتدال، مستفيدة من الضرورات، وشواذ القواعد القديمة...

نجده لا يوافقه على هذا المسلك؛ لأنه - عنده - لا يصح أن تقام القواعد على ضرورات، أو نوادر [٢٠٠].

ونحن نوافق أ. سعيد في هذا الرأي، لكننا لن ننتهي إلى ما انتهى إليه ، لأنه يتحدث عن لغة قديمة ليس لها من الذيوع والانتشار في عصرنا الحاضر ما كان لها في الماضي منذ آلاف السنين ولذلك فينبغي متابعة استعمال كل قاعدة - من ضرورة كانت أو من استعمال شائع ؛ لنرى كيف تحول الاستعمال القليل إلى استعمال كثير، وكيف حدث العكس في أيامنا في لغتنا المعاصرة، وهذا يجعلنا نقبل كثيراً من تعديلات الخولي لأنه أقام قواعده على الاستعمال الشائع لا في العصور القديمة، بل في حاضر لغتنا العربية الفصحى، أو في الشائع فيهما معاً، والأخير أجمل وأكثر قبولاً.

إن اتجاه أ. عبد الوارث سعيد من حركات إصلاح النحو كان اتجاه المعارض لكل مُصْلحٍ تحوم حوله أي علامة استفهام دينية، أو قومية أو غيرهما أو يكون له توجه متحرر شيئاً ما.

فكل اتجاه يكون أصحابه من هذه الفئة فهو متحفظ عليه سواء كان هذا الاتجاه إصلاحياً مفيداً للغة العربية أم غير مفيد [٢٠١].

الأمر الثاني :-

هو رغبته في نقد كل رأي إصلاحي باستثناء بعض آراء د. تمام حسان وآخرين وكان يستعمل في نقده للآراء الجرئية أنها تهدم صرح اللغة، أو أنها ذات توجه غير أصيل !!

ويستعمل لنقد الآراء التي تحافظ على التراث النحوي القديم وتسير على أسسه، وموروثاته في المصطلح، والتبويب والتقعيد أنها آراء تقليدية، غير متأثرة بالدرس الحديث !!

لكنْ لاحظ مثلاً تعقيب أ. عبد الوارث على المحاولات الثلاث التي نادت بإلغاء الإعراب، أسوة ببعض اللغات السهلة لتكون العربية يسيرة سهلة مثل غيرها من اللغات.

وكان قد نادى بهذه الفكرة كل من جرجس المقدسي، وقاسم أمين، وحسن شريف وعلق على إلغاء الإعراب في العربية قياساً على غيرها من اللغات قائلاً : إن علم اللغة الحديث لا يعترف بهذا الضرب من القياس أو التنظير ولا بما يقوم عليه من أحكام، ولا يعترف بأن لغة ما أضعف من لغة أخرى " [٢٠٢]. لكنه

يقع في تناقض منهجي عندما يدافع عن أبواب الممنوع من الصرف، وجموع التكسير والعدد والاشتغال وموضوعات أخرى ضد مَنْ يقول بحتمية تعديل أحكامها وعلاجها جذرياً بحذف بعضها " حيث قال إن مثل هذه الأبواب تستحق مقترحاتها بأن تؤخذ بالدرس الجاد ... " (٢٠٣)

المبحث الثالث

في مقارنة محتوى المبحثين الماضيين :

إن هذا البحث لم يحمل على عاتقه محاولة كشف التأثير والتأثر أو السبق في محاولات اللغويين المصريين أو اللبنانيين في الاتجاه التجديدي في تيسير وتجديد قواعد النحو العربي.

وبرغم أن دلائل كثيرة، ومؤشرات عديدة تشير إلى أن اللغويين اللبنانيين بكّروا في البحث اللغوي باتجاهاته المتعددة، لكننا لا نستطيع إصدار حكم عام، قد يشوبه التسرع إذا قلنا بسبق اللغويين اللبنانيين للغويين المصريين في مجال البحث اللغوي التجديدي.

فإذا كان تحديد أعوام مولد الدارسين اللبنانيين، أو مولد دراساتهم يشير إلى سبقهم في هذا الاتجاه، فإن عمق الدراسة، واستوائها على سوقها تجده في بحوث اللغويين المصريين.

ثم إن البحث في مسألة التأثير والتأثر في هذا المجال ليست ذات جدوى ؛ لان المهم هو عمق البحوث المقدمة وشموليتها، ودقتها، ورسوخها، وفائدتها المرجوة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الناظر في الموضوعات التي لخصناها عن الاتجاه التجديدي لدى اللغويين اللبنانيين واللغويين المصريين يكشف الحقائق الآتية :-

١- وجود تقارب في الموضوعات التي أراد اللغويون اللبنانيون، واللغويون المصريون إصلاحها وعلاجها، مع تفاوت نسبي في الكم والكيف.

- فقد رأينا اهتمام اللغويين اللبنانيين بالموضوعات الصرفية اهتماماً غير مسبوق، مما جعلهم ينادون بصوت عالٍ بما نادى به بعض القدماء على استحياء وذلك في علاج صعوبات البنية، والميزان الصرفي.

وقد مسّ المصريون هذه القضايا مسّاً خفيفاً في النصف الأول من القرن العشرين.

٢- واستخدم اللبنانيون العلاج بالحذف لكثير من الأبواب الصرفية والنحوية، ففي الصرف وجدنا بعضهم ينادي بحذف أبواب بعينها فقد نادوا بحذف باب الإعلال ، والإبدال ، والنسب ، والتصغير ، والصفة المشبهة ونادوا بحذف التفريق بين جموع القلة وجموع الكثرة، وكانت هذه جرأة غير محسوبة.

أما المصريون فلم ينادوا بحذف هذه الأبواب الصرفية، وإنما نادوا بمحاولة إيجاد حلول لتيسير تناولها، وقدّموا في ذلك مقترحات، فيها توجهات تجديدية، لا حظنا ذلك عند أمين الخولي، ود. محمد كامل حسين.

لكن ذلك لا يمنع من رغبة بعض اللغويين المصريين في حذف التفريق بين جموع القلة والكثرة.

٣- وقد تشابه اللغويون اللبنانيون واللغويون المصريون في علاجهم لباب المصادر، حيث استخدم الفريقان حكم الجواز في علاج اضطراب المصادر الثلاثية، فقبلوا جميعاً تعدد المصادر للفعل الواحد،

وتشابه الأفعال في المصادر المتعددة، مساوين في ذلك بين المسموع والمقيس، فتكون الإباحة هي المبدأ الرئيس في تعلم وتعليم المصادر الثلاثية.

٤- لكن اللغويين اللبنانيين حاولوا إيجاد معان ودلالات تحكم عين المضارع، فرأى فريق منهم طردها على وتيرة واحدة بالضم، ورأى آخرون طردها على الكسر في الأفعال المشهورة وغير المشهورة.

٥- وقد نجح معظم الفريقين في استثمار القراءات الشاذة، والروايات المتعددة للحديث النبوي، واللهجات العربية المتعددة في قبول كثير من الأداءات الحديثة لتراكيب عربية تخالف المشهور من قواعد النحو المبنية على شواهد قديمة.

رأينا ذلك في باب جموع التكسير، وباب العدد وعمل بعض المشتقات، والإضافة، والمشبهات بليس، والمضارع في حالة النصب والجزم وغير ذلك كثير.

٦- وتقارب الفريقان في علاج كثير من الأبواب النحوية مع تفاوت نسبي محمود لكثير من اللغويين المصريين، وجرأة غير مسبوقة لكثير من اللغويين اللبنانيين.

أ- ففي قضية العامل :

اتفق الفريقان على المناداة بإلغائه .

ب- وفي قضية التأويل والتعليل، والتقدير اتفق الطرفان أيضاً على المناداة بإلغائها إلى جانب المناداة بإلغاء كل ما ليس له علاقة بالدرس النحوي.

ج- كما اتفق الفريقان أو معظم الفريقين في المناداة بإلغاء الإعراب المحلي والإعراب التقديري.

د- ونادى بعض من الفريقين بإلغاء الإعراب جملة وتفصيلاً.

هـ- لكنّ كثيراً من اللغويين المصريين قدموا حلولاً ومقترحات لعلاج صعوبات الإعراب فيها توجه تجديدي، وفيها مسايرة لنطق معظم المثقفين على اختلاف تخصصاتهم في مصر ومعظم الدول العربية.

وقد كانت مقترحات المصريين في هذه القضية فيها وفرة وتمحيص ووجدنا بعض اللغويين اللبنانيين يقدم مقترحات لا تخلو من سذاجة كمناداة بعضهم بضم جميع الأسماء عند نطقها في التراكيب ويكون ذلك إعرابها.

كما أن مقترحات اللبنانيين لم تجاوز أربعة أما بعد النصف الأول من القرن العشرين فقد أفرد بعض اللغويين المصريين مؤلفات كاملة تعالج قضايا العلامة الإعرابية معالجة شاملة ودقيقة، ومن هذه المؤلفات " كتاب العلامة الإعرابية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ومؤلفات د. حسن شحاته وغيره. في هذا الموضوع، بينما وصلتْ عند اللغويين المصريين إلى أكثر من ثمانية مقترحات تقريباً [٢٠٤]

٧- وكان بعض اللغويين اللبنانيين أكثر جرأة في مقترحاتهم حول علاج كثير من الموضوعات

النحوية.

أ- فعالجوا بمبدأ اختصار الأحكام خمسة عشر موضوعاً نحوياً.

ب- وعالجوا بمبدأ التيسير لاستخدام حكم الجواز والإباحة أكثر من سبعة عشر موضوعاً تقريباً.

ج- وعالجوا بمبدأ حذف المسألة كلها أو ضمها تحت موضوع آخر أكثر من اثنتين وعشرين موضوعاً نحوياً.

د- وعالجوا بضم موضوعات نحوية بعضها إلى بعض " موضوعات المرفوعات والمنصوبات "، وابتكروا لها مسميات جامعة جديدة هي :

١- المفعول البياني ٢- والتميم ٣- والأفعال المساعدة.

٤- والعلامات ٥- والضمائر الأسماء.

وقد عالجتْ هذه التسميات اثنين وعشرين موضوعاً.

هـ- أما اللغويون المصريون فقد فعلوا شيئاً قريباً من ذلك - وبخاصة - في ضم الأبواب النحوية، وإعادة تنظيمها، لكن ابتكارهم لمُسَمَّيَاتٍ جديدة كان محدوداً أو اقل من مسميات اللبنانيين - بغض النظر عن صلاحها أو عدمه حيث قدّم بعض اللغويين المصريين مصطلح" المسند والمسند إليه"ومصطلح الموضوع والمحمول ومصطلح الفضلة أو التكملة، وهذه المصطلحات أو بعضها له جذور قديمة في كتب النحو القديمة أو المتأخرة.

٨- كان كثير من اللغويين المصريين في النصف الأول من القرن العشرين حريصين على المادة النحوية التقليدية متأثرين بالأزهر وغيره من المؤسسات المحافظة التي تربطهم بتراثهم الإسلامي والعربي.

فبرغم رغبة الكثيرين في إيجاد حلول ومقترحات ذات طابع تجديدي إلا أن ذلك كان يمزج بين القديم والحديث، وقد رأينا ذلك عند معظم اللغويين المصريين، ورأينا ذلك بعمق وإبداع تجديدي في بعض الأعمال التي لم تُفصّل القول فيها والتي من أمثلتها أعمال د." تمام حسان" ود. "ولسن بشاي" وغيرهما غير أن الحقيقة تقضي بأن ننبه إلى أن بعضاً من أفكار المصريين في هذه الأعمال الأخيرة كانت بدايتها عند بعض اللبنانيين من أمثال "جبر ضومط" وغيره، إلى جانب وجودها عند علمائنا الأقدمين أمثال عبد القاهر الجرجاني وبخاصة فكرة التعليق والقرائن وأنواعها.

٩- ومما يجدر ذكره هنا أن أصحاب هذا الاتجاه التجديدي في لبنان ومصر كان منهم من استقى فكره من التراث، وكان منهم من استقى فكره من ثقافات فرنسية تحديداً أو إنجليزية، أيضاً.

وأن تأثر الجميع بهذه الثقافات كان واضحاً في المقترحات التي قدّمها لعلاج الصعوبات الصرفية أو النحوية.

ومن هؤلاء وأولئك من أخفق في استثمار هذه الثقافات، فجاءت مقترحاته فَجَّةً غير علمية، لعدم مراعاتها لطبيعة كل لغة، وخصوصيتها.

ومن هؤلاء وأولئك مَنْ تأثر بالتراث القديم تأثراً أنساه أيضاً أن اللغة كائنٌ حيٌّ وأن حياة القواعد والآراء النحوية في الكتب لا يعني حياتها على أرض الواقع، فقدّم مقترحات، أو آراءَهُ مستقاةً من آراء النحاة الثقاة الذين لا يعرفون الآن ما آلتْ إليه ظروفُ اللغة العربية.

لَكِنَّ كثيراً من الفريقين قَدَّم حلولاً ومقترحاتٍ تجديديةً جَمَعَتْ بين آراء القدماء المبنية على مستويات عديدة في لغتنا العربية منذ القدم وبين بعض الدراسات الحديثة التي تعالج اللغة على أنها كائنٌ حَيٌّ متطور أو متغير.

هذا إلى جانب أن بعض مقترحات اللبنانيين كانت ناجحة، وغير مسبوقة، مثل مناداتهم بإطلاق القياس، وتحريك الميزانِ الصرفي وغير ذلك كثير.

لكنَّ بعضاً من نتائج هذه المقترحات كانت قوالب خشبية لا حياة فيها، ولا رواء ولم يختلف الأمر كثيراً عند بعض اللغويين المصريين.

١٠ - إن هذا البحث يلفت الانتباه إلى هذا الاتجاه التجديدي الذي تعامل مع المادة النحوية التقليدية تعاملاً حالفه النجاح في كثير من مقترحاته، ولا تزال تؤيده توجيهات وأداء الكثرة الغالبة من الناطقين بالعربية وأن هذا الاتجاه لَمّا يصل بعد إلى مبتغاه في معظم الأعمال التي تناولها هذا البحث.

وهذا يدعو الكثيرين من اللغويين العرب مصريين ولبنانيين وغيرهم إلى مواصلة العمل في هذا الاتجاه مستعينين ومستفيدين من عطاءات الدراسات الحديثة، وعطاءات الاتجاهات اللغوية الأخرى وبخاصة الاتجاه النقدي.

- وقد يقول قائل لماذا لم تقض هذه الحلول والمقترحات التي حملها هذا الاتجاه التجديدي على الصعوبات التي يعاني منها دارسو النحو متخصصين وغير متخصصين، في المراحل الدراسية قبل الجامعة، ومراحل الجامعة ؟

والإجابة على هذا التساؤل ليست سهلة ذلك لعدم قيام المستفيدين من هذه الحلول بتطبيقها مجتمعة في مناهج الدراسة في مراحل التعليم المختلفة، ولعدم تحقق أمور أخرى كثيرة...

وهذا يعني أن مثل هذه المقترحات من أجل أن تجد طريقها إلى النور، ومن أجل تحقيق أهدافها، ينبغي تَبنِّيِّ سُلُطَاتِ الدولةِ، أو عدة دول بتطبيقها على الأقل في خطط خمسية أو أقل أو أكثر فإذا تحقق هذه المقترحات أو لأكثرها مجتمعة ذلك القرار وخرجت إلى النور في مُؤَلَّفٍ متكاملٍ، وتَمَّ تجريبُه، فإنه لابد أن يكون له أثر إيجابي، أو على الأقل سوف تُعْرَفُ مدى صلاحيتها، ومدى نجاحها أو إخفاقها وقد يقول قائل إنَّ كثيراً من المقترحات قد تم تجريبها في الاتجاه التطبيقي - الوظيفي التعليمي - ولم تثمر الثمرة المطلوبة،

فكيف نعود إلى مسألة التجريب مرة أخرى وقد عانينا من مستلزماتها وتكاليفها ؟

ونقول لهؤلاء إن تطبيق كل هذه المقترحات التي حملها الاتجاه التجديدي بعد التنسيق فيما بينها، وتمحيصها، لم يتم عمله في كتاب واحد متكامل تفرضه الدولة حتى يوم الناس هذا وكل الذي تم عمله أو تطبيقه هو بعض مقترحات شابها القصور، ووقفت دون تطبيقها أو تعميمها ظروف كثيرة، ومحافظون متشددون كثيرون في كثير من الدول العربية.

لأنه مما هو معلوم أن قيام السلطة بتعميم منهج ما، وإلزام السياسة التعليمية بالاستمرار عليه سوف يثمر كثيراً من الثمار المرجوة، سواء كانت هذه الثمار المرجوة إيجابية بالنسبة للغة وقواعدها، أم كانت سلبية.

لاحظ ذلك مثلاً في سوريا، والمملكة العربية السعودية (٢٠٥) اللتين لم تأخذا بأي تطوير أو تجديد لمادة القواعد، بل إن هذه المادة مُعَمَّمةٌ ومقررةٌ على جميع مستويات التعليم وجميع تخصصاته المختلفة ويتم تدريسها من الكتب القديمة (٢٠٦) والمتأخرة بما فيها من عيوب، ولأن السلطة تَرْغَبُ في ذلك فلم يجرؤ أحد على الشكوى من هذه المادة في هاتين الدولتين غالباً.

وربما تكون هناك أسباب أخرى لاستمرار تدريس هذه الكتب القديمة في مثل هذه الدول وقد يكون على رأس هذه الأسباب أن دولاً مثل مصر ولبنان اللتين اجتهدتا في تقديم كثير من المقترحات لتجديد النحو أو تيسيره أقول إن أياً من هاتين الدولتين لم تدعيا النجاح في القضاء على صعوبة مادة النحو أو الشكوى من صعوبته، بل إن كثيراً من هذه المقترحات قد لَفَّها النسيانُ، وظَهَرَتْ بدلاً منها مقترحاتٌ من غير المتخصصين، ويطبقها غيرُ المتخصصين، ونَتَجَ عنها مادةٌ نحويةٌ لا علاقة لها بالنحو، وترتَّب على ذلك إفراز أجيال لا تعرف أيَّ لفظةٍ أو مصطلح أو كلمة واحدة عن مادة النحو العربي في صورته المبسطة الميسرة المختصرة، بَلْه صُوَرَهُ الأخرى الشاملةَ المتشعبة.

أمْرٌ آخرُ يتصل بموضوع بحثنا من بعيد، مفادُه أن الإقبال على تعلم أي لغة، أو أي علم يحتاج إلى الحافز المادي والمعنوي المناسب لما يبذل فيه من جهود، إلى جانب حوافز ومصالح مهمة، متعددة، ومتشابكة.

ولانتفاء هذا الحافز المادي والمعنوي لدى العربي فسيظل إقباله على تعلم العربية الصحيحة ضعيفاً بخلاف إقباله على اللغات الأخرى التي لا تقل صعوبة عن اللغة العربية ولكنّ الحاجة إلى تعلمها متشعبة ومنها الماديُّ ومنها غير الماديّ وبخلاف إقبال غير العرب على تعلم العربية، إذ نلحظ عدم شكواهم من صعوبتها إذا قورنوا بالعرب، الذين لا تزال خطواهم متعثرة وشكواهم من تعلم لغتهم مستمرة، من غير أن يبذلوا أي جهد ذي بال في هذا المجال .... (**وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين**)

الهوامش والمراجع

(١) كتاب لمصطفى الشماع باسم موضوع جديد في تعديل الحرف العربي،مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٤٧م،ص : ١٥.
ص : ١٥.
(٢) اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، ج١ / ١٨٥ ، د. رياض قاسم، مؤسسة نوفل ، لبنان ، ١٩٨٢م
(٣) جوف الفرا : ص ٨٣ – ٨٤ ، طبعة بيروت ، ١٨٦٣م.
(٤) شرح ابن عقيل : ج١/ ٢٤٦ – ٢٤٧، طبعة ١٤، دار الكتاب العربي ، بيروت ، مؤسسة نوفل،لبنان، ١٩٨٢م.
(٥) غنية الطالب ومنية الراغب ، طبعة الأستانة ١٨٨٨م المقدمة.
(٦) اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي ، ج١/ ١٩٠.
(٧) في إصلاح النحو ، عبد الوارث سعيد ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٥م ، ص : ٥٩.
(٨) في إصلاح النحو ، عبد الوارث سعيد ، ١٩٨٥م ، ص : ٨٢.
(٩) في إصلاح النحو ، ص : ٧٤.
(١٠) السابق ، ص : ٧٩.
(١١) مجلة البيان اللبنانية ، عدد ٤١ ، ص : ٢٨ – ٤٣.
(١٢) السابق ، ص : ٤٠.
(١٣) السابق.
(١٤) جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، المطبعة العصرية ، صيدا ، لبنان ، ج١١ ، ص : ٥.
(١٥) تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ، ص : ١٢١ – ٢٠٨. دراسة د. أسعد على ، دار النعمان ، بيروت ، ١٩٦٨م
(١٦) السابق.
(١٧) فقه اللغة ، صبحي الصالح ، ص : ١٣٥.
(١٨) تهذيب المقدمة اللغوية ، ص : ١٣١.
(١٩) السابق ، ص : ١٩٧.
(٢٠) تهذيب المقدمة اللغوية ، ص : ٢٠٧.
(٢١) السابق ، ص : ٢٠٩.
(٢٢) السابق ، ص : ٢١٠.
(٢٣) تهذيب المقدمة اللغوية ، صر : ٢١١.
(٢٤) السابق ، ص : ٢١٠.
(٢٥) السابق ، ص : ٢٢١.
(٢٦) السابق ، ص : ٢٠٨.
(٢٧) السابق ، ص : ٢٠٨.
(٢٨) السابق ، ص : ٢٠٩.
(٢٩) السابق ، ص : ٢٠٩.
(٣٠) تهذيب المقدمة اللغوية ، ص : ٢٢٢.
(٣١) السابق.

(٣٢) السابق.

(٣٣) السابق.

(٣٤) السابق.

(٣٥) تعديل قواعد اللغة العربية وتسهيلها ، يوسف سعادة ، طبعة ١، دار الحكمة ، بيروت، لبنان ١٩٤٧م ،ص: ١٠.

(٣٦) تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ، ص : ١١٥.

(٣٧) فلسفة اللغة العربية وتطورها ، مجموعة مقالات كانت قد نشرت في مجلة المقتطف من عام ١٨٨٨م حتى ١٩٢٩م ثم نشرت في كتاب بنفس العنوان لجبر ضومط ، ص : ١٥٢.

(٣٨) يوسف سعادة : تعديل القواعد العربية وتسهيلها ، من مقدمة معجم الطالب ١٩٠٩م ، لظاهر خير الله الشويري.

(٣٩) تهذيب المقدمة اللغوية ، ص : ١١٤.

(٤٠) رسالة اللمع النواجم في اللغة والمعاجم ، ص : ٢٨.

(٤١) السابق ، ص : ٢٩.

(٤٢) القاموس المحيط ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ،ج١ / ١٩ المقدمة.

(٤٣) المزهر للسيوطي ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ج١ / ٢٠٧، ٢٠٨.

(٤٤) السابق ، ج١ / ٢٠٧.

(٤٥) السابق ، ج١ / ٢٠٧.

(٤٦) لسان العرب مادة أتى ، دار المعارف ، وشرح البناء لمحمد الكفوري ، ص : ٧.

(٤٧) فلسفة اللغة العربية وتطورها ، جبر ضومط ، ص : ١١٣.

(٤٨) في علم اللغة العام ، عبد الصبور شاهين ، مؤسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ص ص : ٢٣٥ - ٢٤٢.

(٤٩) تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ، ص : ١١٧ وتعديل قواعد العربية ، يوسف سعادة ، ص : ١٠.

(٥٠) السابقان.

(٥١) السابقان.

(٥٢) السابقان ، والمقصود من هذا هو عدم التفرقة بين جموع القلة وجموع الكثرة، وليس المقصود حذف باب جمع التكسير، وجموع التصحيح فهذا لا يؤدي إلى حل وإزالة صعوبات النحو بقدر هدمه لصرح اللغة وقواعدها المستعملة الحية "

(٥٣) تعديل القواعد العربية ، ص : ١٤.

(٥٤) الأحرفية ، يوسف السّودا ، دار ريحاني للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٥٩م ، ص : ٢٥.

(٥٥) السابق ، ص : ٩٢.

(٥٦) السابق ، ص : ١٩ ومن أمثلة الطلب غير المحض " صه فأحدثك " حيث منع كثير من النحاة نصبها للمضارع ، لأنه مسبوقة باسم فعل ويرى يوسف سعادة وجوب نصبها للمضارع"

(٥٧) السابق ، ص : ١٩.

(٥٨) السابق ، ص : ١٩ - ٢٠.

(٥٩) السابق ، ص : ٢٠.

(٦٠) الأحرفية ، ص : ٢٥ - ٢٦.

(٦١) تعديل القواعد العربية ، ص : ١١.

(٦٢) السابق ، ص : ١١.

(٦٣) السابق ، ص : ١٢ والأحرفية ، ص : ١٠٧.

(٦٤) السابقان.

(٦٥) السابقان.

(٦٦) السابقان.

(٦٧) السابقان.

(٦٨) تعديل القواعد العربية ، ص : ١٥ والأحرفية ، ص : ٩٢.

(٦٩) تعديل القواعد ، ص : ١٥ - ١٦.

(٧٠) السابق ، ص : ١٦.

(٧١) السابق ، ص : ١٦.

(٧٢) السابق ، ص : ١٧.

(٧٣) السابق ، ص : ١٧.

(٧٤) السابق ، ص : ١٨.

(٧٥) السابق ، ص : ١٨ - ١٩.

(٧٦) فلسفة اللغة العربية وتطورها ، ص : ١٥١.

(٧٧) السابق.

(٧٨) السابق.

(٧٩) السابق ، ودراسات في فقه اللغة ، ص : ١٠٥ ، صبحي الصالح.

(٨٠) فلسفة اللغة العربية وتطورها ، ص : ١١٣.

(٨١) السابق ، ص : ١١٤.

(٨٢) السابق ، ص : ١١٤، واللغة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ص : ٨١ - ٨٢.

(٨٣) تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة ، ص : ٤٢، أنيس فريحة ، ولا علاقة لهذا الحل الذي جاء به فريحة بما قال الجرجاني أو العلماء المحدثون في شأن التركيب فأمثلته لا تمت بصلة لنظرية النظم والتعليق وليس لها ضابط يحكمها.. ".

(٨٤) تعديل القواعد ، ص : ١٢ - ١٣ ، الأحرفية ، ص : ٦٨.

(٨٥) تعديل القواعد ، ص : ١٢ - ١٣ ، الأحرفية ، ص : ٣١.

(٨٦) الأحرفية ، ص : ٦٨.

(٨٧) الأحرفية ، ص : ٧٠.

(٨٨) الأحرفية ، ص : ٧٢.

(٨٩) تعديل القواعد العربية وتسهيلها ، يوسف سعادة ، ص : ١٤.

(٩٠) الأحرفية ، يوسف السودا ، ص : ٣٢.

(٩١) تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة من ص ٣٢- آخر الكتاب ومن العجيب أن هذا التبسيط قد جعل

فريحة يدرس قواعد الكلمة المفردة في ٣٠ درساً، وباب أحكام التركيب في ٣٣ درساً أما الباب الثالث من التبويب المقترح فيتناول الأساليب التعبيرية وهو ما يندرج في مسائل علم البلاغة والفصاحة والعروض وما يتعلق بجمال العبارة وموسيقاها. وقد جاء هذا التبويب في كتاب لأنيس فريحة اسمه " اقتراح ونموذج " منشورات الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٥٩م.

وأشير هنا إلى أبواب أحكام التركيب وفيها الدروس الآتية :-

الدرس الأول : بحث علم التركيب – الثاني : الإعراب والبناء

الثالث : المعربات ١ – الرابع : المعربات ٢ الأسماء الصفات

الخامس : الجملة التامة عناصرها الأساسية – السادس : أنواع الجملة.

السابع : أنواع الجملة الصفة. – الثامن : التكملة في الجملة

التاسع : التكملة في الجملة المفعول به.

العاشر : التكملة في الجملة – المؤكد المبنية للنوع والعدد – الحادي عشر : المبنية للسبب أو العلة لوقوع الفعل.

الثاني عشر : التكملة المبنية للصيغة. – الثالث عشر : التكملة التي تزيل الغموض والإبهام.

الرابع عشر : التكملة التي تبين مكان وقوع الفعل. – الخامس عشر : الجملة الاستفهامية.

السادس عشر : الجملة المنفية النفي وأدواته. – السابع عشر : الجملة الشرطية أدوات الشرط.

الثامن عشر : عوامل تدخل على الجملة فتسبب تغييراً في حركة الإعراب – بأفعال مساعدة .

التاسع عشر : عوامل تدخل على الجملة فتسبب تغييراً في حركة الإعراب بأدوات "

العشرون : الجملة التي فيها ضمائر وصل – ضمائر الوصل.

الحادي والعشرون : الجملة التي فيها ضمير إشارة – ضمائر الإشارة.

الثاني والعشرون : الجملة التي فيها ضمير استثناء – أدوات الاستثناء.

الثالث والعشرون : الجملة التي فيها نوع من الطلب : النداء والاستغاثة والندبة والتحذير والإغراء.

الرابع والعشرون : الجملة المعطوفة على جملة أخرى – العطف وأدواته.

الخامس والعشرون : الجملة التي فيها توكيد.

السادس والعشرون : الجملة التي فيها تعجب أو مدح أو ذم، أدوات التعجب أدوات المدح أو الذم.

السابع والعشرون : العدد وأحكامه .

الثامن والعشرون : الأدوات واستعمالها.

التاسع والعشرون : أدوات النصب والجزم.

الثلاثون : أدوات الجر.

الحادي والثلاثون : بعض أدوات.

الثاني والثلاثون : أحكام كتابية.

الثالث والثلاثون : أحكام تتعلق بالقراءة والتقاء الساكن.

ولست أرى جديداً في هذا التبويب غير شرح العنوانات النحوية وبذلك نعود إلى القرن الثاني والثالث والرابع الهجري مرة أخرى مهملين زهاء أربعة عشر قرناً من الزمن مَرّتْ بها المصطلحات النحوية وعنوانات الأبواب النحوية والصرفية، تهذيباً واختصاراً وتطويراً.

مع أن فريحة قد استفاد كثيراً من فكرة التعليق والقرائن الأخرى في هذا التبويب.

(٩٢) الأحرفية ، ص : ٢٥ - ٢٦ ، ونحو عربية ميسرة ، ص : ١٢٤، تبسيط القواعد العربية ، ص : ١٣، والجميع لأنيس فريحة

(٩٣) المراجع السابقة.

(٩٤) اقتراح ونموذج أنيس فريحة ، ص : ٤١.

(٩٥) الأحرفية ، ص : ٢٥ - ٢٦.

(٩٦) السابق ، ص : ٤١.

(٩٧) السابق ، ص : ٧٤.

(٩٨) السابق ، ص : ٤٠.

(٩٩) تعديل القواعد ، ص : ١٣ ، ونحو عربية ميسرة ، ص : ١٢٤.

(١٠٠) يوسف السودا : الأحرفية ، ص : ٣٠.

(١٠١) السابق.

(١٠٢) الأحرفية ، ص : ٣٠.

(١٠٣) في النحو العربي لمهدي المخذومي ، ص : ٤٥.

(١٠٤) المرشد إلى قواعد اللغة الإنجليزية ، ص : ٧٦.

(١٠٥) قواعد تحويلية للغة العربية ، حلمي خليل ، ص : ١٢١ - ١٢٢.

(١٠٦) السابق.

(١٠٧) اتجاها البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، ج١/ ١١٥- ٢٣١.

(١٠٨) طالب بتنفيذ هذه الفكرة كثير من دعاة إصلاح النحو في العصر الحديث في مصر ولبنان

(١٠٩) النحو الوافي ، ج٢/ ٩٦ - ١٠٩. والقاعدة النحوية ، د. أحمد عبد العظيم ، ص : ٢٠٠.

(١١٠) تبسيط قواعد اللغة العربية ، ص : ٣٢ - ٣٠.

(١١١) تبسيط قواعد اللغة العربية ، ص : ٢٢، والأحرفية ، ص : ١٥.

(١١٢) مجلة المقتطف ٢١٩٢٩ م ٧٦ يناير مقال بعنوان : " اللغة العربية والمصطلحات العلمية ".

(١١٣) في فلسفة اللغة ، ص : ٩٤.

(١١٤) السابق .

(١١٥) الكتاب ، ج١/ ٢.

(١١٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ج١/ ١١.

(١١٧) الإنصاف ، ج٢/ ٥٨٥.

(١١٨) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، ص : ١١٠ ، عوض القوزي ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ١٩٨١م.

(١١٩) الزمن في النحو العربي، كمال إبراهيم بدري ، دار أمية ، الرياض ، ص : ١٤٢ - ١٥٨.

(١٢٠) السابق.

(١٢١) السابق.

(١٢٢) أبو زكريا الفراء أحمد مكي الأنصاري ، ص : ٤٤٠.
(١٢٣) كتاب الأفعال لابن القوطية ، ص : ١٠٨.
(١٢٤) المدارس النحوية ، ص : ١٢٣، دار المعارف.
(١٢٥) الخصائص ، ٣/١٠٥.
(١٢٦) المغني ، ص ٣٢٥ والهمع ، ١/١٠.
(١٢٧) الخصائص ، ٣/ ٢٣١.
(١٢٨) شرح المفصل ، ج٧/ ٤ ، عالم الكتب.
(١٢٩) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٣٧ - ٢٦١ - ٣١١.
(١٣٠) قاسم أمين : حسن حاكي ، القاهرة ، ١٩٤٤م ، ص : ١٤٦.
(١٣١) كتاب متنوعات ، ج٢/ ١٧٥ - ٢٣٤ ، محمد كامل حسين ، والنحو المعقول ، مطبوعات جامعة أسيوط ، ١٩٧٢م.
(١٣٢) في إصلاح النحو عبد الوارث سعيد ، من ص : ٨٧ - ٨٩.
(١٣٣) جرجس المقدسي : مجلة المقتطف ، عام ١٩٠٤م ، عدد ٢٩ - ٣٤٢. ومن قضايا اللغة والنحو ، النجدي ناصف ، القاهرة ، ١٩٥٧م ، ص : ٥.
(١٣٤) السابق ، ص : ٦
(١٣٥) السابق ، والبلاغة العصرية لسلامة موسى ، ص : ١٩، وقرارات لجنة وزارة المعارف ١٩٣٨م بمجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، عدد ١٨٧/١٦ نقلاً عن كتاب في إصلاح النحو لعبد الوارث سعيد ، ص : ١١٣، دار القلم ، الكويت.
(١٣٦)(١٣٧) قاسم أمين أحمد حاكي ، ص : ١٤٦، والبلاغة العصرية ، ص :١٤٨ والنحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي ،ص ٢٧.

(١٣٨) قرارات لجنة وزارة المعارف بمجلة مجمع فؤاد الأول اللغة العربية ، عدد ١٨٧١٦.
(١٣٩) إحياء النحو ، ص : ١٠٩ - ١١١.
(١٤٠) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، الفصل الثالث ، ١٨٢ - ٢٥٤، وقاسم أمين لأحمد حاكي ، ص : ١١٨.
(١٤١) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، القاهرة ١٩٣٧م ، ص : أ - و ، وقد رفض الكثيرون أن يكون التنوين علم التنكير وهو رفض صحيح يؤيده واقع اللغة. بل إن هناك عدداً لا بأس به رفض الربط بين علامات الإعراب ووظائف محددة.
(١٤٢) من قضايا اللغة والنحو ، النجدي ناصف ، القاهرة ١٩٥٧ ، من ص ، ٥ - ١٦، واللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين ، مجلة مجمع فؤاد الأول ، ٦/ ١٠٢ نقلاً عن " في إصلاح النحو " عبد الوارث سعيد ، ص : ٨٩، وكثير من هذه الاشتراطات لم تشر إليها هذه البحوث صراحة، ولكنّ د. عبد العزيز على صفر المدرس بجامعة الكويت قسم اللغة العربية ، قد أشار إلى كثير من هذه الاشتراطات بالمدح والثناء في محاضرته في مؤتمر كلية الآداب في فبراير ١٩٩٨م عن " اشتراطات النحويين وأثرها على اللفظ والتركيب ".
(١٤٣) جرجس المقدسي ، ١٩٠٤م.

(١٤٤) النحو المعقول ، د. محمد كامل حسين ، ١٩٥٩م.

(١٤٥) جرجس المقدسي ، المقتطف ، ٣٤٢١٢٩.

(١٤٦) حسن الشريف مجلة الهلال، ١٩٣٨م،ص: ١١٠٩ نقلاً عن " في إصلاح النحو " عبد الوارث سعيد،ص:٨٧.

(١٤٧) جرجس المقدسي، المقتطف ١٩٠٤م عدد ٣٤٢/٢٩،وقاسم أمين لأحمد حاكي، القاهرة،١٩٤٤م ،ص: ١٤٦ ، وتراجم مصرية وعربية . محمد حسين هيكل ، القاهرة ، ومقال لحسن الشريف بمجلة الهلال المصرية ، عدد ٢٥ أغسطس ، ١٩٣٨م ، ص : ١١٠٩، نقلاً عن إصلاح النحو ، ص : ٨٧.

(١٤٨) مقال لحسن الشريف بمجلة الهلال المصرية ، عدد ٢٥/ ٩-١١ ، وإصلاح النحو ، ص : ٨٧.

(١٤٩) السابقان.

(١٥٠) السابقان.

(١٥١) السابقان.

(١٥٢) قرارات وزارة المعارف بمجلة مجمع اللغة العربية ، ج٦/ ١٨٩.

(١٥٣) هذا رأي د. شوقي ضيف ويعاب ذلك بأنه نسى الآثار الدلالية والفروق الكبيرة بين المضارع المنصوب فقط، والمضارع المؤكد بالنون، ثم إن ذلك يشتت الموضوعات " تجديد النحو " ٩ - ١٠وفي إصلاح النحو،ص : ٩٠.

(١٥٤) وهذا رأي د. شوقي ضيف أيضاً وهو بالإضافة إلى تشتيته للموضوعات يغفل اختلاف هذه الأساليب فيما بينها دلالة، ووظيفة.

(١٥٥)(١٥٦) هذا رأي قال به بعض القدماء ، ونادى به كثير من المحدثين ، انظر في إصلاح النحو ، ص : ١١٧.

(١٥٧) هذا رأي فيه تشتيت للمادة النحوية للأبواب المتماسكة وإغفال لخصائص كل باب من هذه الأبواب، والصواب معالجة كل باب علاجاً مناسباً عن طريق استخدام حكم الجواز في باب الممنوع من الصرف بجواز صرفه وجره بالكسرة والمنادى بجواز نصبه في كل الحالات، واسم لا كذلك.

(١٥٨) مقال لجرجس المقدسي ، المقتطف ١٩٠٤م عدد ٢٩ ، ص : ٣٤٢.

(١٥٩) قرارات وزارة المعارف بمجلة فؤاد الأول ، ٦/ ١٨٩.

(١٦٠) النحو المنهجي أحمد برانق ، الطبعة الثانية ١٩٥٩م.

(١٦١) قرارات لجنة وزارة المعارف ، ١٨٩١٦.

(١٦٢) عبد المتعال الصعيدي ، في النحو الجديد ، ص : ٤٩.

(١٦٣) البلاغة العصرية لسلامة موسى ، القاهرة ١٩٤٥م ، ص : ١٤٨و ما بعدها وهذا النحو لأمين الخولي ،ص: ٣١ ، والنحو المعقول محمد كامل حسين ن ص ك ٤٩.

(١٦٤) السابقان وسوف نشير إلى كل هذه المعالجات فيما بعد.

(١٦٥) السابقان.

(١٦٦) السابقان.

(١٦٧) السابقان.

(١٦٨) السابقان.

(١٦٩) حسن الشريف ١٩٣٨م مقال بمجلة الهلال أغسطس ١٩٣٨م ، ص : ١١٠٩ وسوف تأتي بنماذج لهذه

المعالجات فيما بعد عند الإشارة إلى كتاب أمين الخولي وكتاب محمد كامل حسين.

(١٧٠) النحو المنهجي أحمد محمد برانق ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٩م ، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة ، ص : ٩٠ ، وما بعدها.

(١٧١) النحو الجديد ، يعقوب عبد النبي ، ص : ١٩ ، وإصلاح النحو للمؤلف ، ص : ٤٧.

(١٧٢) مجلة المجمع ، عدد ٦/ ١٨٩.

(١٧٣) قرارات لجنة وزارة المعارف ، نقلاً عن " في إصلاح النحو ، ص : ١٢٥.

(١٧٤) النحو المنهجي ، أحمد محمد برانق ، ص : ٧٧ - ٨٢.

(١٧٥) السابق ، وانظر " في إصلاح النحو " ص : ١١٩ - ١٢٠.

(١٧٦) انظر : المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية ، د. أحمد عبد العظيم ، دار الثقافة للنشر ، ١٩٩٠م ، ص : ٦٢. وانظر أيضاً : حاشية الصبان ، ج٢/ص٢ ، وهمع الهوامع ، ج١/١٤٥ ومغني اللبيب ج١/٣١٣-٣١٨، والجنى الداني ، ص : ٣٠٠-٣٠١ وكشف المشكل في النحو ، ج١/٣٦٧ والفوائد الضيائية ، ج١ /٤٣٧ - ٤٥٠ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، ص ٧٠ - ٧١ والنحو الوافي ، ج١ / ٦٢٤.

(١٧٧) إحياء النحو ، ص : ١٢٩ - ١٦٣ - والنحو المنهجي لأحمد محمد برانق ، ص : ٤٧ - ٥٢، و

(١٧٨) الرد على النحاة ، ص : ٨٨ - ١٥٠.

(١٧٩) اسم الكتاب هو : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، أمين الخولي : ، ١٩٦١م ، القاهرة ، ص : ٢١، وقسم النحو عنوانه : هذا النحو.

(١٨٠) السابق ، ص : ٢٧.

(١٨١) السابق : ص : ٢٧.

(١٨٢) في إصلاح النحو ص ١٣٥. وقد أنكر عبد الوارث سعيد على أمين الخولي مثل هذا الرأي أو الحل لأنه بذلك - عنده - سوف يهدم الفصحى، ويهمل التراث ويقطعنا عنه. وانظر مناهج تجديد ، ص : ٣٥٦.

(١٨٣) نقلاً عن : في إصلاح النحو ، ص : ١٣٥ - ١٣٨.

(١٨٤) السابق.

(١٨٥) في كتابه إصلاح النحو دراسة نقدية.

(١٨٦) نشر هذا الكتاب عام ١٩٧٢م وجاء في ٦١ صفحة بذات العنوان ، ثم نشر عام ١٩٧٦م بدار المعارف بعنوان اللغة العربية المعاصرة وجاء في ١٤٤ خصص ثلثيه تقريباً لمناقشة قضايا نظرية حول اللغة والنحو وأزمة اللغة العربية " وقد قال عبد الوارث سعيد عن هذه المقدمة إنها تحمل دعوة خطيرة وهدامة للفصحى، لأنه ينادي بلغة عربية مخففة " !! انظر في إصلاح النحو ، ص : ١٧١.

(١٨٧) النحو المعقول ، ص : ٢٤.

(١٨٨) السابق.

(١٨٩) السابق ، وكل ذلك قد سبق إليه اللغويون اللبنانيون.

(١٩٠) النحو المعقول ، ص : ٢٩ ، في إصلاح النحو ، ص : ١٥٦.

(١٩١) النحو المعقول ، ص : ٣١ وما بعدها ، وإصلاح النحو ص : ١٥٧.

(١٩٢) النحو المعقول ، ص : ٣٥ وما بعدها.

(١٩٣) ورد في بعض كتب السيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم بدر في ثلاث مائة وبضعة عشر رجلاً "

وفي البخاري باب غزوة بدر ورد الاستعمالان في نصوص متعددة فقد جاء فيه : ... كنا نتحدث أن عدة أصحاب بدر ... بضعة عشر وثلاثمائة " وفي رواية أخرى : ... ثلاث مائة وبضعة عشر " وفي موضوع آخر : كان النبي وأصحابه أصابوا من المشركين يوم بدر أربعين ومائة " ومائة وأربعين، وراوي كل هذه الروايات هو الصحابي البراء بن عازب " راجع البخاري ، طبعة دار الشعب ، جدة ص : ٩٣ - ٩٤ - ١٠٠.

(١٩٤) النحو المعقول ، ص ٤٢ وما بعدها وفي إصلاح النحو ص : ١٥٨ - ١٧٢.

(١٩٥) في إصلاح النحو نقد وتوجيه ، عبد الوارث مبروك سعيد ، ص ص : ١١٣ -١٤٠.

(١٩٦) نقلاً عن كتاب في إصلاح النحو ، ص : ١١٥.

(١٩٧) السابق ، ص : ١١٨.

(١٩٨) النحو المنهجي ، ص : ١ - ٧.

(١٩٩) في إصلاح النحو ، ص : ١٢١.

(٢٠٠) في إصلاح النحو ، ص : ١٢٣.

(٢٠١) انظر مثلاً عرض أ. عبد الوارث سعيد لمحاولة يعقوب عبد النبي في كتابه " النحو الجديد " حيث لم أعثر له على أي اعتراض يذكر حول إصلاحات الكتاب لقواعد النحو برغم أن الكتاب سار في نفس طريق أمين الخولي، وغيره، فقد كانت خطواته العلمية تهدف إلى تحقيق ما يلي :

أ- ضم الأبواب المتشابهة كالمرفوعات والمنصوبات تحت باب واحد بقواعد محكمة.

ب- إلغاء الأبواب التي يظهر فساد التبويب لها وإلحاقها بغيرها.

ج- محاولة إيجاد تفسيرات مفيدة مقنعة لكثرة الشذوذ في اللغة بمحاولة ترك التحليلات الإعرابية غير المفيدة والموقعة في الشذوذ لذلك تعامل مع أساليب التعجب ، وأساليب المدح والذم مثلما تعامل أمين الخولي ولم يعترض عليه أ. عبد الوارث !!.

(٢٠٢) في إصلاح النحو ، ص : ٩٢.

(٢٠٣) السابق

(٢٠٤) السابق.

(٢٠٥) حاضر اللغة العربية في الشام ، سعيد الأفغاني ، بيروت ، لبنان ، ص : ١٧٥.

(٢٠٦) بيد أن المملكة العربية السعودية أخذت بما أنتجه الاتجاه الوظيفي التعليمي التطبيقي في مصر حتى عام تأليف كتاب النحو الواضح الذي لا يزال يدرس حتى يومنا هذا في المراحل التي قبل الجامعة، أما مرحلة الجامعة فيدرس فيها مؤلفات المتأخرين وبخاصة شرح ابن عقيل، وأوضح المسالك، وشرح المفصل لابن يعيش.